UNODC

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المقاتلون الإرهابيون الأجانب

دليل لمعاهد التدريب القضائي

في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

المقاتلون الإرهابيون الأجانب
دليل لمعاهد التدريب القضائي
في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الإصدار الأول
٢٠٢١

الأمم المتحدة
فيينا، ٢٠٢١

© الأمم المتحدة، فبراير/شباط ٢٠٢١. جميع الحقوق محفوظة حول العالم.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

لا تعني الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية مصادقة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عليها، ولا يعني عدم ذكر اسم شركة أو منتج تجاري أو عملية بعينها عدم الموافقة. ولا يتحمل المكتب أي مسؤولية عن محتوى أي موقع خارجي.

هذا الكتيب هو أداة تقنية تم تصميمها لأغراض تدريبية تُركز على دعم الممارسين المعنيين بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جدول المحتويات

مقدمة 6

الفصل الأول 7

ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب 7

1.1 نطاق مصطلح "المقاتلين الإرهابيين الأجانب"..... 7

2.1 التصنيف والحافز..... 8

3.1 النساء والأطفال 13

4.1 تطور الظاهرة..... 18

5.1 الوضع العالمي..... 21

6.1 الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا..... 26

الفصل الثاني 37

المقاتلون الإرهابيون الأجانب:

الإطاران القانونيان الدولي والإقليمي..... 37

1.2 الإطار القانوني الدولي 37

أ) قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (2001)، ورقم 2178 (2014)، ورقم 2396 (2017)..... 37

ب) استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب..... 42

ج) الصكوك الدولية التسعة عشر لمنع الأعمال الإرهاب..... 43

د) المبادئ التوجيهية الدولية..... 45

هـ) دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية..... 50

2.2 الإطار الإقليمي 51

أ) الصكوك القانونية لجامعة الدول العربية في شأن مكافحة الإرهاب..... 51

ب) منظمة التعاون الإسلامي..... 55

الفصل الثالث 59

التحقيق عبر الإنترنت في الجرائم المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب 59

1.3 التحقيقات الإلكترونية..... 63

2.3 كيف يتم جمع الأدلة الإلكترونية؟..... 84

3.3 أساليب التحقيق الخاصة والمقاتلون الإرهابيون الأجانب..... 88

الملاحق..... 90

قائمة الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب..... 90

قائمة الصكوك القانونية الإقليمية المتعلقة بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب..... 91

شكر وتقدير

نجح إعداد هذا الكتيب بفضل الجهود التعاونية والمساهمات القيمة المقدمة من العديد من الأفراد، والحكومات، والمنظمات الدولية.

يُعرب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن امتنانه للدول الأعضاء التي ساهمت في عملية التشاور المتعلقة بتحديث هذا الكتيب.

وكذا يعرب المكتب عن امتنانه للمشاركين والخبراء من الدول الأعضاء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها، لما قدموه من إسهامات ومناقشات قيمة خلال عامي 2019 و2020، والتي أُخذت في الاعتبار عند تحديث محتوى هذا الكتيب، وتعديله ليتناسب على نحو أفضل مع الوضع الحالي.

تم إعداد هذا الكتيب بتوجيه من فرناندا لومباردي، وعلي يونس، وراجعته كارين جيرالدو، وماركو فينييه. كتبه وأعده احمد جنيدي، مسترشداً بالإصدار الأول من «دليل المقاتلين الإرهابيين الأجانب لمعاهد التدريب القضائي في بلدان جنوب شرق أوروبا»، والمساهمات المُجمعة من المشاورات، والاجتماعات، وورش العمل التي عقدت منذ عام 2019.

يتوجه المكتب بالشكر للاتحاد الأوروبي لما قدمه من دعم لإعداد هذا الكتيب.

مقدمة

يستند هذا الإصدار «دليل المقاتلين الإرهابيين الأجانب لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى «دليل المقاتلين الإرهابيين الأجانب لمعاهد التدريب القضائي في بلدان جنوب شرق أوروبا»، الذي صدر عام 2017، وتم تحديثه عام 2019. ويتمثل الهدف من هذا الإصدار في عرض القضايا وتقديم المعلومات ذات الصلة بالعدالة الجنائية لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وممارسي إنفاذ القانون المعنيين بالقضايا المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب.

تتناول موضوعات الفصل الأول شرحًا مفصلا لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتطورها على الصعيدين العالمي والإقليمي. ويتضمن قسمًا يشمل التطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفصولًا فرعية حول الاتجاهات العامة المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب، والتي تعتمد إلى حد كبير على المنشورات السابقة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مثل «التحقيق والفصل في قضايا الإرهاب الأجنبي، ومقاضاة مرتكبيها» (2018). بينما يتضمن الفصل الثاني تفاصيل الوثائق القانونية العالمية والإقليمية بشأن مكافحة الإرهاب وردعه، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب. يعرض هذا الفصل، على سبيل المثال، قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛ رقم 2178 (2014)، ورقم 2396 (2017)، ويتناول هذان القراران المخاطر التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بما في ذلك الإرهابيون الذين يسعون إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية، أو الانتقال إلى بلدان أخرى. يستجيب الفصل الثالث – بعد تحديثه – للطلبات الواردة من ممارسي منع الجريمة والعدالة الجنائية لتزويدهم بالمعلومات والأدوات المحدثة حول التحقيقات عبر الإنترنت في قضايا الإرهاب، كما يعرض أمثلة على أدوات البحث عبر الإنترنت المتاحة للمحققين لجمع مصادر المعلومات الاستخبارية المفتوحة المصدر.

من المستهدف أن يستفيد القضاة وأعضاء النيابات العامة من «دليل المقاتلين الإرهابيون الأجانب لمعاهد التدريب القضائي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، بحيث يتم إدماجه في الدورات التدريبية الحالية التي تقدمها معاهد التدريب الوطنية في المنطقة. هذا الكتيب أداة تقنية تم تصميمها لأغراض تدريبية تُركز على دعم ممارسي منع الجريمة والعدالة الجنائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتم تمويل هذا الإصدار من قبل المديرية العامة للمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار ومفاوضات التوسع.

الفصل الأول

ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

1.1 نطاق مصطلح «المقاتلين الإرهابيين الأجانب»

إن مفهوم «المقاتلين الأجانب» ليس اختراعًا حديثًا، حيث شارك مقاتلون أجانب فيما يقرب من 100 حرب أهلية على مدار المائتي وخمسين عامًا الماضية[1]، وخير الأمثلة على ذلك، الحرب الأهلية الإسبانية (1936–1939) التي شهدت مشاركة 50000 متطوع من أكثر من 50 دولة، يمثلون طرفي النزاع[2].

ورد مصطلح «المقاتل الأجنبي» رسميًا لأول مرة للإشارة إلى المقاتلين الذين يسافرون من خارج منطقة النزاع للقتال في صفوف تنظيم القاعدة في أفغانستان. بعد ذلك، بدأ استخدام المصطلح في سياق حركة التمرد التي قادها الإرهابيون، والتي بدأت في العراق عام 2003. ونظرًا لعدم وضع تعريف قانوني لهذا المصطلح، قدم المعلقون معانيَ شتى له.

ومن أكثر التعريفات التي لاقت قبولًا، ذلك التعريف الذي وضعته أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان:

«المقاتلون الأجانب هم الأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي أو مكان إقامتهم الاعتيادي، بدافع إيديولوجي و/أو ديني و/أو صلة قرابة أساسًا، كجزء من مجموعة متمردين أو مجموعة مسلحة من غير الدول في نزاع مسلح[3].

رغم عدم حداثة ظاهرة سفر الإرهابيين من دولة إلى أخرى لشن هجمات إرهابية، إلا أنها اكتسبت قوة جاذبة بعد أن أصبح السفر حول العالم أكثر سهولة في القرن العشرين. ظهر مصطلح «المقاتلون الإرهابيون الأجانب» لأول مرة بشكلٍ ملحوظ في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2170 (2014). واعتمد المجلس هذا القرار في أغسطس/آب 2014 ردًا على الأزمات المتصاعدة آنذاك في العراق والجمهورية العربية السورية. وأدان مجلس الأمن الأعمال الإرهابية المُرتكبة في كلتا الدولتين، وما خلفته من القتلى المدنيين، لذا دعا الدول الأعضاء إلى «وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب» إلى الجماعات المتطرفة العنيفة في البلدين[4].

بعد مرور شهر على اعتماد القرار، أي في 24 سبتمبر/أيلول 2014، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم 2178 (2014) والذي ركز تحديدًا على «الخطر الشديد والمتنامي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب». وشدد القرار على الحاجة الملحة لتناول قضية المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ولا سيما تجنيد الإرهابيين الأجانب من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وجبهة النصرة، وغيرهما من الجماعات «المنشقة» عن تنظيم

---

1 انظر David Malet, Foreign Fighters: Transnational Identity in Civil Conflicts, (Oxford, Oxford University Press, 2015). David Malet, "What does the evidence tell us about the impact of foreign fighters on home-grown radicalization", debate on 6 July 2015، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.radicalisationresearch.org/debate/malet-foreign-fighters-home-grown-radicalization/.

2 Sebastiaan Faber, "Spain's Foreign Fighters", Foreign Affairs (September/October 2016).

3 أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، «المقاتلون الأجانب في القانون الدولي»، موجز الأكاديمية رقم 7 (أكتوبر/تشرين الأول 2014).

4 الأمم المتحدة «مجلس الأمن يعتمد القرار رقم 2170 (2014) الذي يدين الانتهاكات الجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان من قبل الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا»، 15 أغسطس/آب 2014، SC/11520.

القاعدة[5]، وكذا المنضمون لها. كما نص القرار ذاته على تعريف عملي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب:

المقاتلون الإرهابيون الأجانب هم الأفراد الذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة».[6]

في ديسمبر/كانون الأول 2017، اعتمد مجلس الأمن القرار رقم 2396 (2017) لإعادة التأكيد على تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ودعوة الدول الأعضاء إلى تناول التهديد الذي تشكله عودة هؤلاء المقاتلين أو انتقالهم من مناطق النزاع[7].

يتألف التعريف الذي اعتمده مجلس الأمن من عدة عناصر ينبغي التركيز عليها. أولاً، ينطبق هذا التعريف فقط على المقاتلين الأجانب الذين يسافرون لغرض ممارسة نشاط «إرهابي»، ولكن، لا يسافر جميع هؤلاء المقاتلين لأغراض إرهابية تحديدًا، فعلى الرغم من احتمالية إدانة هؤلاء المقاتلين بارتكاب جريمة في بلدانهم الأصلية بحكم مشاركتهم الخاصة في نزاع مسلح في بلد آخر، إلا أنه لا يُشترط اعتبارهم بالضرورة «إرهابيين»، وبالتالي لا يمكن معاملتهم من هذا المنطلق.

علاوةً على ذلك، ينطبق تعريف مجلس الأمن أينما شارك أو لم يشارك المقاتلون الإرهابيون في نزاع مسلح. ومع ذلك، حذرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، على سبيل المثال، من «الآثار السلبية المحتملة» للخلط بين النزاع المسلح والإرهاب، وتصنيف كافة الجماعات المسلحة من غير الدول خطأً بأنها إرهابية[8].

أخيرًا وليس آخرًا، يختلف المقاتلون الإرهابيون أيضًا عن المرتزقة، الذين يقاتلون في الخارج نيابةً عن الحكومات أو الكيانات الممولة من القطاع الخاص[9]، والذين «تحفزهم أساسًا إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي»[10]. ومع ذلك، عندما تتداخل المصالح المالية والسياسية أو الأيديولوجية إلى حد كبير، فقد يندرج هؤلاء الأفراد تحت تعريف المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

2.1 التصنيف والحافز

من هم المقاتلون الإرهابيون الأجانب؟

تم إجراء عددٍ من الدراسات حول خلفيات التيار الحالي من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتوصلت هذه الدراسات إلى نتيجة مشتركة، وهي عدم وجود ملامح موحدة للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، بل تم اختيار المجندين من مجموعة متنوعة من الخلفيات العمرية، والتعليمية، والمهنية، والاجتماعية، والاقتصادية. وفي حين يشكل الذكور من الفئة العمرية من 20 إلى 30 عامًا غالبية المجندين، إلا أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

---

5 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 (2014) S/RES/2178.

6 المرجع السابق.

7 الأمم المتحدة «يحث مجلس الأمن على تعزيز التدابير الرامية إلى مواجهة التهديد الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، اعتماد القرار رقم 2396 (2017)»، 21 ديسمبر/كانون الأول 2017، SC/13138.

8 اللجنة الدولية للصليب الأحمر، «انطباق القانون الدولي الإنساني على الإرهاب ومكافحة الإرهاب»، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2015.

9 انظر Charles Lister, "Returning Foreign Fighters: Criminalization or Reintegration?", Policy Briefing, Brookings Doha Center, August 2015.

10 البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949 المتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية، الذي تم اعتماده في 8 يونيو/حزيران 1977، 1125 سلسلة معاهدات الأمم المتحدة 3، المادة 47– تتناول قوانين دولية وإقليمية ومحلية أخرى استخدام المرتزقة.

قد شهد انضمام المراهقين الشباب، وكذا كبار السن، الذين تتقارب أعمارهم من الستين وأكثر[11]. وكانت نسبة كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الشباب الذكور المحرومين اقتصاديًا ينتمون إلى خلفيات مهمشة اجتماعيًا أو سياسيًا[12]. وانضم للتنظيم ذاته أيضًا عددٌ كبير ممن ينتمون لعائلات ثرية، وحاصلون على مستوى جيد من التعليم. وأفاد تقرير نشرته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن «صفوف المقاتلين الإرهابيين الأجانب تضم أفرادًا من المتسربين من المدارس، والحاصلين على شهادات جامعية، وبعضًا من العمال الجائلين. لكن يمارس البعض الآخر وظائفَ مهنية ناجحة كالأطباء والمعلمين والمهندسين والموظفين العموميين.»[13] عاش العديد من المقاتلين الإرهابيين ماضيًا تملؤه الاضطرابات، بينما كان من الممكن لآخرين أن يحظوا بفرص عظيمة ما لم يشاركوا في الأعمال الإرهابية. وفضلًا عن ذلك، لم يكن جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب متدينين؛ فقد كان لبعضهم سجلات جنائية (تتعلق غالبًا بارتكاب جرائم صغيرة)، إلا أن نسبة كبيرة منهم لم تكن معروفة لدى جهات إنفاذ القانون.

كيف يتم تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب؟

لعبت الشبكات المجتمعية دورًا مهمًا في تحفيز الأفراد على السفر إلى الجمهورية العربية السورية، حيث تأثرت نسبة كبيرة منهم بالأصدقاء أو الأقارب الذين توجهوا إلى الأراضي السورية[14]. ويعد الزعماء الدينيون الذين يؤيدون الأيديولوجيات المتطرفة مسؤولين كذلك عن التشدد، ودفع الأفراد نحو التطرف العنيف. إضافةً إلى ذلك، لعبت العضوية في الجماعات والجمعيات المتشددة غير العنيفة دورًا في التأثير على المقاتلين المحتملين. وانخفض متوسط سن التجنيد، حيث بدأت الجماعات الإرهابية في تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب أثناء انخراطهم في المراحل الدراسية أو الجامعية. ومن أمثلة الأماكن المحتملة لتجنيد هؤلاء المقاتلين، جماعات الدعوة داخل الحرم الجامعي.

ربما يكون بعض المجندين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين، أو من الأعضاء الحاليين في جماعات إرهابية، إلا أن كثيرًا منهم قد يغادر بلاده سعيًا للقتال بين صفوف إحدى المنظمات الإرهابية دون أن يتصل بها. وعلى النقيض من ذلك، تم إعداد مقاتلين آخرين وتسهيل سفرهم على يد من يتولون تجنيد العناصر عبر الإنترنت، ومنهم المقاتلون الإرهابيون والأجانب الذين ذهبوا بالفعل إلى الجمهورية العربية السورية، وشجعوا أصدقاءهم ومعارفهم لاحقًا على سلك نهجهم.

يشير تقرير شبكة التوعية بالتطرف التابعة للاتحاد الأوروبي الصادر في يناير/كانون الأول 2020 إلى ما يلي:

> "تساهم الأيديولوجية السلفية الجهادية وسرديتها المتشابكة في إذكاء شعبيتها بين الشباب، حيث يعتقد البعض أنها تقدم هوية جديدة للأفراد المغتربين الذين يكتشفون (أو يعيدون اكتشاف) تدينهم وورعهم، مما يمنحهم شعورًا بالكرامة والانتماء. وكذا تجذب تلك الأيدولوجية الكثيرين، حيث ينظر المؤمنون إلى العالم نظرة يكتنفها الازدواج والتعنت، ويصنفون جميع الأمور إلى خير وشر. وبالنسبة للبعض الآخر، تمثل السلفية

---

11 انظر John Horgan and others, "A New Age of Terror? Older Fighters in the Caliphate", CTC Sentinel, vol. 10, No. 5 (May 2017), p. 13.

12 انظر Hamed el-Said and Richard Barrett, "Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria", United Nations Office of Counter-Terrorism (July 2017).

13 انظر Greg Fealy and John Funston, "Indonesian and Malaysian Support for The Islamic State", USAID Report, (6 January 2016).

14 انظر el-Said and Barrett, "Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria" (انظر الحاشية رقم 14).

الجهادية إيديولوجية احتجاجية ضد النظام القائم، بينما يجد فيها آخرون المدينة الفاضلة، والوعد بالعطايا السماوية في الآخرة. ومهما كانت الأسباب الكامنة وراء الانضمام إلى الجماعات السلفية الجهادية، إلا أن التجنيد يظل أمرًا ضروريًا. فالمنظومة السلفية الجهادية تمتلك من السبل الكثير لتنفيذ مساعي التجنيد التي تبذلها لمناصرة القضية. وغالبًا ما تجمع تلك المنظومة بين إجراء اتصال أولي من خلال نشاط يُجرى عبر الإنترنت، ثم لا يلبث أن يُستكمل خارج إطار الإنترنت من خلال الفعاليات الاجتماعية، أوالتجمعات الدينية، أو المظاهرات.»[15]

لعب التقدم في وسائل الاتصال عبر الإنترنت، مثل مواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الدردشة، دورًا رئيسًا في تجنيد المقاتلين. حتى في حالة عدم الاتصال بالإنترنت، يتمكن المجندون المحتملون من مشاهدة الدعاية الإرهابية، والتعرف على السرديات الإرهابية حول النزاعات، الشيء الذي يعزز قراراتهم[16]. وفي تقرير صدر مؤخرًا عن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) في الدول المتضررة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أوضحت المديرية السرعة المطّرِدة التي شهدتها عملية الانتقال من الاهتمام المبدئي بالفكرة إلى التشدد، ثم إلى الالتزام، ومنه إلى العمل، وفي النهاية الانضمام إلى جماعة إرهابية أجنبية[17].

لماذا يصبح الأفراد مقاتلين إرهابيين أجانب؟

تختلف دوافع الانضمام إلى المنظمات الإرهابية اختلافًا كبيرًا فيما بينها، فليس هناك دافعًا نفسيًا موحدًا. ولقد خلُصت الدراسات التي أُجريت على الأشخاص الذين سافروا إلى الجمهورية العربية السورية إلى عدة أسباب تفسر تورطهم مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وتتنوع ما بين الأسباب السياسية والدينية والشخصية:

- العيش في دولة الخلافة: قد يكون لدى المقاتلين الإرهابيين الأجانب رغبة، مقترنة بالشعور بالواجب، للعيش داخل خلافة تحكمها الشريعة؛ حيث يعتقدون أن الرسول نفسه قد أمر بذلك. تتضمن سردية داعش تصنيف الحكومات في البلدان الإسلامية بأنها غير إسلامية، مع التأكيد على فكرة وجوب إقامة المسلمين في مكان تعتبر فيه الشريعة هي القانون الأعلى الذي يحكم الجوانب السياسية والاجتماعية للحياة. ويعتقد البعض أن الخلافة هي الوجهة المثالية للمسلم المتدين.

- الحرب العادلة: في المراحل الأولى تحديدًا من النزاع الذي شهدته الجمهورية العربية السورية، رأى العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أن دورهم يتمثل في الدفاع عن الإسلام وحماية أتباع دينهم، وذلك لتلبية مطلب ديني يتمثل في «الهجرة» والقتال في الحرب المقدسة. كانت المعاناة الإنسانية للشعب السوري دافعًا حرك البعض للقتال، واشتعل هذا الدافع بعد أن نشرت الدعاية الجهادية صورًا مروعة للنزاع، وقصصًا عن الفظائع التي ارتكبتها الحكومة. ولم يتبن الكثير من هؤلاء الأفراد العقيدة والأيديولوجية الجهادية بالكامل إلا بعد وصولهم إلى الأراضي السورية[18].

---

15 شبكة التوعية بالتطرف، «التطرف الإسلامي: مقدمة عملية» (يناير/كانون الثاني 2020).

16 انظر el-Said and Barrett, "Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria"، (انظر الحاشية رقم 14).

17 المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تجميع لثلاثة تقارير عن «تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 8712 (4102) من قبل الدول المتضررة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب» (S/5102/833; S/5102/386; S/5102/579).

18 انظر el-Said and Barrett, "Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria" (انظر الحاشية رقم 14).

استُخدم مصطلح «الهجرة» في الأصل للإشارة إلى هجرة النبي محمد من مكة إلى المدينة المنورة، ولكن تنظيم القاعدة وتنظيم داعش قد غيرا هذا التعريف ليكون دعوة لحشد السلاح، ويتم تفسيره على أنه التزام بالهجرة والجهاد دفاعًا عن بلاد المسلمين[19]. صدر العدد الثالث من مجلة داعش الإلكترونية (دابق) بعنوان «دعوة إلى الهجرة». وتحتوي على بعض المقالات مثل «لا حياة بدون جهاد، ولا جهاد بدون هجرة»، وتلقى المتابعون تعليمات لتلبية دعوة زعيمهم البغدادي والانتقال إلى الخلافة[20].

- نجاح داعش وشرعيتها: الانتصارات التي حققتها داعش في البداية أضفت عليها هالة من القوة والحصانة. فبعد الهزيمة التي ألحقتها بالقوات السورية والقوات العراقية المدعومة من الغرب، واحتلالها مساحات شاسعة من الأراضي، حقق تنظيم داعش أكثر مما حققته أي حركة أخرى منذ حرب المجاهدين في أفغانستان. ومن خلال سيطرتها على الأراضي، تمكنت داعش من اكتساب مظهر حكومة عاملة ذات مصداقية، تمولها عائدات النفط والثروات الأخرى التي استولى عليها التنظيم. كانت القوة الرمزية لهذا النجاح هائلة، وفسّرها المؤيدون بأنها دلالة على البركة الإلهية، تأكيدًا للمسار الذي تسلكه داعش لإنشاء نظام عالمي جديد[21].

- نبوءات المعركة الفاصلة: تتنبأ النبوءات الإسلامية الكلاسيكية بأن معركة أرمجدون ومعركة الإسلام الفاصلة مع أعدائه ستقع في منطقة الشام (سوريا الكبرى) بقيادة المهدي (خليفة محمد)[22]. وأصبحت هذه النبوءات جزءًا أساسيًا من أيديولوجية تنظيم داعش. ووفقًا للدعاية التي ينشرها التنظيم، فإن مدينة دابق التي تم الاستيلاء عليها ستكون مسرحًا لهذه المعركة المروعة الأخيرة بين المسلمين والنصارى. ورأى الكثير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب في ذلك فرصة للمشاركة في «المعركة التي ستنهي جميع المعارك»[23]، والتي تُعد من علامات يوم القيامة، والخلاص للأبرار، ففي القتال فرصة للتكفير عن ذنوب الماضي والاستشهاد

- العوامل المالية: تُعزى شعبية تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) أيضًا إلى المكاسب المادية. وقد ذكر بعض المنشقين عن داعش وعدهم بالطعام، والسلع الكمالية، والسيارات، وكذا سداد ديونهم[24].

في حين يتم التعامل مع الدين والأيديولوجيا على أنهما السبب الرئيسي للتجنيد، فإن كثيرًا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المجندين في كل من أوروبا وآسيا قد انجذبوا أيضًا إلى «عامل التشويق» والإثارة للقتال في نزاع دائر خارج بلدانهم[25].

عند سؤال المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الدول الأوروبية خلال المقابلات التي أُجريت معهم عن الدافع وراء

---

19 انظر Rebecca Gould, “The Islamic State’s Perversion of Hijra”, Project Syndicate, 11 August 2015.

20 «دعوة إلى الهجرة»، دابق، العدد الثالث، متاح على الرابط http://www.ieproject.org/projects/dabiq3.pdf.

21 انظر Fealy and Funston, “Indonesian and Malaysian Support for The Islamic State” (انظر الحاشية رقم 15).

22 المرجع السابق.

23 انظر Thomas Koruth Samuel, “Radicalisation in Southeast Asia: A Selected Case Study of Daesh In Indonesia, Malaysia and the Philippines”, Southeast Asia Regional Centre for Counter-Terrorism (2016).

24 انظر «الضحايا والجناة والأصول: روايات المنشقين عن الدولة الإسلامية»، المركز الدولي لدراسة تقرير التطرف (18 سبتمبر/أيلول 2015).

25 انظر Koruth Samuel, “Radicalisation in Southeast Asia: A Selected Case Study of Daesh In Indonesia, Malaysia and the Philippines، (انظر الحاشية رقم 25).

هذا التوجه، أشار الكثيرون إلى شعورهم بالإقصاء، وعدم الانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية، وبالتالي تولد لديهم « شعورٌ بأن انضمامهم إلى صفوف القتال في الجمهورية العربية السورية لن يُسفر عن أي خسائر، بل سيحقق لهم الكثير من المكاسب[26]». وعلى النقيض من ذلك، قدمت دعاية داعش رسالة جذابة توحي بالانتماء والأخوة والمغامرة والاحترام، فضلا عن منحهم دافعًا يسعون لأجله[27]. بطريقة أخرى، يمكن تصنيف المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى أربعة أنواع أساسية، وهي[28]:

- «الساعي وراء الانتقام»: يسعى هذا المقاتل الإرهابي الأجنبي الذي تحركه مشاعر الإحباط والغضب إلى مُتنفَّس يتخلص فيه من هذه المشاعر تجاه شخص، أو مجموعة، أو كيان، قد يراه على خطأ.
- «الساعي وراء المكانة»: يسعى هذا المقاتل الإرهابي الأجنبي وراء الشعور باحترام الآخرين وتقديرهم له.
- «الساعي وراء الهوية»: يسعى هذا المقاتل الإرهابي الأجنبي في المقام الأول إلى الشعور بالانتماء، وأن يكون جزءًا من كيان ذي مغزى، حيث يرسم هويته أو شعوره بذاته من خلال الانتماء الجماعي.
- «الساعي وراء الإثارة»: ينجذب هذا المقاتل الإرهابي الأجنبي إلى الجماعة سعيًا وراء الإثارة والمغامرة والمجد.

يشكل الافتقار إلى الملامح الموحدة تحديًا كبيرًا تواجهه الدول التي تحاول تحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المحتملين. كما أن أعدادًا متزايدة من النساء قد سافرن برفقة أزواجهن، أو سعيًا للزواج من هؤلاء المقاتلين والعيش تحت مظلة الخلافة.

دراسة حالة: مصر

في 15 يونيو/حزيران 2013، ألقى الرئيس محمد مرسي، رئيس جمهورية مصر العربية آنذاك، كلمة في استاد القاهرة شجع فيها على دعم الشعب السوري وقتال القوات المسلحة السورية. بعدها، سافرت مجموعة مكونة من 60 رجلاً تقريبًا من مصر إلى تركيا، في مجموعات صغيرة، ودخلوا سوريا بشكل غير قانوني، وانضموا إلى صفوف الجماعات المسلحة التي تحارب ضد القوات المسلحة السورية، من بينها جبهة أحرار الشام والطائفة المنصورة. وبعد أقل من شهر، أي في يوليو/تموز، عاد كثير منهم إلى مصر، وشكلوا جماعة إرهابية بقيادة نبيل المغربي، ذلك الإرهابي المعروف الذي كان من كبار شخصيات الجماعة الإسلامية، والذي شارك كذلك في النزاعات الأفغانية في الثمانينيات.

وضعت هذه الجماعة ورصدت بعض الأهداف، مثل السفارات، والمركز القومي المصري للتحكم في الطاقة، وغرفة التحكم المركزية لمترو الأنفاق، ووزارة الداخلية، والمقر الرئيسي لقطاع الأمن الوطني، والمقر الرئيسي للمخابرات العسكرية. حصل الأفراد على المواد والمتفجرات المصنعة بقصد استخدام العبوات الناسفة ذاتية الصنع ضد الأهداف المحددة.

---

26 انظر Rik Coolsaet, “Facing the Fourth Foreign Fighters Wave: What Drives Europeans to Syria, and to Islamic State? Insights from the Belgian State”, Royal Institute for International Relations Egmont Paper 81 (March 2016).

27 المقاتلون الأجانب: تقييم حديث لتدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق»، مجموعة صوفان (ديسمبر/كانون الأول 2015).

28 انظر Randy Borum, “The Etymology of Radicalisation”, in The Handbook of the Criminology of Terrorism, Gary LaFree and Joshua D. Freilich, eds. (Wiley–Blackwell, 2016).

وبعد إلقاء القبض على أعضاء هذه الجماعة، أثيرت تساؤلات حول ما إذا كانت قوانين مصر الجنائية وقوانين مكافحة الإرهاب تعتبر البيان الذي أدلى بها الرئيس مرسي تصريحًا بالسفر إلى سوريا والمشاركة في أنشطة إرهابية. وقضت محكمة أمن الدولة العليا في حكمها بأن المشاركة في أنشطة وعمليات عسكرية داخل كيان أجنبي مقره خارج البلاد، لا تعتبر قانونية إلا إذا أجازها تصريحٌ خطي من الجهة الحكومية المختصة. وأوضحت المحكمة كذلك أن تصريحات الرئيس السابق مرسي لا يمكن أن تكون بديلًا مطابقًا لمثل هذا التصريح. ومن ثم، أُدين المتهمون، وحكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين سنة إلى عشر سنوات.

دراسة حالة: هولندا

في عام 2015، أُدين ستة رجال في هولندا لتقلدهم أدوارًا في «منظمة تجنيد» حرضت الشباب الذين أرادوا السفر إلى الجمهورية العربية السورية للقتال، وجندتهم وسهلت لهم إجراءات السفر، ومولتهم. أثارت تلك القضية أسئلة جوهرية في هولندا حول حدود حرية التعبير وحرية الدين والانخراط بالنشاط السياسي. ولم يُفلِح محامو الدفاع في الدفع بأن تلك الملاحقة القضائية تستهدف «أفكار» هؤلاء الرجال، وأن المحاكمة «ترقى إلى درجة تجريم المعتقد الديني». وأصدرت المحكمة ضد هؤلاء الرجال أحكامًا بالسجن لمدة تصل إلى ست سنوات[29].

دراسة حالة: لبنان

قام مواطن سوري يُدعى أبو عامر بتجنيد 14 شخصًا في لبنان لتنفيذ عمل إرهابي داخل منطقة من مناطق الشيعة. سافر أبو عامر إلى لبنان، وتواصل مع خلية إرهابية تدعم تنظيم داعش، قامت بتأمين منزل في طرابلس لتصنيع المتفجرات باستخدام الخردة وغيرها من المواد التي قاموا بشرائها من متاجر بيع الأسمدة الزراعية (لتضليل المحققين المحتملين). قامت تلك الجماعة بتفجير برج البراجنة، مما أسفر عن مقتل 46 شخصًا، وإصابة المزيد، وإلحاق أضرار مادية جسيمة. وتمكنت الأجهزة الأمنية من تحديد مكان، واعتقال، من تبقى من أعضاء الخلية الذين كانوا يخططون لتنفيذ عمل إرهابي في أحد أحياء إقامة العلويين في طرابلس، لإثارة فتنة طائفية بين أبناء المنطقة[30].

3.1 النساء والأطفال

تلعب المرأة دورًا مهمًا، فكل خمسة مقاتلين سافروا من أوروبا إلى الجمهورية العربية السورية كانت بينهم امرأة واحدة، وكثير منهن اتخذت رحلتهم مسارًا عبر آسيا، ودول الخليج، وشمال إفريقيا[31]. على الرغم من خروج زوجات عدة في الرحلة لمرافقة أزواجهن، إلا أن النساء العازبات والفتيات المراهقات قد تم إغواؤهن بالسفر أيضًا، غالبًا عبر الإنترنت، بالفرص البراقة للمشاركة في إقامة الخلافة والزواج من مقاتلي تنظيم الدولة داعش «الأبطال». وكذا، هاجرت عائلات بأكملها سعيًا وراء حياة أفضل في المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش، بما في ذلك الأطفال

29 «محكمة هولندية تدين تسعة رجال بجرائم إرهابية»، بي بي سي نيوز، 10 ديسمبر/كانون الأول 2015.

30 انظر
Shaheen, Kareem. 2020. “ISIS Claims Responsibility as Suicide Bombers Kill Dozens in Beirut”. The Guardian.

31 انظر
Bibi van Ginkel, Eva Entenmann, eds. “The Foreign Fighters Phenomenon in the European Union”, International Centre for Counter-Terrorism (ICCT) Research Paper (April 2016).

والأجداد. على سبيل المثال، في عام 2015، سافر 12 فردًا من عائلة بريطانية من بنغلاديش، تتراوح أعمارهم من عام واحد إلى 75 عامًا، من المملكة المتحدة إلى الجمهورية العربية السورية عبر بنغلاديش وتركيا[32]. والأمثلة كثيرة على حالات شبيهة.

اعتاد تنظيم القاعدة في العراق، وجماعات أخرى مماثلة، على استخدام الإناث كمقاتلات. في بعض الحالات، مثل جماعة بوكو حرام، الجماعة التابعة لتنظيم داعش في نيجيريا، قد يتم استخدام الإناث لتنفيذ عمليات تفجير انتحارية.

ومع ذلك، فإن تنظيم الدولة الإسلامية لا يرى أن القتال هو الدور أو الوظيفة المنوطة بالإناث في الخلافة، بل تتمثل الأدوار الرئيسية للمرأة في تربية الأطفال، ورعاية أزواجهن، كما ورد في مجلة داعش الإلكترونية دابق: «زوجة المجاهد وأم أشبال الأسد[33]». وفقًا لإيديولوجية داعش، تسعى «الأم الصالحة» إلى تلقين أطفالها القيم الأساسية للتنظيم، وتربية الأبناء ليشُبُّوا مقاتلين وشهداء محتملين، وتعليم الفتيات أن يحذون حذو أمهاتهن، كزوجات المقاتلين في المستقبل[34].

ومع ذلك، قد تتلقى النساء في بعض الحالات تدريبًا على استخدام الأسلحة النارية، ويسمح لهن بحمل السلاح في الأماكن العامة. وبالمثل، حصلت بعضهن على سترات انتحارية، ولكن فقط لغرض الدفاع عن أنفسهن في حالة تعرضهن لهجوم من قبل قوات العدو[35]. وعلى الجانب الآخر، انضمت بعض المجندات إلى لواء الخنساء، وهو وحدة للشرطة الدينية، مكونة بالكامل من الإناث، تم تشكيلها للتعامل مع النساء المتهمات بالسلوك «غير الإسلامي». ويُقال أن عضوات تلك الوحدة مسؤولات عن تعذيب السجينات وفرض عقوبات، مثل الجَلد، على من ثبتت إدانتهن بخرق قواعد السلوك الصارمة التي فرضها تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

ومن الوظائف الأخرى التي قد تقوم بها المرأة، التدريس أو التمريض. لكن من بين أبرز الأدوار التي قد تُسند إلى المرأة، دور المتشددة والمُروجة، وذلك باستغلال معرفتها الواسعة بوسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات عبر الإنترنت. وعن طريق المشاركة في محادثات عبر الإنترنت مع العائلة والأصدقاء والإناث الأخريات والمقاتلين المحتملين، قد تنجح المقاتلات الإرهابيات الأجانب في تشجيعهن على الهجرة وتسهيل سفرهن[36]. وبصرف النظر عن المهام التي تقوم به المرأة، فقد تُسهم المقاتلات الإرهابيات الأجانب إسهامًا فعالا في إدارة المنظمات الإرهابية.

---

32 انظر John Simpson, "All 12 of us are here: Luton family announce arrival in ISIS held Syria", The Times, 4 July 2015.

33 «من معركة الأحزاب إلى حرب التحالفات»، دابق، العدد الحادي عشر، متاح على الرابط shorturl.at/ekID6.

34 انظر «شبكة التوعية بالتطرف، التعامل مع العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم» (انظر الحاشية رقم 17).

35 هولندا، المخابرات العامة وجهاز الأمن التابع لوزارة الداخلية وعلاقات المملكة، الحياة مع داعش: تفكك الأسطورة، (لاهاي، يناير/كانون الثاني 2016)

36 انظر Tanya Mehra, "Foreign Terrorist Fighters: Trends, Dynamics and Policy", ICCT Policy Brief (December 2016).

دراسة حالة: المملكة المتحدة

سافرت سالي جونز، وهي امرأة بيضاء بريطانية اعتنقت الإسلام، ومغنية سابقة في إحدى فرق موسيقى الروك، إلى الجمهورية العربية السورية عام 2013 مع ابنها البالغ من العمر ثماني سنوات، للّحاق بصديقها جنيد حسين والزواج منه[37]. في عام 2015، أصدرت جُونز سلسلة من رسائل التهديد على تويتر، ومن خلالها دعت بعض النساء المسلمات إلى شن هجمات إرهابية في المملكة المتحدة خلال شهر رمضان[38]. وفي يونيو/حزيران 2016، لقيت جونز مصرعها في ضربة أمريكية بطائرة بدون طيار. ويُعتقد أن ابنها جوجو، الذي ظهر في مقطع فيديو لداعش وهو ينفذ حكم الإعدام في أحد السجناء رميًا بالرصاص على الرأس، قد قُتل في الضربة الجوية نفسها[39].

بالنسبة للمقاتلات العائدات اللاتي ارتكبن جرائم إرهابية، وتُشكلن مخاطرًا أمنية، تظل الخيارات الجنائية والإدارية العامة تشبه كثيرًا تلك المتاحة لنظرائهن من الرجال. ومع ذلك، يختلف النهج العملي للمقاتلات العائدات باختلاف الولايات القضائية، حيث قامت بعض الدول بملاحقة زوجات المقاتلين الإرهابيين الأجانب بتهمة الإرهاب على أساس دعمهن اليومي لأزواجهن، في حين لا تعتبر دول أخرى مثل هذه الأعمال إجرامية لعدم توافر أدلة إضافية تثبت السلوك الإرهابي.

دراسة حالة: هولندا

غادرت لورا هانسن، 22 عامًا، هولندا في سبتمبر/أيلول 2015 مع زوجها وطفليها الصغار للعيش تحت حكم داعش في الجمهورية العربية السورية، بعد انضمام زوجها إلى التنظيم كمقاتل. سافر الزوجان عبر تركيا بحجة قضاء إجازة عائلية. وبعد عشرة أشهر، عبرت هانسن الحدود العراقية مع طفليها، مُدعية هروبها بعد أن أصيبت بخيبة أمل من الحياة تحت حكم تنظيم داعش، وتمكنت من العودة إلى هولندا بمساعدة والدها، وأُلقي القبض عليها ووجهت إليها تهمة ارتكاب جرائم إرهابية. أثناء المحاكمة، توصلت المحكمة إلى أن هانسن قد ساعدت زوجها بتوفير ذريعة للسفر، ثم دعمه، بصفتها زوجته، أثناء تدريبه والقتال من أجل داعش. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، أُدينت بتهمة «تدبير جريمة إرهابية أو تسهيلها» وحُكم عليها بالسجن لمدة 24 شهرًا، مع إيقاف تنفيذ 13 شهرًا منها لمدة 3 سنوات[40].

رغم أن وجهة النظر التقليدية تشير إلى قلة احتمالات انخراط المرأة في السلوك الإرهابي مقارنةً بالرجال، إلا أن الإناث العائدات قد يُشكلن خطرًا كبيرًا. وتوصل الباحثون إلى أن الأيديولوجية هي التي تدفع النساء إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية، حيث تعتبرن أنفسهن «طرفًا من أطراف حركة اجتماعية» ويكرسن أنفسهن للقضية التي يؤمن بها[41]. وتجلب الزيجات العابرة للحدود إمكانية التعاون الدولي بين المتطرفين في المستقبل.

---

37 انظر الولايات المتحدة الأمريكية، مكتب وزارة الخارجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، تصنيفات المقاتلين الإرهابيين الأجانب، (واشنطن دي سي، 29 سبتمبر/أيلول 2015).

38 انظر Alexandra Sims, “Sally Jones: ISIS recruiter ‘issues series of terror threats against UK cities’ over Twitter”, The Independent, 25 May 2016.

39 انظر Fiona Hamilton, Lucy Fisher, “Sally Jones’ son ‘collateral damage”, The Times, 13 October 2017.

40 انظر حكم محكمة روتردام الجزئية، القضية رقم 960288/10-16، 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2017، متاح على الرابط https://uitspraken.rechtspraak.nl/inziendocument?id=ECLI:NL:RBROT:2017:8858، انظر أيضًا “Mother who took her children to Syria found guilty of aiding terrorism”, DutchNews.NL, 13 November 2017.

41 انظر Gaja Pellegrini-Bettoli, “Intrepid Sisters Reveal How ISIS Depends on Role of Women”, Syria Deeply, 26 May 2017.

دراسة حالة: الأردن

في عام 2014، شعرت مُعلمة تعمل في عمان بالأردن بالرغبة في دعم داعش، وبدأت في متابعة أخبار ذلك الكيان الإرهابي عبر الإنترنت (خاصةً المواقع الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي)، فتواصلت مع أحد أعضاء داعش عبر الإنترنت، وأعربت عن رغبتها في الانضمام إلى التنظيم في سوريا ودعم ما يسمى بـ «جهاد النكاح». شجعتها نظيرتها في سوريا على القيام بذلك وطلبت منها تجنيد نساء أخريات «للزواج» من المقاتلين الجهاديين، وتوفير الراحة الجنسية للمقاتلين، وبالتالي رفع معنوياتهم. وبالفعل، جندت زميلتها السابقة في المدرسة ذات الميول المتطرفة، وتلقت كلتاهما تعليمات للسفر إلى تركيا «للسياحة»، قبل تهريبهما عبر الحدود إلى سوريا. مكثت السيدتان هناك لمدة 10 أشهر حتى قُتل زوجيهما في المعركة. عندئذ قررتا العودة إلى ديارهما، فهربتا عبر الحدود إلى تركيا، ومن هناك عادتا إلى عمان، حيث تم اعتقالهما في المطار. أثناء المحاكمة، أدانت السلطات القضائية المتهمة الأولى بتهمة تجنيد شخص آخر للانضمام إلى كيان إرهابي.

على الرغم من اقتصار دور المقاتلات داخل الخلافة، إلا أن بعض العائدات يسعين إلى شن الهجمات، أو التشجيع عليها، خارج الخلافة (إما من تلقاء أنفسهن أو بتوجيهات من داعش). في النصف الأول من عام 2017، شاركت النساء فيما يقرب من ربع المؤامرات الإرهابية في أوروبا. وتم اكتشاف خلايا إرهابية مؤلفة بالكامل من الإناث في كل من فرنسا والمغرب والمملكة المتحدة، ووجهت إليهن فيما بعد اتهامات التخطيط لهجمات بالقنابل والأسلحة البيضاء.

بينما قُتل عدد كبير من المقاتلين الإرهابيين الأجانب أثناء القتال في العراق والجمهورية العربية السورية خلال عام 2017، تمكنت الكثيرات من زوجاتهم وأطفالهم من النجاة. استسلمت أكثر من 1300 امرأة وطفل في معركة واحدة فقط – هجوم تحرير الموصل من هيمنة داعش – واحتجزتهم القوات العراقية. تسعى هؤلاء النساء، وكذا أخريات من جميع أنحاء المنطقة، إلى العودة مع أطفالهن لبلدانهن الأصلية، لاستكمال حياتهن دون قيود. وخضعت أخريات، من بينهن فتاة ألمانية تبلغ من العمر 16 عامًا تم أسرها في الموصل، للمحاكمة لعلاقتها بتنظيم داعش[42].

يتراوح متوسط عمر المقاتلين الإرهابيين الأجانب المنتمين إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سوريا والعراق ما بين 18 إلى 43 عامًا[43]. وبالمقارنة مع البلدان الأوروبية، يُقدر عدد النساء اللواتي انضممن إلى فرقة البلقان في داعش بضعف عدد النساء اللواتي سافرن إلى العراق وسوريا بين عامي 2012 و2016 (35% من البوسنة، و27% من كوسوفو). شكلت النساء والأطفال (غير المقاتلين) ما يقرب من 55٪ من أعضاء فرقة غرب البلقان الذين سافروا إلى سوريا والعراق، وكذا انتقلت أسر بأكملها (حتى ثلاثة أجيال) إلى أماكن أخرى، دون نية العودة إلى بلدانهم الأصلية في كثير من الأحيان[44].

---

42 انظر
Rachel Roberts, "German teenage 'ISIS bride' could face death penalty in Iraq", The Independent, 18 September 2017.

43 انظر El-Said, H., & Barrett, R. (2017). Enhancing the understanding of the foreign terrorist fighters phenomenon in Syria. United Nations Office of Counter-Terrorism.

44 انظر Sajjan Gohel and Vlado Azinovic, "The challenges of foreign terrorist fighters: a regional perspective", policy paper presented at the conference on "Foreign Terrorist Fighters and Irregular Migration Routes: Prevention and Resilience", held in Durrës, Albania, from 13 to 15 September 2016, p. 12.

يُعد الأطفال الذين رافقوا آباءهم إلى الجمهورية العربية السورية، أو الذين ولدُوا هناك لأسر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مشكلة باعثة على القلق. وتفيد الأنباء بأن داعش لا تُجيز استخدام وسائل منع الحمل، بل ويتم حث النساء على إنجاب أكثر من طفل[45]. ويتعرض الأطفال المولدون في مناطق النزاع لخطر انعدام الجنسية في حالة قتل أو سجن الوالدين. وفي بعض الحالات، تحاول الأمهات المطالبة بمنح جنسية الأب لأطفالهن[46].

شكل تجنيد الأطفال واستخدامهم جزءًا أساسيًا من خطط تنظيم داعش للبقاء في المستقبل. وفي الأراضي التي احتلها هذا التنظيم، يلتحق الأطفال بالمدرسة منذ سن السادسة تقريبًا، حيث يتم تلقينهم أيديولوجية داعش، إلى جانب تعليمهم اللغة الإنجليزية والعربية والرياضيات.

تم تدريب فتية لا تتجاوز أعمارهم التاسعة، يُطلق عليهم اسم «أشبال الخلافة»، على استخدام الأسلحة وتم تعليمهم القتل[47]. خلال الفترة ما بين 2014 و2016، يُعتقد أن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) قد قام بتجنيد وتدريب أكثر من 2000 فتى تتراوح أعمارهم بين 9 و15 عامًا[48]. وشملت الصفوف التعليمية كلًا من العسكرة والتلقين العقائدي، واقترن التدريب على استخدام الأسلحة والمتفجرات بالتعليم الديني[49]. وبعد الانتهاء من تدريب الأطفال، يصبح بإمكانهم أداء أدوار داعمة مثل علاج الجرحى، أو قد يقومون بدور الجواسيس والقناصة والمقاتلين في الخطوط الأمامية[50]. وتوصلت دراسة عن الأطفال والشباب الذين نشرت دعاية تنظيم داعش تأبينًا لهم يصورهم بأنهم ماتوا شهداء، إلى أن ثلث من لقوا حتفهم أثناء تنفيذ بعض الهجمات في عام 2015 جاءوا من دولٍ أخرى غير العراق والجمهورية العربية السورية[51]. وفي عام 2016، وردت أنباء عن فتى إندونيسي يبلغ من العمر 12 عامًا قُتل في غارة جوية بعد سفره إلى الجمهورية العربية السورية للقتال مع داعش[52].

إن تنظيم داعش يبرز بين الجماعات الإرهابية من خلال استخدامه الوقح للأطفال الجنود، الذين لعبوا دورًا مهمًا في مقاطع الفيديو الدعائية التي صورت الصبية الصغار، بمن فيهم أبناء المقاتلين الإرهابيين الأجانب، والأطفال الأيزيديين المختطفين[53]، وهم ينفذون الإعدام على السجناء؛ تفجيرًا بعبوات ناسفة، أو رميًا بالرصاص، أو بقطع الرأس. يبلغ أصغر طفل معروف حتى الآن الرابعة من عمره؛ وكان قد سافر وهو رضيع إلى الجمهورية العربية السورية مع أمه البريطانية التي ظهرت في مقطع فيديو وهي تُفجر سيارة مفخخة، وأسفر التفجير عن مقتل ثلاثة سجناء[54].

---

45 «شبكة التوعية بالتطرف، التعامل مع العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم» (انظر الحاشية رقم 17).

46 انظر على سبيل المثال، Louse Callaghan, "Islam Mitat: We escaped Raqqa, but I'm still haunted — and hunted — by ISIS", The Sunday Times, 22 October 2017. انظر أيضًا Shiraz Maher, "What should happen to the foreign women and children who joined ISIS?", New Statesman, 28 August 2017.

47 انظر
Richard Barrett, "Beyond the Caliphate: Foreign Fighters and the Threat of Returnees", The Soufan Center, October 2017.

48 المرجع السابق.

49 انظر Cassandra Vinograd, Ghazi Balkiz and Ammar Cheikh Omar, "ISIS Trains Child Soldiers at Camps for 'Cubs of the Islamic State'" NBC News, 7 November 2014.

50 المرجع السابق.

51 انظر Mia Bloom, John Horgan and Charlie Winter, "Depictions of Children and Youth in the Islamic State's Martyrdom Propaganda, 2015–2016", CTC Sentinel West Point, Volume 9, Issue 2 (February 2016).

52 انظر
Tom Allard, "Indonesian school a launchpad for child fighters in Syria's Islamic State", Reuters, 7 September 2017.

53 انظر "They Were Children When They Were Kidnapped by ISIS and Forced To Fight". 2020. Time.

54 انظر Jay Akbar, "Shocking new ISIS video shows four-year-old British boy dubbed 'Jihadi Junior' blowing up four alleged spies in a car bomb", Daily Mail, 10 February 2016.

يجب أن يكون توفير الرعاية والصحة النفسية للأطفال الصغار الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية، أو بلدان آبائهم هو الأولوية الأولى لأي استجابة متعددة الوكالات، فربما تعرضوا لصدمات شديدة، وتبلدت عواطفهم تجاه أعمال الوحشية والعنف. وعلى الأرجح سيواجه هؤلاء الأطفال صعوبات في الاندماج مع المجتمع في بلدانهم الأصلية نظرًا لافتقارهم لأي ذكريات ترتبط بأي نوع آخر من الحياة.

ربما يكون الأطفال الأكبر سنًا الذين تم تلقينهم على يد معلمي تنظيم داعش قد خضعوا لتعليم عسكري، وتعلموا كيفية القتل كجزء من تدريبهم. لذلك، يجب محو أي آثار باقية للتشدد داخل نفوسهم لتجنب حدوث مشكلات في السنوات القادمة[55]. وقد يخضع هؤلاء الذين تجاوزوا سن المسؤولية الجنائية للملاحقة القضائية، حتى إذا كان ينبغي لأي قرارات قضائية أن توازن بين مستوى تورط هؤلاء الشباب وبين الإكراه الذي قد يكونون قد تعرضوا له.

من بين أول ثلاث دفعات من المنتقلين من تركيا إلى إندونيسيا في عام 2017، بإجمالي عدد 137 فردًا، بلغت نسبة النساء أو الأطفال دون سن 15 عامًا [56]79٪. ولم يتم اصطحاب الأطفال إلى مناطق النزاع فحسب، بل أنجب المقاتلون الإرهابيون الأجانب هناك أعدادًا كبيرة من الأطفال. وهناك بلا أدنى شك نسبة ضئيلة من الإناث سافرن إلى داعش عن طريق الإكراه أو الخداع، بينما عانت أخريات من التطبيع القسري، وربما تعرضن للعبودية الجنسية والعنف. وربما تحتاج النساء والأطفال وغيرهم من الأفراد الضعفاء إلى معاملة مختلفة عند العودة لتتناسب مع ظروف كل منهم على حدة. سيواجه أعضاء النيابة العامة معضلة في العديد من القضايا عندما يتعلق الأمر بقرار الملاحقة القضائية؛ حيث قد يلزم عند اتخاذ مثل هذه القرارات وضع جرائم أخرى في الاعتبار غير الإرهاب، مثل تعريض الأطفال للخطر عند اصطحابهم إلى إحدى مناطق النزاع.

«ينبغي أن تضع الدول الأعضاء وتنفذ استراتيجيات للتعامل مع فئات معينة من العائدين، ولا سيما القُصر والنساء وأفراد الأسرة وغيرهم من الأفراد الذين يحتمل أن يكونوا ضعفاء، ومقدمو الخدمات الصحية، وغيرها من الخدمات المتعلقة بتلبية الاحتياجات الإنسانية، والعائدون المحبطون الذين ارتكبوا جرائم أقل خطورة»[57].

4.1 تطور الظاهرة

«قبل اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، شارك بالفعل ما يقرُب من 30 ألف مقاتل أجنبي مسلم من البوسنة وكشمير والفلبين[58] في 18 نزاعًا مختلفًا».

كانت حرب المجاهدين في أفغانستان في ثمانينيات القرن الماضي هي أول نزاع في العصر الحديث يشهد نسبة مرتفعة من مشاركة المقاتلين الأجانب. وشهد هذا النزاع إنشاء مجتمع مقاتل عالمي، تُغدِق عليه الكثير من شبكات التمويل، وتتسم ساحة معركته بالمصداقية والكفاءة. ويتراوح عدد الأفراد الذين سافروا إلى أفغانستان للقتال في هذا النزاع ما بين 10,000 إلى 35,000 مقاتلا تقريبًا[59]. وعندما انتهى النزاع أخيرًا في 1989، عاد الكثير من

55 انظر «المخابرات الألمانية تحذر من جيل جديد من مجندي داعش»، جريدة الشرق الأوسط، 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2017.

56 انظر Sidney Jones, presentation at UNODC Manila Workshop (November 2017).

57 لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «مبادئ مدريد التوجيهية»، 23 ديسمبر/كانون الأول 2015، S/2015/939.

58 انظر Alex P. Schmid, "Foreign (Terrorist) Fighter Estimates: Conceptual and Data Issues", ICCT Policy Brief (October 2015).

59 انظر Maria Galperin Donnelly, Thomas M. Sanderson and Zack Fellman, "Foreign Fighters in History", Center for Strategic and International Studies, (Washington, D.C.).

المقاتلين الأجانب، المعروفين باسم «الخريجين الأفغان»، إلى بلدانهم الأصلية.

وعاد البعض لاستئناف الحياة الطبيعية، فيما واصل آخرون نشاطهم العسكري، وشاركوا في تشكيل منظمات إرهابية. في الوقت نفسه، تم تجنيد عددٍ كبيرٍ ممن بقوا في أفغانستان في التنظيم الإرهابي المشكل حديثًا بقيادة أسامة بن لادن: تنظيم القاعدة.

مع نهاية القرن العشرين، بقيت مجموعة كبيرة من المقاتلين الأجانب في أفغانستان، حيث وفر تنظيم القاعدة معسكرات لتدريب المقاتلين، من بينهم خاطفي الطائرات المشاركين في هجمات 11 سبتمبر/أيلول الإرهابية. ومن بين مَن تم الإبلاغ عن تلقيهم هذه التدريبات:

- مخلص يونس: خبير متفجرات وقائد مجموعة العمليات الخاصة لجبهة تحرير مورو الإسلامية الكائنة بالفلبين[60]. أُدين يونس لمشاركته في سلسلة منسقة من الهجمات بالقنابل، مثل تفجير وسيلة نقل عامة، وأسفر التفجير عن مقتل 22 شخصًا وإصابة العشرات من الركاب في مترو مانيلا في يوم ريزال في ديسمبر/كانون الأول عام 2000[61]. وتفيد التقارير أنه تلقى تدريبات عسكرية في أفغانستان في التسعينيات[62].

- رمزي يوسف: أُدين بتدبير الهجمات على مركز التجارة العالمي في نيويورك عام 1993 مُستخدمًا شاحنة مفخخة أودت بحياة ستة أشخاص، ولكن كان الهدف من تلك الهجمة قتل المئات. وأُدين كذلك بمؤامرة مخطط لها في الفلبين، حيث زرع قنابل في طائرات الركاب. وشارك يوسف أيضًا في حرب المجاهدين في أفغانستان[63].

- الدكتور أزهري بن حسين: تُفيد التقارير بأنه كان كبير صناع القنابل في الجماعة الإسلامية، والمسؤول عن الأجهزة المستخدمة في سلسلة من الهجمات، ومنها تلك التي استهدفت الملاهي الليلية في بالي عام 2002، وفندق ماريوت في جاكرتا عام 2003، وسفارة جاكرتا الأسترالية عام 2004، التي أسفرت عن مقتل 245 شخصًا. ويُقال إنه تلقى تدريبًا على استخدام المتفجرات في أفغانستان عام 1999[64].

لقد أضفت هجمات 11 سبتمبر/أيلول على ولايتي نيويورك وواشنطن، التي خطط لها مقاتلون من أفغانستان، على تنظيم القاعدة مصداقية هائلة في أعين المجتمعات المتطرفة العنيفة. وفي حين اعتُبرت النزاعات السابقة حروبًا دفاعية شُنّت للدفاع عن السكان المسلمين المحليين، تمكنت القاعدة من تصوير الحرب العالمية ضد الإرهاب بأنها حرب ضد الإسلام، واستنفار المسلمين للقيام بواجبهم الديني بالانتفاضة ضد «الغرب». عند غزو أفغانستان، بلغ عدد المقاتلين الأجانب فيها ما بين 10,000 إلى 20,000 مقاتل، احتشدوا مع آخرين، معظمهم من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والصين والاتحاد السوفياتي السابق، للقتال في صفوف القاعدة وطالبان[65].

---

60 الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة الخزانة الأمريكية، سنو يعلن عن تصنيف 10 إرهابيين من الجماعة الإسلامية، بيان صحفي رقم JS-700 (واشنطن دي سي، 5 سبتمبر/أيلول 2003).

61 انظر Sandy Araneta, "Life terms for MILF Rizal Day bombers", The Philippine Star, 24 January 2009.

62 انظر Maria Ressa, From Bin Laden to Facebook: 10 Days of Abduction, 10 Years of Terrorism, (London, Imperial College Press, 2013).

63 انظر Benjamin Weiser, "Mastermind Gets Life for Bombing of Trade Center", The New York Times, 9 January 1998

64 انظر "Dr Azahari the most dangerous terrorist", The Star Online, 15 August 2003.

65 انظر Donnelly, Sanderson and Fellman, "Foreign Fighters in History" (see footnote 59).

مرة أخرى استغلت القاعدة غزو العراق لاحقًا في عام 2003 لتصوير تعرض العالم الإسلامي للهجوم. وبعد فترة وجيزة من الغزو، بدأ المقاتلون الأجانب في دخول البلاد، واستجاب ما بين 4000 إلى 5000 مقاتل من الإرهابيين الأجانب لدعوات حشد القاعدة، وانضموا إلى المقاتلين السنة المحليين. وشكل هؤلاء المقاتلون الإرهابيون ما يصل إلى 5% من إجمالي المتمردين العراقيين. ومثّل المجندون، من بلدان الشرق الأوسط، جيلًا جديدًا من المقاتلين، حيث كانوا في أوائل العشرينات من العمر[66].

بدأ تنظيم القاعدة في العراق في شن حملة شديدة الوحشية والدموية من التفجيرات الانتحارية وقطع الرؤوس، ولم يستهدف قوات التحالف والغربيين فحسب، بل أيضًا جماعات الشيعة العراقيين. وتطوع المقاتلون الإرهابيون الأجانب لتنفيذ معظم التفجيرات الانتحارية[67]. وبدأ تنظيم القاعدة في العراق يفقد قوته في 2006 بعد مقتل زعيمه في غارة جوية، وشكل زعماء العشائر السنية حركة جديدة استهدفت طرد الجماعة الإرهابية. ورغم قتل وسجن العديد من قادة تنظيم القاعدة في العراق، إلا أن المجموعة استمرت في شن الهجمات.

بعد اندلاع الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية في 2011، أنشأ أحد قادة تنظيم القاعدة في العراق فرعًا رسميًا للتنظيم في البلاد، حمل اسم جبهة النصرة. وفي الوقت نفسه، سعت فلول القاعدة في العراق إلى إنشاء ملاذ آمن في الجمهورية العربية السورية[68]، وكان كلاهما في البداية جزءًا من مجموعة معارضة مسلحة يقدر عدد أفرادها بألف شخص في الجمهورية العربية السورية، سرعان ما تعززت بتدفق المقاتلين الأجانب، وكان دافعهم الأول هو حماية «إخوانهم وأخواتهم» السنة من أعمال الوحشية التي ترتكبها ضدهم الحكومة السورية. جند كلُ من تنظيم القاعدة في العراق وجبهة النصرة غالبية هؤلاء المقاتلين الجدد، أو اندمجوا مع الجماعات المسلحة التي انضموا إليها، مما أدى إلى تكوين مقاتلين متعددي الجنسيات.

في عام 2013، تحرك أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم القاعدة في العراق آنذاك، للاستيلاء على السلطة، وأعاد تسمية تنظيم القاعدة في العراق ليصبح الدولة الإسلامية في العراق والشام، وبالتالي حدث انشقاق عن تنظيم القاعدة وجبهة النصرة. بعد ذلك، استولى التنظيم على مساحات شاسعة من الأراضي في كل من العراق والجمهورية العربية السورية، مما دفع أبو بكر البغدادي في يونيو/حزيران 2014 إلى الإعلان عن إنشاء خلافة، مع تغيير اسم الجماعة إلى «الدولة الإسلامية»[69]. وحثت الجماعة المسلمين في جميع أنحاء العالم على أداء واجبهم الديني والهجرة إلى «الدولة» الجديدة[70].

على الرغم من الاستخدام المفرط للعنف، إلا أن المواد الدعائية المُقنعة التي استخدمتها داعش (مثل تصوير أعمالها العسكرية الناجحة، ومزايا العيش تحت حكم الخلافة) قد أدت إلى تدفق غير مسبوق من المتطوعين من جميع أنحاء العالم للسفر والعيش تحت حكم الجماعة الإرهابية، ولم يقتصر هؤلاء المتطوعون على المقاتلين الإرهابيين الأجانب من الرجال، بل شمل كذلك نساء وأُسر منفردة.

---

66 المرجع السابق.

67 انظر Mohammed Hafez, Suicide Bombers in Iraq: The Strategy and Ideology of Martyrdom, Washington, D.C., United States Institute of Peace, 2007.

68 انظر «دليل المتمردين السوريين»، بي بي سي نيوز، 13 ديسمبر/كانون الأول 2013.

69 في 26–27 أكتوبر/تشرين الأول 2019 نفذت الولايات المتحدة عملية عسكرية أسفرت عن مقتل أبو بكر البغدادي.

70 انظر «الدولة الإسلامية والأزمة في العراق وسوريا في خرائط»، بي بي سي نيوز، 28 مارس 2018. انظر أيضًا «زعيم داعش يدعو المسلمين إلى» بناء دولة إسلامية»، بي بي سي نيوز (1 يوليو/تموز 2014).

وبينما تتجه أنظار العالم إلى كِل من العراق والجمهورية العربية السورية، يُشارك المقاتلون الإرهابيون الأجانب أيضًا في أنشطة إرهابية مع فروع أخرى أو منتسبين آخرين لتنظيم الدولة الإسلامية، وتنظيم القاعدة، والجماعات المتمردة مثل طالبان الأفغانية[71]. يأتي هؤلاء المقاتلين عادةً من نفس القارة أو من مجتمعات الشتات في البلدان المعنية، ويشكلون جميعًا على الأرجح مخاطر تهدد المستقبل. إن كثرة الذين انجذبوا إلى النزاع السوري وتعدد جنسياتهم يُعد أمرًا فريدًا من نوعه.

5.1 الوضع العالمي

في ذروة صعود داعش، عاش ما يقرب من 10 مليون نسمة في مناطق خاضعة لسيطرة تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية[72]، ووصل تدفق المقاتلين الأجانب عبر الحدود التركية السورية إلى ألفي شخصٍ شهريًا[73]. وبحلول عام 2015، سافر ما يقرب من 40,000 فرد من أكثر من 120 دولة إلى العراق والجمهورية العربية السورية للقتال[74]، وهاجر ما يقرب من 80% من هؤلاء المقاتلين للانضمام إلى صفوف داعش والعيش تحت حكم الخلافة [75]، وهو ما أسفر عن تكوين قوة مشتركة مع السوريين المحليين والعراقيين يقدر عددها بنحو 100 ألف مقاتل[76].

تتضمن قاعدة بيانات الإنتربول الخاصة بتنظيم داعش 53 ألف اسم، وشملت معلومات تم جمعها من ساحات القتال في العراق وسوريا[77].

استكمالًا للهدف الأسمى لتنظيم داعش والمتمثل في بناء خلافة إسلامية عالمية، أعلن التنظيم عن إنشاء بعض المحافظات خارج العراق والجمهورية العربية السورية. توجد هذه المحافظات الواقعة تحت سيطرة الجماعات المنتسبة لداعش، في بلدان الشرق الأوسط (مصر في سيناء، وليبيا، واليمن، والمملكة العربية السعودية) وخارجها (شمال القوقاز، والجزائر، ونيجيريا، وعلى الحدود الأفغانية الباكستانية)[78]. ووردت أنباء تُفيد بأن أكثر من 50 جماعة إرهابية حول العالم قد بايعت تنظيم داعش[79].

أدى فرض ضوابط صارمة على الحدود – ولا سيما من قبل تركيا – بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن رقم 2178

---

71 انظر
Noor Zahid, “Afghan Officials See Foreign Fighters Playing Key Role in Helmand Fighting”, Voice of America, 14 August 2016.

72 «الدولة الإسلامية والأزمة في العراق وسوريا في الخرائط» (انظر الحاشية رقم 69).

73 انظر Daniel L. Byman, “What’s beyond the defeat of ISIS?”, Brookings Institution, 27 September 2016.

74 انظر
Paul Cruickshank, “A View from The CT Foxhole: Lisa Monaco, Former Assistant to President Barack Obama for Homeland Security and Counterterrorism”, CTC Sentinel West Point, Volume 10, Issue 9 (October 2017).
انظر أيضًا «شبكة التوعية بالتطرف، التعامل مع العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم» (انظر الحاشية رقم 17)، التي توضح أن هناك ما يزيد عن 42 ألف مقاتل إرهابي أجنبي من 120 دولة.

75 انظر “Schmid, “Foreign (Terrorist) Fighter Estimates: Conceptual and Data Issues (انظر الحاشية رقم 58).

76 انظر
Daveed Gartenstein-Ross, “How Many Fighters Does the Islamic State Really Have?” War on the Rocks, 9 February 2015.

77 قواعد بياناتنا الثمانية عشر. (2020). تم الاسترجاع بتاريخ 3 سبتمبر/أيلول 2020 من الموقع الإلكتروني https://www.interpol.int/en/How-we-work/Databases/Our-18-databases.

78 انظر
Kathrine Bauer, “Beyond Syria and Iraq – Examining Islamic State Provinces”, The Washington Institute for Near East Policy (November 2016).

79 المرجع السابق.

(2014)، إلى جانب تدهور الوضع فعليًا في كل من العراق والجمهورية العربية السورية، إلى تدفق المقاتلين العابرين للحدود التركية إلى ما يقرب من 50 مقاتل في الشهر بحلول سبتمبر/أيلول2016[80].

بحلول ديسمبر/كانون الأول 2017، فقد تنظيم داعش معظم الأراضي الواقعة تحت سيطرته في العراق، وانخفضت الرقعة التي يحتلها في الأراضي السورية إلى 7 في المائة فقط (مقارنةً بالوضع في ديسمبر/ كانون الأول 2016، عندما كان التنظيم يسيطر على ما يقرب من 55 في المائة من تلك الأراضي)[81]، وذلك بعد طرد الجماعة من المناطق الحضرية الرئيسية التي كانت تسيطر عليها، مثل مدينة الرقة السورية، العاصمة الفعلية للخلافة، ومدينة الموصل العراقية، العاصمة الإقليمية للخلافة. كما أدت الخسائر التي لحقت بحقول النفط التي استولى عليها التنظيم إلى خسارة داعش مصادر إيراداتها الرئيسية[82].

وفقًا لتقديرات التحالف العالمي لهزيمة داعش، كان هناك أقل من 1000 إرهابي من داعش في منطقة عمليات التحالف بنهاية عام 2017،[83] وكان عددهم غير معروف، ولكنه انخفض بشكل ملحوظ في شرق سوريا وغرب العراق. أعلنت حكومتا العراق والجمهورية العربية السورية الانتصار على التنظيم، رغم استمرار الجماعة الإرهابية في شن هجمات ضد أهداف عسكرية ومدنية[84]، وعلى الرغم من ضخامة الخسائر الإقليمية، لا يزال تنظيم داعش هو «التنظيم الإرهابي الأكثر دموية في العالم»[85]، واكتسب ولاء الجماعات الإرهابية القائمة والناشئة في بلدان أخرى، ويقوم بدور الموجه أو الملهم للهجمات الإرهابية الأخرى في جميع أنحاء العالم.

بشكل عام، يمكن تصنيف هجمات داعش في ثلاث فئات. أولاً، هجمات نفذتها عناصر «قيادية» من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تدربوا من قبل على يد تنظيم داعش، ويتمركزون في العراق والجمهورية العربية السورية، ويتركز نشاطهم الأساسي في تلك الأراضي[86]. ثانيًا، هجمات شنها المقاتلون دون السفر إلى منطقة النزاع، حيث تلقوا التدريب افتراضيًا على يد أحد ميسري تنظيم داعش الذي يقطن في العراق أو الجمهورية العربية السورية (غالبًا ما يكون مقاتلًا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومواطن لهؤلاء المتدربين). يستخدم هؤلاء الميسرون الرسائل المشفرة لتشجيع المهاجمين المحتملين وإعطائهم التعليمات. ووصف بعض المعلقين الهجمات التي تتم بهذه الطريقة بأنها «هجمات يتم التحكم فيها عن بُعد»[87] أخيرًا، هناك «هجمات الذئاب المنفردة»، حيث ينتسب الشخص أو المجموعة لداعش، دون أن تربطه أي صلة مباشرة بالجماعة، ويُشار إلى مثل هذه الهجمات باسم «الجهاد بلا قيادة»[88]. بلغ عدد الهجمات من هذا النوع في 2016، 35 هجمة نفذتها 16 دولة، وأسفرت عن مقتل 172 شخص[89]. ومع ذلك، غالبًا ما يكون من الصعب تصنيف الهجمات بشكل صحيح. على الرغم من الاشتباه

80 انظر Byman,"What's beyond the defeat of ISIS?". (انظر الحاشية رقم 72).

81 مركز عُمران للدراسات الإستراتيجية متاح على الرابط: https://omranstudies.org/. للحصول على خريطة محدثة للمناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش، انظر https://omranstudies.org/.

82 انظر Jack Moore, "End of ISIS Approaching as Caliphate Loses Money and Land", Newsweek, 29 June 2017.

83 انظر Ahmed Aboulenein, "Less than 1,000 IS fighters remain in Iraq and Syria, coalition says", Reuters, 27 December 2017.

84 انظر
Mohamad Rachid, "Why Reports of ISIS' Demise Have Been Greatly Exaggerated", Omran Center for Strategic Studies (18 December 2017).

85 انظر START, "Overview: Terrorism in 2016". الاتحاد الوطني لجامعة ماريلاند المعني بدراسة الإرهاب والاستجابة له، أغسطس/آب 2017.

86 المرجع السابق.

87 راديو سي بي سي، «الإرهاب عن بُعد: كيف يلهم داعش ويوجه الهجمات عن بعد»، بودكاست، 24 مارس/آذار 2017.

88 انظر Marc Sageman, Leaderless Jihad – Terror Networks in the Twenty-First Century (Philadelphia, University of Pennsylvania Press, 2008)، أيضًا رظنا Daniel, L. Byman, "Frustrated foreign fighters", Brookings Institution, 13 July 2017.

89 انظر START, "Overview: Terrorism in 2016" (see footnote 84): see also Tim Lister et al., "ISIS goes global: 143 attacks in 29 countries have killed 2,043", CNN, 12 February 2018.

المتكرر في الصلة بداعش، فقد لا يتم العثور على أدلة ملموسة.

مستقبل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

تبدو دولة الخلافة على وشك الانقراض، ولكن الأمر مختلف بالنسبة لتنظيم داعش كمجموعة إرهابية نشطة والذي وجه تهديدات متعددة الأبعاد، ودائمة وسريعة التطور. وقد يسعى التنظيم إلى إنشاء مقاطعات في بلدان في الخارج[90]، سعيًا وراء إنشاء دولة تابعة جديدة.

يتزايد نفوذ فروع داعش في المقاطعات الواقعة تحت سيطرتها. وتفيد أنباء بتضاعف حجم الجماعة في اليمن في 2017 [91]. وفي سيناء وأفغانستان، تتزايد الهجمات الفتاكة المنفذة باسم الجماعة، ويعيد مقاتلو داعش انتشارهم في ليبيا[92]. أما عن العراق والجمهورية العربية السورية، فيمكن أن تعود داعش بسهولة إلى وضعها الذي كانت عليه في أول أيامها، أي «قوة متمردة قاتلة تستخدم تكتيكات تتنوع ما بين الهجمات الإرهابية إلى حرب العصابات»[93].

ربما يُسهم قرار سحب القوات الأمريكية من سوريا الصادر عام 2019 في تزويد داعش بالوقت والمكان اللازمين لتنظيم الصفوف وإعادة التطوير، وتوسيع شبكاته في جميع أنحاء الشرق الأوسط[94].

ما الذي حدث للمقاتلين؟

تشير الأبحاث إلى أن ما يقدر بنحو 14,910 مقاتل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد غادروا بالفعل العراق والجمهورية العربية السورية[95]، ورحل كثير منهم في المراحل الأولى من النزاع. وذكر التحالف العالمي أنه منذ بدء عمله في 2014، تم قتل أو أسر معظم مقاتلي داعش[96]. ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن أعدادًا كبيرة منهم لا تزال قادرة على البقاء أو الهروب، وربما هربوا متنكرين في زي مدنيين أثناء عمليات الإجلاء من بعض المدن مثل الرقة، ثم استخدموا طرق تهريب الأشخاص المعروفة لعبور الحدود إلى تركيا[97].

وربما يكون الخيار الوحيد المتاح أمام المقاتلين الإرهابيين الأجانب الموجودين حاليًا في العراق والجمهورية العربية السورية هو البقاء والقتال. وتواجد هؤلاء المقاتلين بأعداد متزايدة في المعارك النهائية بالموصل والرقة، وتُحاكم المحاكم العراقية[98] الكثيرين منهم حاليًا، أو تعتقلهم قوات سوريا الديمقراطية. ووفقًا لما أقره التحالف، ينتقل بعض هؤلاء المقاتلين إلى مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة السورية[99].

---

90 انظر William Arkin, Robert Windrem and Cynthia McFadden, "New Counterterrorism 'Heat Map' Shows ISIS Branches Spreading Worldwide", NBC News,3 August 2016.

91 انظر Andrew Blake, "Islamic State in Yemen has 'doubled in size' since 2016: Pentagon", The Washington Times, 21 December 2017.

92 انظر Bel Trew, "ISIS regroups in Libya after defeats across Iraq and Syria" The Times, 18 August 2017.

93 انظر Duncan Walker, "How real is the threat of returning IS fighters?", BBC News, 23 October 2017.

94 انظر Rand Corporation, "How the U.S. Withdrawal from Syria Provides a Boost to ISIS", 21 October 2019.

95 انظر "Kim Kraig, "Foreign Fighter 'Hot Potato'", Lawfare, 26 November 2017; see also Barrett, "Beyond the Caliphate (انظر الحاشية رقم 48).

96 انظر Ahmed Aboulenein, "Iraq accused of violating due process for Islamic State suspects", Reuters, 5 December 2017.

97 انظر Hannah Lucinda Smith, "Surge of ISIS fighters set to hit mainland Europe, Turkey warns", The Times, 5 December 2017.

98 انظر Ahmed Aboulenein, "Iraq accused of violating due process for Islamic State suspects", Reuters, 5 December 2017.

99 انظر Jeff Seldin, "IS Fighters Fleeing to Assad-controlled Parts of Syria", Voice of America News, 27 December 2017

«في تقديرات متحفظة، قتلنا ما بين ستين إلى سبعين ألفًا. أعلنوا عن جيش، وزجوا به إلى ساحة المعركة، فاشتبكنا معه في حرب.»[100]

لن يسعى جميع المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يغادرون مناطق النزاع إلى العودة إلى بلدانهم الأصلية، فقد لا يرغب بعضهم في القيام خوفًا من الإجراءات التنفيذية التي ستتخذها وكالات إنفاذ القانون ضدهم، وربما يُمنع آخرون من ذلك نتيجة لسقوط الجنسية، أو خضوعهم لعقوباتٍ أخرى. وقد يبحثون عن ملاذٍ في بلدان أخرى، حيث يتمكنون من تعزيز قدرات الجماعات العنيفة المحلية. ومع ذلك، ربما يختار بعضهم البقاء في تركيا. تشير التقارير الأحدث إلى أن المقاتلين الذين لا يزالون موالين لتنظيم داعش «يختبئون في الظل» انتظارًا للتطورات الجديدة في الجمهورية العربية السورية، آملين العودة إلى منطقة النزاع إذا تحول انتباه العالم إلى مكانٍ آخر، وتغير الوضع لصالحهم[101].

تتعدد الوجهات المحتملة أمام المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسعون للوصول إلى ساحات معارك جديدة. وكما هو مذكور أنفًا، فإن فروع داعش في أفغانستان وليبيا وسيناء واليمن كلها نشطة للغاية، وتضم بالفعل العديد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب بين صفوفها. وتم الإبلاغ عن تحرك هاربين من المقاتلين نحو مقاطعات داعش تلك[102]. وربما تُرحب الجماعات الإرهابية الأخرى المنتسبة إلى داعش، كما هو الحال في الفلبين، بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب من الحملة السورية.

ويؤدي تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء من مناطق النزاع إلى تزايد مخاطر محاولة المقاتلين الإرهابيين الأجانب استخدام نظام اللاجئين أو طرق تهريب المهاجرين، إما للهروب من الملاحقة القضائية[103] أو للانتقال إلى مسارح عمليات جديدة. وبحسب الأرقام التي أقرتها الأمم المتحدة، فر أكثر من خمسة مليون سوري إلى الخارج هربًا من القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية، وقدم أكثر من 970,000 منهم طلبات لجوء في أوروبا[104]. وكان الانتحاريان العراقيان اللذان استهدفا استاد فرنسا لكرة القدم في باريس عام 2015 قد سافرا بجوازي سفر سوريين مزورين، مستخدمين طرق تهريب المهاجرين عبر اليونان[105]. ومن المحتمل أن يتطلع المقاتلون العراقيون والسوريون الذين طُردوا من بلادهم إلى فعل الشيء ذاته. وربما يتعرض اللاجئون الأصليون الساخطون على ظروفهم، لمخاطر التجنيد[106].

---

100 انظر General Raymond Thomas, Head of United States Special Operations Command, speaking at the Aspen Security Forum in July 2017 about ISIL (Da'esh) fighters, in Robin Wright, "ISIS Jihadis Have Returned Home by the Thousands", The New Yorker, 23 October 2017.

101 انظر Robin Wright, "ISIS Jihadis Have Returned Home by the Thousands", The New Yorker, 23 October 2017.

102 انظر Evan W. Burt, "The Sinai: Jihadism's Latest Frontline", Wilson Center, 13 September 2017. انظر أيضًا Jeff Seldin, "Afghan Officials: Islamic State Fighters Finding Sanctuary in Afghanistan", Voice of America News, 18 November 2017.

103 لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «المقاتلون الإرهابيون الأجانب»، متاح على الرابط https://www.un.org/sc/ctc/focus-areas/foreign-terrorist-fighters/.

104 «الدولة الإسلامية والأزمة في العراق وسوريا في الخرائط» (انظر الحاشية رقم 69).

105 «هجمات باريس: من هم المهاجمون؟»، بي بي سي، 27 أبريل/نيسان 2016. انظر أيضًا «هجمات باريس: يدعي تنظيم الدولة الإسلامية أن اثنين من المهاجمين كانا مواطنين عراقيين»، بي بي سي نيوز، 20 يناير/كانون الثاني 2016.

106 هناك قضايا إرهابية معلقة حاليًا لحين البت فيها من قبل محاكم المملكة المتحدة وألمانيا ضد أفراد يُزعم أنهم اتجهوا للتطرف وتبنوا قضية داعش بعد وصولهم إلى تلك البلدان.

القاعدة

بينما تخشى الحكومات والشعوب في جميع أنحاء العالم من هجوم داعش[107]، إلا أنه لا ينبغي إغفال تهديد المنظمات الإرهابية الأخرى. ويسعى تنظيم القاعدة تحديدًا إلى العودة، ويضع خططًا لتحقيق «هدفه الاستراتيجي المتمثل ... في تحريض الأمة على الجهاد العالمي للدفاع عن المسلمين»، في محاولة لسد أي فراغ تركه تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)[108].

تأكد الخطر المستمر الذي تشكله القاعدة على جميع دول العالم في عام 2013، عندما ضم التنظيم مجموعة أساسية من المتخصصين العسكريين من أفغانستان وباكستان للعمل تحت حماية جبهة النصرة في الجمهورية العربية السورية. ووفقًا للمعلومات الاستخباراتية التي تم الإعلان عنها، كان الغرض من المجموعة – التي أطلق عليها المسؤولون في الولايات المتحدة الأمريكية جماعة خراسان – هو التنسيق مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية ومقره اليمن لإطلاق متفجرات على الطيران المدني[109]. بحلول سبتمبر/أيلول 2014، صرحت البنتاغون بأن مجموعة خراسان «قد أوشكت على الانتهاء من خطط تنفيذ هجمات كبيرة»، لذا شنت الولايات المتحدة ضربات جوية ضد مصانع القنابل المشتبه بها في الجمهورية العربية السورية[110].

لا يزال تنظيم القاعدة يشكل تهديدًا كبيرًا على مستوى العالم، حيث تشن فروعه الإقليمية هجمات تُسفر عن أعداد ضخمة من الضحايا[111]. ولا يزال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتنظيم القاعدة في شبه القارة الهندية، وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، وحركة الشباب في شرق أفريقيا، وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وتنظيم القاعدة في أفغانستان، نشطًا[112]. وفي محاولة لتوسيع دائرة نفوذها، أعلنت القاعدة في 2017 عن فرع جديد لها في جامو وكشمير[113]. وكما اعتاد التنظيم، فقد واصل تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب والاستفادة من خدماتهم. وقد يعود المنتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا مرتبطين سابقًا بالقاعدة إلى ولائهم القديم.

أصبح حمزة بن لادن، نجل الزعيم السابق أسامة بن لادن، الوجه الدعائي الجديد لتنظيم القاعدة، وقد علق تعليقًا صوتيًا على مقطعي فيديو تم نشرهما في عام 2017، داعيًا إلى شن هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها، وحذا حذو داعش، حيث صرح بأن الموالين الذين يعيشون في الغرب ليس عليهم أن يهاجروا، وإنما عليهم بدلاً من ذلك القيام بعمليات استشهادية في أوطانهم. وحث المسلمون المقيمون خارج الدول الغربية على الانتفاض ومقاومة «الاستبداد»[114].

---

107 انظر Jacob Poushter and Dorothy Manevich, "Globally, People Point to ISIS and Climate Change as Leading Security Threats", Pew Research Center, 1 August 2017.

108 انظر
Katherine Zimmerman, "Al Qaeda's strengthening in the shadows", Statement before the House Committee on Homeland Security Subcommittee on Counterterrorism and Intelligence on "The Persistent Threat: Al Qaeda's Evolution and Resilience", American Enterprise Institute, 13 July 2017.

109 «ما هي مجموعة خراسان؟»، بي بي سي نيوز، 24 سبتمبر/أيلول 2014؛ انظر أيضًا Cruickshank, "A View from the CT Foxhole: Lisa Monaco, Former Assistant to President Barack Obama for Homeland Security and Counterterrorism"، (انظر الحاشية رقم 73).

110 «ما هي مجموعة خراسان؟» (انظر الحاشية رقم 107).

111 الولايات المتحدة الأمريكية، تقارير الدول حول الإرهاب 2016، مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية الأمريكية (واشنطن دي سي، منشورات وزارة الخارجية الأمريكية، يوليو/تموز 2017).

112 انظر Katherine Zimmerman, "Al Qaeda's strengthening in the shadows" (انظر الحاشية رقم 106).

113 انظر Riaz Wani, "How Al-Qaida Came to Kashmir", The Diplomat, 20 December 2017.

114 انظر Jack Moore, "Hamza Bin Laden Calls on Muslims to Avenge the Death of His Father, Osama", Newsweek, 7 November 2017؛ انظر أيضًا Ahmet S. Yayla, "Al-Qaida Makes its Move with a Video Primer by Hamza bin Laden"، The Soufan Group (20 June 2017).

في الجمهورية العربية السورية، تشير التقديرات إلى انضمام 20 في المائة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى جماعات مسلحة أخرى غير داعش[115]، مثل جبهة النصرة المنتسبة إلى تنظيم القاعدة. وفي يوليو/ تموز 2016، أعلنت جبهة النصرة عن انفصالها عن تنظيم القاعدة، وغيرت اسمها إلى جماعة جبهة فتح الشام، ويُشار إليها بأنها «واحدة من أخطر الجماعات التابعة لتنظيم القاعدة»[116]، وهدفها المُعلن هو الهيمنة على «المعارضة المسلحة داخل الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية، بهدف الإطاحة ببشار الأسد وإقامة إمارة جهادية في سوريا»[117]. وفي 2017، أعلنت هذه الجبهة عن تحالفها مع أربعة فصائل أصغر لتشكيل هيئة تحرير الشام[118].

يصف العديد من المحللين جبهة فتح الشام، كأحد عناصر التحالف "بأنها فرع سري للقاعدة"[119]، أُعيدت تسميته ببساطة، لا ليبدو أقل تطرفًا ويكسب دعم الفصائل المسلحة الأخرى والسكان المدنيين فحسب، بل أيضًا كي ينأى بنفسه عن الجماعات التي تستهدفها الحكومات الأجنبية.

تُشير التقديرات إلى أن عدد مقاتلي هيئة تحرير الشام حتى يوليو/تموز 2017 كان 30 ألف مقاتل، وتحتل «أكبر ملاذ آمن لتنظيم القاعدة منذ 11 سبتمبر/أيلول»[120] في محافظة إدلب شمال الجمهورية العربية السورية. وتحقيقًا للمكاسب على الصعيدين السياسي والعسكري من أي تراجع لداعش، من المرجح أن يزداد عدد المقاتلين، حيث يعمل التنظيم على دمج وحدات من الجماعات المتمردة المهزومة الأخرى. وحتى الآن، لا تزال الجماعة سالمة نسبيًا من أي عمل عسكري خارجي[121]، ولا نعرف عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتبقين في هيئة تحرير الشام، حيث بدأت الهيئة تتكبد خسائر، لذا، ربما يسعى هؤلاء المقاتلون أيضًا إلى العودة إلى ديارهم.

6.1 الوضع الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

على الرغم من هزيمتها العسكرية في العراق وسوريا، لا تزال داعش والجماعات المنتسبة لها تشكل تهديدًا كبيرًا في جميع أنحاء العالم. ولقد دخل هذا التهديد مرحلة جديدة، ولا سيما مع زيادة التركيز على الشبكات الأقل وضوحًا التي تضم افراداً وخلايا مستقلين، مما يؤدي إلى مواجهة الدول الأعضاء تحديات أكثر صعوبة أيضا مع ظهور تهديدات إرهابية محلية جديدة[122]. وفي هذا الصدد، فإن الجمع بين «الرحالة المحبطين» والمتعاطفين مع تنظيم الدولة الإسلامية، والمقاتلين العائدين المهرة والمدربين، يثير مخاوف كبيرة بين الدول الأعضاء[123].

في حين قُتل كثيرون، نجد آلاف المقاتلين وأفراد أسرهم إما محتجزين في سوريا أو في العراق، أو لا يزالون هاربين. السلطات في جميع أنحاء العالم تفكر – أو ينبغي أن تفكر – في إمكانية عودة هؤلاء المقاتلين على

115 انظر "Alex P. Schmid, "Foreign (Terrorist) Fighter Estimates: Conceptual and Data Issues (انظر الحاشية رقم 58).

116 انظر John McQuaid et al., "Independent Assessment of U.S. Government Efforts against Al-Qaida", CNA, October 2017.

117 المرجع السابق.

118 «تحرير الشام: أحدث تجسيد للقاعدة في سوريا»، بي بي سي نيوز، 28 فبراير/شباط 2017.

119 انظر Zack Gold, "Al-Qaida-Syria (AQS): An Al-Qaida Affiliate Case Study", CNA, October 2017.

120 انظر Brett McGurk, Statement of the United States Special Presidential Envoy for the Global Coalition to Counter ISIS, in Middle East Institute, "Assessing the Trump Administration's Counterterrorism Policy", video, 27 July 2017.

121 انظر Hashem Osseiran, "Al-Qaida Affiliate and Ahrar al-Sham Compete for Control in Idlib", Omran Center for Strategic Studies (3 July 2017).

122 التقرير الثالث والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملًا بالقرار 2368 (2017) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، S/2019/50. التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبلها الأمم المتحدة دعمًا الدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد، S/2018/80.

123 التقرير الثاني والعشرون لفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات المقدم عملًا بالقرار 2368 (2017) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، S/2018/705.

المدى القصير إلى المتوسط، وكيفية التعامل معهم. في الواقع، عاد أكثر من ألف مقاتل فقط من شمال إفريقيا إلى بلدانهم في عام 2012 [124].

من التهديدات الرئيسية التي تهدد الولايات القضائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية[125]. وتُشير التقديرات إلى أن ما يقرب من 15 ألف شخص من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد سافروا إلى العراق والجمهورية العربية السورية بين نهاية 2012 و2017 [126](شكلت النساء والأطفال ما يقرب من 35% من هذه المجموعة)[127].

خرج من الأردن والمملكة المغربية والمملكة العربية السعودية وتونس معظم المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وتتعرض هذه الدول الآن بشكل خاص للتهديدات التي يشكلها العائدون[128]. عانت المنطقة من العديد من الهجمات التي شنها المقاتلون العائدون، وكذا يُثير العائدون مخاوف أمنية خطيرة، ليس فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وإنما لبقية دول العالم.

علاوةً على ذلك، يبدو أن الإرهاب في المنطقة مرتبط بالأساس ليس فقط بعودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وإنما أيضًا بالأفراد الذين يتجهون إلى التطرف من تلقاء نفسهم، وقد يرتكبون هجمات ما يعرف بالذئاب المنفردة[129]. في الآونة الأخيرة، تم تنفيذ العديد من هذه الهجمات الفتاكة داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومناطق أخرى. على سبيل المثال، في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، قام فيصل محمد بطعن أربعة أشخاص بسكين في حرم جامعة كاليفورنيا وإصابتهم بجروح، ولقى مصرعه لاحقًا برصاص قوات الشرطة. خلص مكتب التحقيقات الفيدرالي في النهاية إلى أن داعش كانت مصدر إلهام هذا الشخص عند شن تلك الهجمة[130]. إضافةً إلى ذلك، في نوفمبر/تشرين الثاني 2015، نفّذ انتحاريان في لبنان هجومًا إرهابيًا استهدف برج البراجنة الذي يسكنه اغلبية شيعية، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى[131].

المنظور التاريخي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب

لم يكن تدفق المقاتلين الأجانب إلى العراق والجمهورية العربية السورية خلال الفترة من 2014 إلى 2018 ظاهرة جديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ففي عام 1979، دخل الاتحاد السوفيتي أفغانستان للدفاع عن حكومته الشيوعية بالوكالة في كابول ضد التمرد المتنامي هناك. ردًا على ذلك، بدأت على الفور المدارس الدينية

---

124 انظر Renard, Thomas. "Returnees in the Maghreb: Comparing policies on returning foreign terrorist fighters in Egypt, Morocco and Tunisia." Egmont Paper 107 (2019).

125 انظر See, Sylvene. "Returning Foreign Terrorist Fighters: A Catalyst for Recidivism Among Disengaged Terrorists." Counter Terrorist Trends and Analyses, vol. 10, no. 6, 2018, pp. 7–15. JSTOR, www.jstor.org/stable/26435161. Accessed 8 June 2020.

126 انظر Lydia Khalil; Rodger Shanahan (24 March 2016). "Iraq and Syria: How Many Foreign Fighters are Fighting for ISIL?". The Telegraph. Retrieved 28 September 2016.

127 «المقاتلون الأجانب يتدفقون للانضمام إلى المتمردين في سوريا». معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. 11 يونيو/حزيران 2012. تم الاسترجاع بتاريخ 1 يوليو/تموز 2013.

128 انظر Cook and Vale. "From Daesh to 'Diaspora." International Centre for the Study of Radicalisation. King's College London. Pages 14–19.

129 تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة: التحدي المتمثل في عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة توطينهم: وجهات نظر بحثية «. 0202

130 انظر Kuhn, Andrew (9 November 2015). "New questions emerge about background of UC Merced attacker". Merced Sun-Star. Retrieved 16 January 2016.

131 انظر Barnard, Anne; Saad, Hwaida (12 November 2015). "ISIS Claims Responsibility for Blasts That Killed Dozens in Beirut". The New York Times. Retrieved 12 November 2015.

في باكستان إطلاق حملة لتشجيع الأجانب على السفر إلى أفغانستان للانضمام إلى الجهاد. في البداية، كان العديد من المتطوعين العرب الذين سافروا إلى أفغانستان بمساعدة جمعيات خيرية إسلامية مقرها شبهه الجزيرة العربية يعتبرون أنفسهم عاملين في المجال الإنساني، وحاولوا على الأغلب إلى الابتعاد عن الأنظار، ومساعدة اللاجئين الأفغان الذين كانوا يقيمون في بيشاور وباكستان، بعد الفرار من مناطق النزاع. وعلى النقيض من ذلك، ساعد عبد الله عزام، وهو شيخ فلسطيني مؤثر، حيث دعا جميع المسلمين للدفاع عن أفغانستان خصوصا المتطوعين الذين وصلوا خلال النصف الأخير من الحرب للانضمام إلى صفوف المقاتلين[132].

مع تحول الوجود السوفييتي في أفغانستان إلى احتلال طويل الأمد، أصبحت بيشاور مركزًا لتنظيم المقاتلين وتعبئتهم عبر الحدود إلى أفغانستان. انتقل الميسرون مثل عزام، الذي كان ينشر أدبيات التجنيد والتدريس في إسلام أباد، إلى بيشاور للدعم والمساعدة[133]، ومنحته الخبرة شبه العسكرية الطويلة والشبكات الواسعة التي اكتسبها من تعليمه الإسلامي في مصر والأردن والمملكة العربية السعودية وسوريا، النفوذ الأيديولوجي والعملي لتعبئة المقاتلين الأجانب ضد السوفييت على نحو فعال.

لم يعد هناك مبرر لوجود العديد من الأجانب بعد رحيل القوات السوفيتية في فبراير/شباط 1989، لذا عاد بعض المقاتلين إلى بلدانهم الأصلية، حيث تم تسريحهم أو انضمامهم إلى كيانات محلية.

في بداية الحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية، شعر متطوعون من مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنهم مضطرون للانضمام إلى النزاع لدعم «إخوانهم المسلمين» الذين هم بحاجة إلى المساعدة. ارتبط معظم المقاتلين من هذه المنطقة في البداية بمجموعات متمردة مختلفة في الجمهورية العربية السورية، قبل الانضمام إلى تنظيم داعش والجماعات المرتبطة بالقاعدة، مثل جبهة النصرة.

الأرقام التقديرية لفرق المقاتلين الإرهابيين الأجانب

يمثل انتقال الإرهابيين عبر بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى مناطق النزاع تحديًا فريدًا للمنطقة. ونظرًا لعدم وجود أي صعوبات في السفر عبر المنطقة للانضمام إلى صفوف القتال في منطقة النزاع، فقد تمكن الأفراد الذين يسعون للانضمام إلى داعش عبور الحدود السورية بمساعدة النشطاء[134]. بلغت التدفقات بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والجمهورية العربية السورية ذروتها في عام 2011 وأوائل عام 2013، عندما سافر أكثر من 8500 مقاتل من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للانضمام إلى النزاع[135].

تباطأت وتيرة السفر لاحقًا في عام 2015، وكادت أن تتوقف تمامًا بحلول منتصف عام 2016، وربما يرجع ذلك التباطؤ إلى عوامل عدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الهزيمة العسكرية لتنظيم داعش، والجهود الدولية والإقليمية لمنع حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع، إلى جانب الإنهاك التدريجي لمجموعة الأفراد المستعدين للقتال في العراق والجمهورية العربية السورية[136]. علاوةً على ذلك، زادت صعوبة سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الأراضي التي تسيطر عليها داعش، حيث بدأ التحالف العسكري، في فرض مزيد من

132 انظر Donnelly, Maria Galperin, Thomas M. Sanderson, and Zack Fellman. "Foreign Fighters in History." Center for Strategic International Studies 5 (2017).

133 Hegghammer, "The Rise of Muslim Foreign Fighters," p 86.

134 المرجع السابق.

135 انظر Donnelly, Maria Galperin, Thomas M. Sanderson, and Zack Fellman. "Foreign Fighters in History." Center for Strategic International Studies 5 (2017).

136 المرجع السابق.

السيطرة داخل المناطق التي كانت تسيطر عليها الجماعة سابقًا، مستفيدًا في ذلك من خسائر داعش.

في تقرير صادر عن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب في عام 2019، يُقدر عدد النساء اللواتي سافرن من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى العراق والجمهورية العربية السورية بنحو 285 امرأة. ولا تتوافر البيانات الأولية الكافية عمن سافرن من النساء لأن العديد من الدول لا تُسجل بيانات عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب مصنفة حسب النوع الاجتماعي[137].

يسرد الجدول التالي أشخاصًا من تسع ولايات قضائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ذُكر أنهم سافروا إلى العراق والجمهورية العربية السورية[138].

الولايات القضائية	الإجمالي الرسمي	الإجمالي غير الرسمي
الجزائر	170	170[139]
مصر	600	1000
الأردن	2000	3000[140]
الكويت	غير متوافر	150[141]
لبنان	غير متوافر	900[142]
ليبيا	لا غير متوافر	600[143]
المغرب	1200	1623[144]
المملكة العربية السعودية	2500	3244[145]
تونس	6000	7000[146]
المجموع	**12470**	**17687**

137 تقرير المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، «تأثير الأبعاد الجنسانية في التعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين: وجهات نظر بحثية»، فبراير/شباط 2019، https://www.un.org/sc/ctc/wp-content/uploads/2019/02/Feb_2019_CTED_Trends_Report.pdf.

138 المرجع السابق.

139 انظر "الجزائر: التطرف ومكافحة التطرف". 2021. مشروع مكافحة التطرف. متاح على الرابط: https://www.counterextremism.com/countries/algeria.

140 Richard Barrett, "Beyond the Caliphate: Foreign Fighters and the Threat of Returnees", The Soufan Center, October 2017.

141 المرجع السابق.

142 انظر R. Florida, "The Geography of Foreign ISIS Fighters", Crisis Group, 10 August 2016,.https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-maghreb.

143 R. Barrett, 2017.

144 مجموعة الأزمات، كيف نهضت الدولة الإسلامية، وكيف سقطت، وكيف يمكن أن تنهض مرة أخرى في المغرب الكبير"، 24 يوليو/تموز 2017، متاح على الرابط https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/178-how-islamic-state-rose-fell-and-could-rise-again-maghreb.

145 R. Barrett, 2017.

146 انظر D.L. Byman, "Frustrated Foreign Fighters", Brookings Institute, 13 July 2017، مُتاح على الرابط https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2017/07/13/frustrated-foreign-fighters/.

بخلاف الأرقام الأولية، لا بد من تحليل عدد المغادرين كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان في الولاية القضائية المعنية. على سبيل المثال، يبدو أن معدل مشاركة مواطني تونس والمملكة العربية السعودية في القتال في العراق والجمهورية العربية السورية أعلى من معدل مشاركة الجزائريين. يبلغ عدد سكان الجزائر حوالي 42,23 مليون نسمة، وكان هناك ما يقرب من 266 مقاتلًا أجنبيًا جزائريًا أو 629 مقاتلًا إرهابيًا لكل مليون نسمة، بينما يبلغ عدد سكان تونس 11,57 مليون نسمة تقريبًا، وعدد سكان المملكة العربية السعودية 33,7 مليون نسمة، تضم فرقة المقاتلين الأجانب الموجهة إلى العراق والجمهورية العربية السورية نحو 13 ألف تونسي، و5000 سعودي. وعلى ذلك، يصبح معدل المقاتلين الأجانب من تونس حوالي 1123 لكل مليون نسمة، ومن المملكة العربية السعودية 148 لكل مليون نسمة. وهذا المعدل أعلى كثيرًا من المعدل الجزائري، الذي يُشار إليه على بأنه الأعلى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[147].

أنماط التشدد والتجنيد

تُشكل جهود التشدد والتجنيد التي تبذلها الجماعات المتطرفة العنيفة تحديًا كبيرًا طويل الأمد يهدد أمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتتجه التقاليد الإسلامية المتبعة في المجتمعات المسلمة في منطقة شمال إفريقيا عمومًا نحو المذهب المالكي في الإسلام السني. وتختلف تفسيرات وممارسات المالكي عن تلك الخاصة بالمذهب الحنبلي الأكثر تحفظًا في شبه الجزيرة العربية، وإن لم يمنع ذلك بعض الجهات الفاعلة من استغلال حالة الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وانعدام الثقة في مؤسسات الدولة، وغير ذلك من عوامل داخلية في إصدار نسخ متطرفة من العقيدة السلفية. حددت الأبحاث العديد من عوامل «الدفع» و «الجذب» المشتركة التي ربما تكون قد ساهمت في ظاهرة التشدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهذه العوامل بطبيعة الحال تراعي السياق وتختلف باختلاف الولاية القضائية.

«عوامل الدفع هي السمات الاجتماعية والثقافية والسياسية السلبية التي تكتنف البيئة المجتمعية للفرد، والتي تساعد في «دفع» الأفراد الضعفاء إلى سلك طريق التطرف العنيف. وبوجه عام تُعرف عوامل الدفع باسم «الأسباب الكامنة/الجذرية»، ومن أمثلتها سمات محددة مثل الفقر والبطالة والأمية والتمييز والتهميش السياسي/الاقتصادي[148].»

في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشمل «عوامل الدفع» التي تُسهم في عملية التطرف كل من الحرمان الاقتصادي، والفساد المتصور، والخلل السياسي والمؤسسي[149].

تستغل الحركات المتشددة الصعوبات الاقتصادية، وفشل الحكومات فشلا ذريعًا في تحسين الظروف المعيشية. لذلك، بدأت هذه الحركات في تقديم أنواع مختلفة من الخدمات العامة مثل مساعدة الفقراء وتقديم الدعم العيني للمستشفيات والمدارس المحلية. من ناحية أخرى، بدأ بعض الأئمة المتطرفين في العمل كمدربين للحياة، وفي بعض المناطق، يوفر هؤلاء الأئمة مكان إقامة للطلاب المحتاجين، مما يساعدهم على نشر الفكر السلفي والتكفيري. ومن بين آراء أكثر السكان فقرًا، بدأ ممثلو هذه الكيانات الإسلامية في اكتساب مصداقية أكبر مقارنةً بالمؤسسات الرسمية[150]. يبدو أن تعبئة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمثل تحديًا للولايات القضائية التي تُشرف على المناطق المتأثرة بالنزاع، والتي لا تخضع حدودها للرقابة الكاملة.

---

147 المرجع السابق.

148 استيعاب دوافع ظاهرة التطرف العنيف: حالة الشباب الصومالي – مركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت (2020). تم الاسترجاع بتاريخ 7 سبتمبر/أيلول 2020 من الرابط التالي:
https://ctc.usma.edu/understanding-drivers-of-violent-extremism-the-case-of-al-shabab-and-somali-youth/.

149 المرجع السابق.

150 «كيف نهضت الدولة الإسلامية، وكيف سقطت، وكيف يمكن أن تنهض مرة أخرى في المغرب»، المجموعة الدولية للأزمات، 24 يوليو/تموز 2017

إلى جانب «عوامل الدفع» المذكورة، ساهمت الدوافع على المستوى الفردي المسماة «عوامل الجذب» أيضًا في عملية التشدد. «عوامل الجذب» هي الخصائص والمزايا الإيجابية المتصورة للتنظيم المتطرف الذي «يستقطب» الأفراد الضعفاء للانضمام له. وتشمل هذه العوامل الجاذبية التي تتمتع بها أيديولوجية الجماعة، والوعد بأواصر الأخوة القوية والشعور بالانتماء، واكتساب الفرد السمعة الجيدة، واحتمالات الشهرة أو المجد، ومزايا التنشئة الاجتماعية الأخرى. وتشير الأبحاث المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين سافروا إلى العراق والجمهورية العربية السورية للانضمام إلى داعش إلى العديد من عوامل «الجذب» التي قد تعمل في أي عدد من التراكيب[151]. وفيما يتعلق بعوامل «الجذب»، شكل الإنترنت ركنًا أساسيًا من أركان التشدد، سواء استُخدم لنشر رسائل المتطرفين أو لتيسير التواصل بينهم، فقد عملت المنصات والأنشطة القائمة على شبكة الإنترنت كدوافع أو مضاعفات لقوة التطرف في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

دراسة حالة: تونس

في عام 2015، أعرب فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة استخدام المرتزقة عن قلقه إزاء تصدير أعداد كبيرة من المقاتلين الإرهابيين الأجانب من تونس إلى العراق والجمهورية العربية السورية[152]. وقد تعززت إحدى «عوامل الدفع بالمقاتلين» بعد الانتقال الديمقراطي الذي أسفرت عنه الثورة التونسية في 2011–2010. قبل الانتفاضة، تأثر الأفراد في تونس بحالة الركود الاقتصادي، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع معدلات البطالة، وعجزت الانتفاضة عن تحسين العديد من هذه الظروف. ومن «عوامل الدفع» المهمة الأخرى هو تفاقم الشعور بالاغتراب الاجتماعي الذي تعاني منه الجماعات المحافظة مثل السلفيين نتيجة محاولتهم دون جدوى إنشاء دولة إسلامية في تونس[153]، خاصةً بعد سقوط نظام بن علي العلماني الذي قمع الحريات الدينية.

شهدت تونس زيادة في أعداد الجماعات المتطرفة والهجمات الإرهابية بعد ثورات الربيع العربي في 2011[154]. وشنت تلك الجماعات المتطرفة العنيفة والإرهابية هجمات انتحارية، وإطلاق نار جماعي، ودبرت كمائن ضد قوات الشرطة والجيش، حيث استغلت نقاط الضعف والثغرات التي اكتنفت فترة التحول الديمقراطي وبعدها.

أما عن «عوامل الجذب» فتمثلت في الإغراءات المالية التي قدمتها تلك الجماعات والتي تراوحت بين 3000 دولار و10,000 دولار لكل مجند[155]، ودعاية الخلافة، والتجنيد والاستغلال تحت مظلة العمل الإنساني[156].

الأرقام التقديرية للمقاتلين العائدين وسماتهم

عندما فقد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) السيطرة على أراضيه، صدرت تحذيرات من أن البلدان الأصلية يجب أن تستعد لطوفان من العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ومع ذلك، فإن عدد المقاتلين العائدين، حتى

---

151 انظر El-Said, Barrett, "Enhancing the Understanding of the Foreign Terrorist Fighters Phenomenon in Syria"، (انظر الحاشية رقم 14).

152 انظر OHCHR, "Foreign fighters: Urgent measures needed to stop flow from Tunisia", Tunis/Geneva, July 2015, https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16223&LangID=E

153 انظر G. Fahmi, "The Future of Political Salafism in Egypt and Tunisia", Malcolm H. Kerr Carnegie Middle East Center, November 2015, https://carnegie-mec.org/2015/11/16/future-of-political-salafism-in-egypt-and-tunisia-pub-61871.

154 انظر Friedrich-Ebert-Stiftung, "The Rise of Religious Radicalism in the Arab World: Significance, Implications and Counter-Strategies", Amman, 2015.

155 انظر OHCHR, "Foreign fighters: Urgent measures needed to stop flow from Tunisia", Tunis/Geneva, July 2015, https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16223&LangID=E.

156 انظر Quek, N., & Alkaff, S. (2019), "Analysis of the Tunisian Foreign Terrorist Fighters Phenomenon", Counter-Terrorist Trends and Analyses, 11(5), 1-5. Retrieved October 22, 2020, from https://www.jstor.org/stable/26631539.

وإن كان لا يزال مقلقًا، فإنه أقل بكثير مما كان متوقعًا[157]. تشير التقديرات إلى أن 30٪ من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد عادوا إلى ديارهم أو انتقلوا إلى دولة ثالثة[158]. اعتبارًا من نوفمبر 2017، وبناءً على الأرقام الخاصة بتسع وسبعين دولة، قدر فريق الأمم المتحدة للدعم التحليلي ورصد الجزاءات أن ما يقرب من 7000 مقاتل من المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد لقوا حتفهم في ساحة المعركة، بينما ترك 14,900 آخرين مناطق النزاع. ومن بين هذه المجموعة الأخيرة، هناك 36 في المائة فقط (5395) مسجونين حاليًا، بينما عاد 46 في المائة (6837) إلى ديارهم دون الخضوع لنظام العدالة الجنائية. يُشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب خطورة استثنائية على المنطقة، نظرًا لما يتمتعون به من خبرات، وما تلقونه من تدريبات على التعامل مع الأسلحة والمتفجرات، وكذا بسبب اتصالاتهم[159].

الأهم من ذلك، يظل مصير نسبة كبيرة من مقاتلي داعش الإرهابيين الأجانب مجهولاً: هناك تفاوت كبير بين العدد الإجمالي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، وعدد من تم حصرهم ضمن القتلى أو المحتجزين أو العائدين أو المنتقلين[160].

يسرد الجدول التالي معدلات المقاتلين العائدين من العراق والجمهورية العربية السورية إلى البلدان التي لديها أكبر عدد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب:

الولايات القضائية	إجمالي عدد العائدين من سوريا والعراق
الجزائر	116
مصر	600
الأردن	300
الكويت	6
لبنان	14
ليبيا	84
المغرب	308
المملكة العربية السعودية	762
السودان	5
تونس	970
المجموع	**3439**

المصدر: J. Cook and G. Vale, "From Daesh to 'Diaspora' II: The Challenges Posed by Women and Minors After the Fall of the Caliphate", International Centre for the Study of Radiclisation, Vol.12, Iss. 6. July 2019; Cook, Joana, and Gina Vale. "From Daesh to 'Diaspora'II: The Challenges Posed by Women and Minors After the Fall of the Caliphate." CTC Sentinel 12.6 (2019): 30-45.

157 انظر Eric Schmitt, "ISIS Fighters Are Not Flooding Back Home to Wreak Havoc as Feared", The New York Times, 22 October 2017.

158 انظر Mehra, "Foreign Terrorist Fighters: Trends, Dynamics and Policy" (see footnote 38); see also EUROPOL, TE-SAT 2019 (انظر الحاشية رقم 139).

159 انظر TE-SAT 2019 (انظر الحاشية رقم 139).

160 تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة: التحدي المتمثل في عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة توطينهم: وجهات نظر بحثية». 2020. متاح على الرابط https://www.un.org/sc/ctc/news/document/cted-trends-report-challenge-returning-relocating-foreign-terrorist-fighters-research-perspectives/.

تتنوع دوافع عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم، فقد يعاني بعضهم من خيبة الأمل بسبب أيديولوجيات التطرف العنيفة أو الحياة في الأراضي التي تسيطر عليها المنظمات الإرهابية، وربما يعود آخرون سعيًا وراء لم شملهم مع أسرهم، أو تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وهناك أقلية تعتزم شن هجوم على أرض الوطن. في سياق تنظيم داعش، صنف مركز صوفان المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين في خمس فئات، وتنطوي كل فئة على مستوى مختلفًا من المخاطر[161].

الفئة	الوصف
1. العائدون الذين رحلوا مبكرًا، أو بعد البقاء لفترة وجيزة دون أن يندمجوا بشكل خاص في داعش.	يُعتقد أنهم لا يتعاطفون كثيرًا مع داعش، وربما لم يسافروا بنية الانخراط مباشرةً في أنشطة إرهابية.
2. العائدون الذين بقوا لفترة أطول، لكنهم لم يوافقوا على كافة أعمال داعش.	عندما بدأت الخلافة تفقد جاذبيتها، وأصبحت أكثر عنفًا تجاه معتنقي الدين ذاته، وتزايدت الخلافات الداخلية، تسللت الشكوك إلى نفوس بعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب حول قيادة تنظيم داعش، أو الأساليب التكتيكية أو الإستراتيجيات التي يتبعها. لكن هذه الشكوك لا تعني بالضرورة أن العائدين أنفسهم لا يدعمون أهدافًا إرهابية، مثل إقامة الخلافة.
3. العائدون الذين لم تكن لديهم أي هواجس أو شكوك حول الدور الذي يقومون به أو الأساليب التكتيكية أو الإستراتيجيات التي يتبعها داعش، لكنهم قرروا المضي قدمًا.	بالنسبة لبعض المقاتلين الإرهابيين الأجانب، منحهم القتال في صفوف داعش إحساسًا بالمغامرة والبطولة. وكان مصدر القلق الوحيد هنا هو أن المشاركة في أساليب داعش التكتيكية العنيفة هي شكل متطرف من المغامرة، وقد يسعى المقاتل الإرهابي الأجنبي نفسه إلى حافز أكثر تطرفًا عند العودة.
4. العائدون الذين أبدوا انصياعهم الكامل لداعش، ولكنهم أُجبروا على الخروج بسبب ظروف ما، مثل فقدان الأراضي، أو أسرهم وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية.	لا يزال هؤلاء المقاتلون مؤمنين تمامًا بقضية داعش، وقد يحاولون تعزيز أهداف إرهابية من خلال تشكيل خلايا، وتجنيد المتعاطفين، وشن الهجمات، وتصوير أنفسهم كالمحاربين القدماء المؤثرين.

161 انظر Barrett, "Beyond the Caliphate: Foreign Fighters and the Threat of Returnees"، (انظر الحاشية رقم 48).

5. العائدون الذين أرسلتهم داعش إلى الخارج للقتال من أجل الخلافة في أماكن أخرى.	منذ بداية تشكيلها عام 2014، قامت داعش بتطوير خلية من المقاتلين الأجانب والإبقاء عليها بهدف تخطيط هجمات في الخارج وتنفيذها. بالمعنى الدقيق للكلمة، ليس بين هؤلاء الإرهابيين سوى القليل من العائدين، لكن ينبغي التعامل معهم باعتبارهم مقاتلين تم إرسالهم للعمل خارج الخلافة. ومع ذلك، فإنهم يبدون كالعائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ويستخدمون نفس الطرق، ومن المحتمل أن ينضموا إلى نظرائهم الذين تركوا الخلافة، بل وسيكونون الأكثر تصميمًا بين المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

المصدر: Richard Barrett, "Beyond the Caliphate: Foreign Fighters and the Threat of Returnees"، مركز صوفان، أكتوبر/تشرين الأول 2017.

وثمة تحذير أخر يتمثل في ضرورة التمييز بين المقاتلين الأجانب الذين سافروا إلى العراق والجمهورية العربية السورية لأغراض إرهابية، وأولئك الذين سافروا لأغراض أخرى. وفي هذا الصدد، نجد أن عددًا كبيرًا من العائدين قد غادروا الجمهورية العربية السورية قبل أن يثبت تنظيم داعش نفسه «كخلافة» في عام 2014. وعلى عكس المقاتلين الإرهابيين الأجانب، كان لمعظم العائدين من مقاتلي «الموجة الأولى» دوافع مختلفة للسفر إلى الخارج، مثل حمل السلاح في وجه النظام السوري، أو تقديم المساعدات الإنسانية[162]. وإذا كانت القوانين الوطنية في بلد المقاتل تُجرم حمل السلاح في بلد أخر، فإن تطبيق نُهج مكافحة الإرهاب قد يكون غير فعال في مثل هذه الظروف.

على أي حال، ليس من السهل التنبؤ برد فعل أي من المقاتلين العائدين مع مرور الوقت تجاه تجربتهم في الخارج، أو لطريقة استقبالهم في أوطانهم. حتى وإن خضعوا لتقييم نفسي وشُرطي قوي، فقد تدفعهم الظروف مرة أخرى للبحث عن حلول عنيفة لمشاكلهم، خاصةً إذا عادوا إلى نفس الظروف السابقة[163].

احتمالية قيام المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين بشن هجمات إرهابية

ركز الخطاب السياسي حول العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى حدٍ كبيرٍ على المخاطر الأمنية التي قد يشكلها هؤلاء العائدون، ففي حالات ليست بالقليلة اقترح تنظيم داعش حشد العائدين لمهاجمة أهداف في بلدانهم الأصلية كجزء من تركيزه الجديد على الحفاظ على الاسم التجاري العالمي. ويُعتقد أن العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب يشكلون خطورة خاصة، ويرجع ذلك بقدر ليس بالقليل إلى إمكانية استمرار التشدد، والخبرة القتالية التي ربما اكتسبوها خلال فترة وجودهم في مناطق النزاع. على سبيل المثال، مرتكبو هجمات باريس 2015 قد تلقوا تدريبًا من تنظيم داعش في الجمهورية العربية السورية[164] كرعايا بلجيكيين وفرنسيين.

قد يحتفظ العائدون أيضًا بشبكة العلاقات التي أقاموها مع إرهابيين آخرين أثناء تواجدهم في الخارج[165]، الأمر الذي يعد مشكلةً في حد ذاته، لأن تلك الشبكات تسمح للإرهابيين بتجميع الموارد لهجمات واسعة النطاق، وتوفير الفرص لمقاتلي داعش الأساسيين لتوجيه النشطاء في الخارج. يبدو أن البحث التجريبي يؤكد قيمة تلك الشبكات

162 «شبكة التوعية بالتطرف، التعامل مع العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم» (انظر الحاشية رقم 17).

163 المرجع السابق.

164 «هجمات باريس: من كان عبد الحميد أبا عود؟»، بي بي سي نيوز، 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015.

165 انظر Daniel L. Byman, "What happens when Arab foreign fighters in Iraq and Syria go home?", Brookings Institution, 7 May 2015.

للعمليات الإرهابية في الخارج، ومن المؤشرات المعروفة في المؤامرات الإرهابية المرتكبة داخل بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وجود اتصال فعلي بين داعش والجناة. توصلت دراسة أجريت حول 510 هجمة شنتها داعش خارج الجمهورية العربية السورية والعراق حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2017 إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب شاركوا في أكثر من 25 في المائة من الهجمات، بما في ذلك 87 هجمة نفذها المقاتلين الإرهابيين الأجانب خارج بلدهم الأصلي[166]. بالإضافة إلى مشاركتهم المباشرة في الهجمات الإرهابية أو المؤامرات، كان المقاتلون الإرهابيون الأجانب أركانًا أساسية في عملية ابتكار نوع جديد من أساليب العمل الإرهابية: الهجمات الموجهة من مدينة تلعفر على يد «مخططين افتراضيين» يستخدمون الاتصالات الآمنة لتوجيه المهاجمين عن بُعد (غالبًا ما يكون الجناة فرادى وليس مجموعات)، ويلعبون دورًا رئيسيًا في وضع المفاهيم، واختيار الهدف، وتوقيت وتنفيذ الهجمات[167].

ومع ذلك، يجب عدم المبالغة في تقدير التهديد الأمني الذي يشكله العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب. فوفقًا لما أقره اليوروبول، فإن الهجمات التي تعرض لها الاتحاد الأوروبي ارتكبها بالأساس إرهابيون محليون، ولم يسافروا إلى الخارج للانضمام إلى الجماعات الإرهابية[168]. تلقى معظم هؤلاء الإرهابيين المحليين تعليمات من إحدى المنظمات الإرهابية، عادةً من خلال قنوات افتراضية. تشمل الهجمات الملحوظة التي نفذها الإرهابيون المحليون تلك التي وقعت في سوق عيد الميلاد في برلين عام 2016، وجسر لندن في 2017. وقد نجح هؤلاء الإرهابيون في إلحاق خسائر كبيرة دون الاعتماد على الأسلحة النارية، رغم عدم امتلاكهم للخبرة القتالية.

ربما لا تعتزم غالبية العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب التخطيط لهجمات إرهابية عند عودتهم، فقد خلصت دراسة أجرتها خدمة البحوث البرلمانية الأوروبية إلى أنه «تم رصد عدد قليل جدًا من الحالات الفعلية لعودة المقاتلين الأجانب بنية شن هجمات في أوروبا»[169]. ومن هنا يمكن القول بأن العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب لا يشتركون في نفس الملامح، فلم يسافر جميعهم إلى مناطق النزاع بنية الانخراط في أعمال عنف إرهابية. وقد لا يكون بعض العائدين، وخاصةً النساء والأطفال الصغار، قد تلقوا تدريبًا على القتال العنيف أو ارتكبوا جرائم عنيفة، وعند العودة، انسحب البعض تمامًا من أي شبكة تربطه بالتطرف العنيف. كما تشير بعض التقارير إلى مشاركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب السابقين مشاركة فاعلة في الجهود المبذولة لمنع التطرف العنيف[170]. وبالتالي، لن يكون من اللائق معاملة جميع العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب كمهاجمين محتملين.

وبالتالي، يمكن تصنيف التهديد بشن هجمات من قبل المقاتلين الإرهابيين الأجانب على أنه شديد التأثير ومنخفض الاحتمال[171]. وتكشف الأبحاث أن 18٪ فقط من الهجمات التي نُفِّذت في «الغرب» بين يونيو/حزيران 2014 ويونيو/حزيران 2017 كانت على يد مقاتلين من الإرهابيين الأجانب المعروفين.

ومع ذلك، تميل الهجمات التي نفذها العائدون كذلك إلى أن تكون من بين أكثر الهجمات فتكًا، حيث تتسبب الهجمة

---

166 «شبكة التوعية بالتطرف، التعامل مع العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم» (انظر الحاشية رقم 17).

167 تقرير المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة: التحدي المتمثل في عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإعادة توطينهم: وجهات نظر بحثية «. 2020. متاح على الرابط https://www.un.org/sc/ctc/news/document/cted-trends-report-challenge-returning-relocating-foreign-terrorist-fighters-research-perspectives.

168 انظر TE-SAT 2018 (انظر الحاشية رقم 120).

169 انظر Amandine Scherrer ed., "The return of foreign fighters to EU soil: Ex-post evaluation", European Parliamentary Research Service, May 2018.

170 المرجع السابق.

171 المرجع السابق.

الواحدة في مقتل 35 شخص في المتوسط[172]. من هذا المنظور، يجب التمييز بين التصور العام للعائدين كتهديد، والتهديد المتمثل في تخطيط العائدين لشن هجمات أو الانخراط في أنشطة إرهابية.

اعتبارًا من يناير/كانون الثاني 2019، قام فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للأمم المتحدة بتقييم التهديد المتمثل في التخطيط لهجمات المقاتلين الإرهابيين الأجانب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأنه «تهديدًا كبيرًا»[173]، ويستند هذا التقييم إلى عوامل عدة، أولها زيادة عدد العائدين من داعش إلى المنطقة[174]. ثانيًا، تتبع الهجمات بشكل متزايد أسلوب عمليات الكر والفر من عدة نقاط تركيز داخل المنطقة مثل العراق وليبيا وسيناء[175]. ثالثًا، تشير الأدلة المتاحة إلى أن الجماعات المحلية ذات الآراء المتطرفة قد أنشأت بنية شبكة منظمة فيما بينها، وتميل إلى إدارتها من خلال معتقدات أيديولوجية وسياسية مختلفة[176]. يبدو أن الهجمات الإرهابية المحلية الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدعم تحليل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. منذ عام 2011، شهدت الولايات القضائية في المنطقة زيادة هائلة في عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة التي نفذها العائدون من المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنتسبين المحليين لداعش.

بحلول نهاية 2017، لقى حوالي 596 مقاتلًا من المقاتلين الإرهابيين الأجانب المغاربة (بواقع 35,8٪ من النسبة التقديرية الرسمية للمقاتلين الإرهابيين الأجانب المغربية) مصرعهم إما في هجمات انتحارية، أو في المعارك المختلفة والغارات الجوية للتحالف في كل من سوريا والعراق[177]. ويبدو أن حوالي 213 مقاتلا مغربيًا عائدًا (12,8٪) فقط من إجمالي عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب المغاربة بين عامي 2011 و2017 قد عادوا بسبب الإحباط من الحرب ومن المعارك الداخلية بين الجماعات الجهادية وبعضها[178]. يبدو أن السلطات تعتقد أن قلة من هؤلاء العائدين يشكلون خطرًا أمنيًا مباشرًا. ومع ذلك، يحذر الخبراء من أن «شعور أفراد جماعة إرهابية بالإحباط لا يعني بالضرورة الابتعاد عن أيديولوجية العنف، أو الانفصال عن القضية» الجهادية»[179]. لذلك، قد تجد السلطات أهمية لتقييم موقف العائدين تجاه مجموعات إرهابية معينة، وكذلك تقييم مواقفهم تجاه العنف والأيديولوجيات المتطرفة. وبالنسبة للسلطات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لا يزال التحدي الرئيسي يتمثل في اكتشاف وتفسير نوايا العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب، ومتابعتهم.

---

172 انظر Lorenzo Vidino, Francesco Marone, Eva Entenmann, "Fear thy neighbor: Radicalization and jihadist attacks in the West", ICCT (June 2017).

173 قرار رقم 50/S/2019 (انظر الحاشية رقم 140).

174 المرجع السابق.

175 المرجع السابق.

176 TE-SAT 2018(انظر الحاشية رقم 120).

177 انظر Renard, Thomas. "Returnees in the Maghreb: Comparing policies on returning foreign terrorist fighters in Egypt, Morocco and Tunisia." Egmont Paper 107 (2019).

178 انظر Richard Barrett, "Beyond the Caliphate: Foreign Fighters and the Threat of Returnees", The Soufan Center, October 2017.

179 «شبكة التوعية بالتطرف، التعامل مع العائدين: المقاتلون الإرهابيون الأجانب وأسرهم» (انظر الحاشية رقم 17).

الفصل الثاني

المقاتلون الإرهابيون الأجانب: الإطاران القانونيان الدولي والإقليمي

1.2 الإطار القانوني الدولي

تظل قضية الإرهاب من القضايا المدرجة ضمن بنود جدول أعمال المجتمع الدولي منذ الثلاثينيات. وعلى مدى الستين سنةً الماضية، تم اعتماد 19 اتفاقية وبروتوكولا دوليًا للتصدي للإرهاب. وتتناول هذه الاتفاقيات موضوعات مختلفة تتعلق بالإرهاب، مثل قمع تمويل الإرهاب، والإرهاب المتصل بالنقل (النقل البحري، والطيران المدني)، والإرهاب النووي والإشعاعي، واحتجاز الرهائن، وقمع التفجيرات الإرهابية. وتستكمل قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الصادرة في شأن منع الإرهاب ومكافحته، هذه الصكوك. وتنشئ هذه الصكوك مجتمعةً التزامات الدول الأعضاء التي نص عليها القانون الدولي، والتي يتعين أن تنعكس في التشريعات الوطنية، وأن يتم تنفيذها وإنفاذها[180]. يسترشد تنفيذ هذه الاتفاقيات والبروتوكولات والقرارات بالإرشادات التي تقدمها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، إلى جانب قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تضم تلك القائمة عددًا كبيرًا من الصكوك القانونية، ولكن هذا الفصل سيتناول أكثرها صلة من حيث التحقيق والفصل في الجرائم المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب في السياق الدولي، وسياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أ. قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (2001)، ورقم 2178 (2014)، ورقم 2396 (2017)

اتخذ مجلس الأمن عددًا من القرارات لمواجهة تحديات منع الإرهاب والتطرف العنيف والطبيعة المتغيرة للتهديد. ويعتبر القرار رقم 1373 (2001) هو الأشمل بين هذه القرارات. وينبغي تفسير القرارات اللاحقة وفهمها في ضوء تلك الصادرة من قبل. على سبيل المثال، يستند القرار رقم 2178 (2014) إلى الإطار الذي وضعه القرار رقم 1373 (2001). وبالمثل، فإن القرار رقم 2396 (2017) قائم على القرار رقم 2178 (2014). بالإضافة إلى هذه القرارات الرئيسية الثلاثة (1373 و2178 و239)، أصدر مجلس الأمن عدة قرارات أخرى في إطار مكافحة الإرهاب.

1. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (2001)

كان القرار رقم 1373 (2001)[181]، الذي تم الاتفاق عليه واعتماده في أعقاب الهجمات الإرهابية الموجهة ضد الولايات المتحدة في 11 سبتمبر/أيلول، بمثابة الدافع وراء سلسلة الصكوك الدولية التي تستهدف الإرهاب والتطرف العنيف. وتأكيدًا على إدانته السابقة القاطعة لهذه الهجمات[182]، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع تدابير صارمة وملزمة قانونًا تطالب الدول الأعضاء باتخاذ مجموعة من الإجراءات لمكافحة الإرهاب ومنعه وقمعه. ويمكن القول بأن إدراج الالتزام بتجريم الأعمال الإرهابية نفسها، وكذا الأعمال التحضيرية مثل تمويل الأعمال الإرهابية، أو تدبيرها أو تيسيرها أو دعمها، أحد الجوانب الجذرية للقرار رقم 1373 (2001).

180 للاطلاع على قائمة بالصكوك القانونية الدولية بشأن منع الأعمال الإرهابية، انظر www.un.org/en/counterterrorism/legal-instruments.shtml.

181 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 (2001) S/RES/1373.

182 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1368 (2001) S/RES/1368.

2. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 (2014)

بحلول سبتمبر/ أيلول 2014، أصبح نمط الأفراد الذين يسافرون إلى الخارج للانضمام إلى الكيانات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة والكيانات المرتبطة بالقاعدة، مصدر قلق دفع مجلس الأمن إلى اتخاذ القرار رقم 2178 (2014)[183]، الذي تناول على وجه التحديد وضع هؤلاء الأفراد، ووضع التعريف التالي «للمقاتلين الإرهابيين الأجانب» «الأفراد الذين يسافرون لأي دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقي ذلك التدريب، بما في ذلك في سياق النزاعات[184].»

علاوةً على ذلك، يُهيب القرار رقم 2178 (2014) بالدول الأعضاء تعزيز سُبل تصدي العدالة الجنائية بها للمقاتلين الإرهابيين الأجانب باستحداث تدابير لاكتشاف ومنع وتجريم سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب والأنشطة ذات الصلة. ويمكن تقسيم هذه التدابير بشكل عام إلى ثلاث فئات: القوانين الجنائية، والجزاءات، والتدابير الوقائية. ومن الضروري كذلك فهم الأسس القانونية المتميزة لأنواع التدابير الثلاثة، فالجرائم الجنائية تستند في المقام الأول إلى القوانين الجنائية أو قوانين العقوبات؛ وأنظمة الجزاءات تقوم بالأساس على أنظمة الأمم المتحدة في هذا الصدد، بل ويمكن كذلك أن تستند إلى أنظمة العقوبات الوطنية. أما التدابير الوقائية، فترتكز عادةً على أنواع مختلفة من القوانين التي تتيح استخدام هذه التدابير دون الاستناد إلى الإدانة، وذلك باتخاذ إجراء إداري، أو قرار من السلطة التنفيذية، وعادةً ما يتم ذلك على المستوى الوزاري.

يخدم كل تدبير من التدابير الثلاثة وظيفة مختلفة عن الآخر، وإن كانت متداخلة، فبينما يتمثل الغرض الأساسي من التدابير المُتخذة ضد الجرائم الجنائية في العقاب بأثر رجعي، إلا أن القرار رقم 2178 (2014) يُطالب الدول الأعضاء كذلك بتجريم محاولة السفر إلى الخارج بصفة مقاتل إرهابي أجنبي، مما يجعلها وظيفة وقائية. وبالإضافة إلى الجانب العقابي، يتطلب النهج القائم على حقوق الإنسان وسيادة القانون أن تكون سياسات الانفصال وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من أولويات الأطر الوطنية. وتعمل أنظمة الجزاءات على قمع وإضعاف قدرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنظمات الإرهابية المدرجة ضمن قوائم الجزاءات. وعلى عكس القوانين الجنائية أو التدابير الوقائية التي تنطبق على جميع الأفراد الخاضعين للولاية القضائية للدولة العضو، يقتصر نطاق أنظمة الجزاءات على الأفراد وأعضاء الجماعات الذين تم إدراجهم صراحةً في قوائم الجزاءات. أما عن التدابير الوقائية فهي واضحة ولا تحتاج إلى شرح، حيث إن وظيفتها الأساسية هي منع الإرهابيين المحتملين أو الإرهابيين من السفر أو الانخراط في أنشطة مرتبطة بالإرهاب.

في بعض الحالات قد تبدو هذه التدابير متشابهة، ولكن يقوم كل منها على أساس قانوني مختلف. على سبيل المثال، قد يتم تطبيق قيود السفر على الأفراد المشتبه في سفرهم إلى الخارج كتدبير وقائي، أو لأنهم مدرجون في قائمة الإرهابيين أو المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقًا لنظام جزاءات الأمم المتحدة. ويمكن الاطلاع على أمثلة على هذه التدابير الثلاثة في قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014)، على النحو الموجز في الجدول أدناه:

183 قرار رقم S/RES/2178 (انظر الحاشية رقم 7، الفصل الأول)

184 المرجع السابق.

جدول (1) قرار مجلس الأمن رقم 2178 (2014) – نظرة عامة على تدابير العدالة الجنائية

الجرائم الجنائية	
رقم الفقرة	**النص**
6 (أ)	"سفر رعاياها، أو محاولتهم السفر، إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، وسفر غيرهم من الأفراد، أو محاولاتهم السفر، انطلاقًا من أراضيها إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقّي ذلك التدريب."
6 (ب)	"قيام رعاياها، أو الاضطلاع في أراضيها، بتوفير الأموال أو جمعها عمدًا، بأي وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بقصد أن تُستخدم هذه الأموال، أو مع العلم بأنها ستستخدم، في تمويل سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقّي ذلك التدريب."
6 (ج)	"قيام رعاياها، أو الاضطلاع في أراضيها، عمدًا بتنظيم سفر أفراد إلى دولة غير التي يقيمون فيها أو يحملون جنسيتها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو المشاركة فيها، أو توفير تدريب على أعمال الإرهاب أو تلقّي ذلك التدريب أو تسهيل ذلك السفر بأي شكل آخر، بما يشمل أعمال التجنيد."
الجزاءات	
20	"يشير إلى أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومن يمول سفرهم وأنشطتهم اللاحقة أو ييسرها بطرقٍ أخرى يمكن أن تسري عليهم معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة التي تتعهدها اللجنة عملا بالقرارين 1267 (1999) و1989 (2011) متى شاركوا في تمويل أعمال أو أنشطة تنظيم القاعدة، أو تدبيرها أو تيسير القيام بها أو الإعداد لها أو ارتكابها، معه أو باسمه أو نيابةً عنه أو دعمًا له، أو في توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إليه أو إلى أي خلية أو جماعة مرتبطة به أو منشقة عنه أو متفرعة منه، أو في التجنيد لحسابه أو لحساب تلك الخلية أو الجماعة، أو في تقديم أي شكل آخر من أشكال الدعم لأعمال أو أنشطة ذلك التنظيم أو تلك الخلية أو الجماعة، ويدعو الدول الأعضاء إلى اقتراح أسماء المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومن يقومون بتيسير أو تمويل سفرهم وأنشطتهم اللاحقة الذين يمكن إدراجهم في القائمة."

التدابير الوقائية	
8	"على الدول الأعضاء، دون المساس بحالات الدخول أو المرور العابر الضرورية لتيسير إجراءات العمليات القضائية المتصلة باعتقال أو احتجاز مقاتلين إرهابين أجانب، أن تمنع من دخول أراضيها أو عبورها، أي فرد يكون لدى الدولة المعنية معلومات موثوقة توفر أساسًا معقولا للاعتقاد بأنه يسعى إلى دخول أراضيها أو عبورها بغرض المشاركة في الأفعال المبينة في الفقرة 6، بما في ذلك أي أعمال أو أنشطة تدل على ارتباط فرد أو جماعة أو مؤسسة أو كيان بتنظيم القاعدة، على النحو المبين في الفقرة في الفقرة 2 من القرار 2161 (2014)، على ألا يكون في هذه الفقرة ما يلزم أي دولة بأن تمنع رعاياها أو المقيمين فيها بشكلٍ دائم من دخول أراضيها أو أن تطلب منهم الخروج منها."

- **الجرائم الجنائية**

يُهيب القرار رقم 2178 (2014) بالدول الأعضاء إدراج الجرائم الخطيرة في قوانينها الوطنية لتجريم الأنشطة المتعلقة بسفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب. تشمل هذه الجرائم الجوانب الثلاثة التالية:

- سفر المقاتل الإرهابي الأجنبي، أو محاولة سفره؛
- تمويل سفر المقاتل الإرهابي الأجنبي؛ و
- تنظيم أو تيسير سفر المقاتل الإرهابي الأجنبي (ويشمل ذلك تجنيده).

بعض المصطلحات والعبارات الرئيسية المستخدمة في القرار والصكوك الدولية الأخرى متروكة للدول الأعضاء لوضع تعريفات لها، بطريقة تراعي حقوق الإنسان مراعاة تامة، والإجراءات القانونية الواجبة، والشواغل المتعلقة بالخصوصية.

- **الجزاءات**

يوضح القرار رقم 2178 (2014) أنه يمكن اتباع نظام جزاءات الأمم المتحدة عند تحديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وإدراجهم في قوائم داعش وتنظيم القاعدة، والأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بها، وقد تم إعداد هذه القوائم عملاً بقرارات مجلس الأمن رقم 1267 (1999) و1989 (2011) و2253 (2015). تحدد لجنة الجزاءات الأفراد والكيانات المقرر معاقبتهم بموجب هذا النظام بناءً على الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى نظام جزاءات الأمم المتحدة، يطالب القرار 1373 (2001) الدول الأعضاء بفرض أنظمة جزاءات وطنية، وتحدد الحكومات، بمبادرة منها، الأفراد الذين تسري عليهم أنظمة الجزاءات الوطنية، أو بعد مراجعة طلب مقدم من حكومة دولة عضو أخرى.

تستخدم الجزاءات عادةً واحدًا أو أكثر من التدابير الثلاثة التالية: حظر السفر، وتجميد الأصول، وحظر توريد الأسلحة. ولحظر السفر أهمية خاصة في تعطيل سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى مناطق النزاع. وكي تكون الجزاءات رادعة ومفروضة في حينها، ينبغي لأجهزة العدالة الجنائية الوطنية أن تراجع القوانين واللوائح والإجراءات الوطنية لتتأكد من أنها تسمح بالتعاون بين الوكالات وتدعمه. وينبغي أن يكون المسؤولون عن إنفاذ القانون على دراية بالإجراءات التي نص عليها نظام جزاءات الأمم المتحدة فيما يتعلق بإدراج الأفراد في القوائم أو حذفهم منها، وكذا نظام الجزاءات الوطنية المطبقة في شأن الإرهاب في نطاق ولاياتهم القضائية.

- **التدابير الوقائية**

يطالب القرار رقم 2178 (2014) الدول الأعضاء بأن تمنع من دخول أراضيها أو عبورها أي فرد يكون لدى الدولة «معلومات موثقة توفر أساسًا معقولا للاعتقاد» بأنه يسافر بغرض المشاركة في إحدى الجرائم الجنائية المبينة في القرار.

وفقًا لنص القرار، يتم تفعيل إجراءات منع السفر المذكورة عندما يتم استيفاء الحد القانوني الأدنى المتمثل في وجود «أساس معقول للاعتقاد ...» بناءً على «معلومات موثوقة». توضح هذه الصياغة أن حدود تنفيذ التدابير الوقائية المذكورة أضعف من معيار الإدانة الجنائية، وهذا لا يدع مجالاً للشك. يعني ذلك من الناحية العملية أنه يجب على الدول الأعضاء وضع آليات قانونية وتنظيمية، كي تتمكن الجهات الفاعلة المعنية بإنفاذ القانون من تنفيذ تدابير وقائية من خلال الإجراءات التنفيذية أو الإدارية غير المشروطة بإدانة جنائية. ويجب على كل دولة من الدول الأعضاء تفسير الحد الذي يجعلها تعتقد في وجود «أساس معقول» وفقًا لقوانينها المحلية.

يعكس الحد القانوني الأدنى المعمول به عند استخدام التدابير الوقائية وظيفة تلك التدابير المتمثلة في منع أنشطة المقاتلين الإرهابيين الأجانب عندما يكون لدى مسؤولي إنفاذ القانون معلومات كافية تؤكد تورط هؤلاء المقاتلين في نشاط متطرف عنيف أو إرهابي، حتى في حالة عدم وجود أدلة كافية لملاحقتهم، وضمان نجاح الإدانة.

3. قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2369 (2017)

في ديسمبر/ كانون الأول 2017، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار رقم 2396 (2017)[185]. في حين أن موضوع هذا القرار ينصب على المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلا أنه يركز بشكل أساسي على المخاطر التي يشكلها المقاتلون الإرهابيون العائدون من مناطق النزاع، وهناك تناقض ملحوظ بينه وبين القرار رقم 2178 (2014)، الذي ركز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب المتجهين إلى الخارج. يدعو القرار رقم 2396 (2017) الدول الأعضاء إلى تعزيز جهودها لوقف التهديد الناجم عن عودة وانتقال المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم، بما في ذلك النساء والأطفال، باتخاذ تدابير تخص مراقبة الحدود، والعدالة الجنائية، وتقاسم المعلومات.

أولا، يحث القرار رقم 2396 (2017) الدول الأعضاء على كشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والتحقيق معهم وملاحقتهم. وكما هو الحال في القرارات السابقة، يُشدد هذا القرار على أهمية التعاون وتقاسم المعلومات بين الدول الأعضاء، والمنظمات ذات الصلة مثل الإنتربول لكشف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. كما يشدد على مسؤولية الدول الأعضاء عن تقاسم المعلومات، والتحقيق مع الأفراد، حتى عندما يكون المشتبه بهم من الرعايا الأجانب.

وكذا، يهيب القرار بالدول الأعضاء وضع وتنفيذ تقييمات شاملة للمخاطر المتعلقة بالإرهابيين المقاتلين الأجانب العائدين والمنتقلين، ومن يرافقهم من أفراد أسرهم. ومن المتوقع أن تتخذ الدول الأعضاء الإجراءات المناسبة، بما يشمل النظر في وضع استراتيجيات ملاحقتهم قضائيًا، وإعادة تأهيلهم، وإعادة إدماجهم، وفقًا للقانون المحلي والدولي. وبينما يشدد القرار على أن الدول الأعضاء مُلزمة بتقديم أي شخص شارك في أعمال إرهابية إلى العدالة، فإنه يشدد كذلك على أهمية تقديم المساعدة إلى النساء أو الأطفال المرتبطين بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين قد يكونون ضحايا للإرهاب. وفي هذا الصدد، فإنه يشجع الدول الأعضاء على إيلاء انتباه خاص للنساء والأطفال عند وضع استراتيجيات الملاحقة القضائية، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج.

---

185 قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2396 (2017) S/RES/2396,

أخيرًا، يُطالب القرار رقم 2396 (2017) الدول الأعضاء بوضع وتنفيذ ثلاثة أنواع من التدابير الإدارية لمنع وردع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وهي:

- جمع بيانات القياسات الحيوية، وهو ما يمكن أن يشمل بصمات الأصابع، والصور والتعرف على سمات الوجه؛
- إنشاء نظم سجلات أسماء الركاب، التي تتطلب من شركات الطيران العاملة في أراضي الدول الأعضاء بتقديم معلومات أساسية عن هوية الركاب إلى السلطات الوطنية المختصة (مثل الاسم، أو تاريخ الميلاد، أو النوع، أو الجنسية)؛ و
- إنشاء قدرات لجمع بيانات سجلات أسماء الركاب وتجهيزها وتحليلها، وضمان أن تستخدم جميع السلطات الوطنية المختصة هذه البيانات وتطلع عليها.

ب) استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، توفر استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب إطارًا لمعالجة ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاستراتيجية بتاريخ 8 سبتمبر/أيلول 2006 [186] كي توفر إطارًا شاملا تتبناه جميع الدول الأعضاء للتصدي للإرهاب.

على الرغم من أن هذه الاستراتيجية ليست ملزمة قانونًا للدول الأعضاء – بخلاف قرارات مجلس الأمن المعتمدة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة – إلا أنها تُعد صكًا عالميًا غير مسبوقًا لتعزيز الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإرهاب، حيث اتفقت جميع الدول الأعضاء لأول مرة باعتماد تلك الاستراتيجية على نهج استراتيجي مشترك لمكافحة الإرهاب، يقوم على أربع ركائز رئيسية، وهي:

- الركيزة الأولى: معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب.
- الركيزة الثانية: منع الإرهاب ومكافحته.
- الركيزة الثالثة: بناء قدرة الدول على منع الإرهاب، وتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن.
- الركيزة الرابعة: ضمان احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

تعتمد الاستراتيجية العالمية على كِل من العدالة الجنائية وتدابير الحوكمة، ويعزز كل منهما الآخر.

يدعو نهج العدالة الجنائية لمنع التطرف والإرهاب الدول الأعضاء في المقام الأول لإنشاء مجموعة من الجرائم الجنائية التي تتصل بالتطرف العنيف والإرهاب وتطبيقها. وحيث إن إطار العدالة الجنائية لا يتعامل فقط مع الأعمال الإرهابية، وإنما مع المراحل التحضيرية المُفضية إلى الإرهاب، بما فيها تجنيد إرهابيين محتملين والتحريض على الإرهاب، فعلى الدول الأعضاء، في ظل الإطار القانوني الدولي، تنفيذ الالتزامات التي تنشأ وفقًا لقرارات مجلس الأمن وغيرها، من الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الملزمة في ظل قوانينهم الوطنية.

186 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 288/60 (2006) 288/A/RES/60.

يُستخدم نهج الحوكمة بالأساس لمنع التطرف العنيف من خلال الحد من، أو القضاء على، الظروف المؤدية إلى التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وقد يصعب حل المشكلات السياسية الاجتماعية المتأصلة وغير الواضحة التي تعتبر أسبابًا جذريةً للتطرف العنيف، من خلال نهج العدالة الجنائية، حيث إن لهذه الأسباب طابعًا نظاميًا في العادة، وليست منسوبة إلى فرد أو جماعة بعينها. قد تكون هذه الجوانب «غير الإجرامية، التي تشمل عدم المساواة، وتصور عدم الرضا، والحرمان الاجتماعي، بمثابة العوامل التي «تدفع» في النهاية الأفراد المستضعفين إلى المشاركة في أعمال التطرف العنيف والإرهاب. ولا ترقى أطر العدالة الجنائية التي تركز على الأفعال الجنائية سوى لتوفير حلول جزئية، حيث إن هذه المشكلات متأصلة ومتعمقة الجذور. وفي هذه الحالات، تلعب الحوكمة الرشيدة دورًا حيويًا في مواجهة الظروف المُفضية إلى انتشار الإرهاب مثل، الحث على الاعتدال في التعليم الديني، وتنفيذ السياسات التي تدعم تحديد هوية المستضعفين المعرضين للتطرف العنيف مبكرًا، وطرح خطابات سائدة بديلة تناهض خطابات المنظمات الإرهابية.

وعليه، يسعى الإطار العالمي إلى القضاء على الأسباب الجذرية للتطرف العنيف، وتنفيذ استجابات العدالة الجنائية للأفعال الإرهابية والأعمال التحريضية بقوة. وتتحقق هذه الأهداف ذلك من خلال شبكة من الاستراتيجيات، والسياسات، والقوانين، والمؤسسات، ومجموعة من الإمكانات التنفيذية. ويعتمد كلُ من هذه الجوانب على العناصر الأخرى للوصول إلى نهج وظيفي فعال تتبناه الحكومة والمجتمع لمنع التطرف العنيف والإرهاب ومكافحتهم.

تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بمراجعة استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وتحديثها كل عامين لتعكس الأولويات المتغيرة. وأجرت الجمعية المراجعة السادسة لهذه الاستراتيجية يومي 26 و27 يونيو/حزيران 2018، وأفضت تلك المراجعة إلى اعتماد قرار الجمعية رقم 72/284 [187] بتوافق الآراء. وفيما يتعلق بمخاطر إعادة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، فإن القرار 72/284:

- يُهيب بالدول الأعضاء أن تعزز التعاون على الصعيد الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والثاني لمواجهة التهديد الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، بسبل منها تعزيز تبادل المعلومات العملياتية في الوقت المناسب، وتعزيز الدعم اللوجستي، وأنشطة بناء القدرات؛
- يشجع الدول الأعضاء على تنفيذ برامج بيانات القياسات الحيوية، ونظم المعلومات المسبقة الخاصة بالركاب، وسجلات أسماء الركاب، على النحو المبين في قرار مجلس الأمن رقم 2369 (٢٠١٧)؛ و
- يُهيب بهيئات إنفاذ القانون والعدالة الجنائية أن تصدى بشكل أفضل لخطر العائدين من المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ج) الصكوك الدولية التسعة عشر لمنع الأعمال الإرهابية

منذ عام 1963، وضع المجتمع الدولي 19 صكًا قانونيًا دوليًا لمنع الأعمال الإرهابية، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويمكن لجميع الدول الأعضاء المشاركة فيها.

ورغم أن هذه الصكوك لا تستهدف تحديدًا المقاتلين الإرهابيين الأجانب، إلا أنها تمثل مكونًا رئيسيًا في مجموعة القوانين الدولية لمكافحة الإرهاب، وتقدم إطارًا مهمًا للتعاون الدولي في قضايا الإرهاب/المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وفي هذا الصدد، دعت العديد من قرارات مجلس الأمن الملزمة قانونًا الدول الأعضاء إلى المصادقة على هذه الصكوك للوفاء بالالتزامات التي تفرضها.

187 قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 284/72 (2018) 284/A/RES/72

جدول (2) الصكوك الدولية القانونية التسعة عشر لمنع الأعمال الإرهابية

الصكوك المتعلقة بالطيران المدني	
.1	اتفاقية عام 1963 بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات
.2	اتفاقية عام 1970 لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات
.3	اتفاقية عام 1971 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني
.4	بروتوكول عام 1988 لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، والمكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني
.5	اتفاقية عام 2010 لقمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي
.6	بروتوكول 2010 المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات
.7	بروتوكول 2014 لتعديل الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال المرتكبة على متن الطائرات
الصكوك المتعلقة بحماية الموظفين الدوليين	
.8	اتفاقية عام 1973 بشأن منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الخاضعين لحماية دولية والمعاقبة عليها
.9	الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام 1979
الصكوك المتعلقة بالمواد النووية	
.10	اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام 1980
.11	تعديلات عام 2005 لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية
الصكوك المتعلقة بالملاحة البحرية	
.12	اتفاقية عام 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية
.13	بروتوكول 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية
.14	بروتوكول عام 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري.
.15	بروتوكول عام 2005 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري.

	الصكوك المتعلقة بالتفجيرات الإرهابية
.16	اتفاقية عام 1991 لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها
.17	الاتفاقية الدولية لعام 1997 لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل
.18	الاتفاقية الدولية لعام 1999 لقمع تمويل الإرهاب
	الصك المتعلق بالإرهاب النووي
.19	الاتفاقية الدولية لعام 2005 لقمع أعمال الإرهاب النووي

د) المبادئ التوجيهية الدولية

بالإضافة إلى الالتزامات القانونية الدولية التي يتعين على الدول الأعضاء أدائها، وضعت بعض الصكوك الدولية توصيات وأفضل الممارسات وحثت الدول الأعضاء على إقرارها لتعزيز استجابتها لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. ومن أهم هذه الصكوك، المراجع الثلاثة المفيدة التالية:

- مذكرة لاهاي – مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (2014)، والإضافة الملحقة بها (2015).
- مبادئ مالطا لإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين (2016).
- مبادئ مدريد التوجيهية 2015 وملحقها (2018).

1. مذكرة لاهاي – مذكرة لاهاي–مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (2014)، والإضافة الملحقة بها (2015).

مذكرة لاهاي–مراكش بشأن الممارسات الحسنة حول استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب[188] هي مبادرة أطلقها كلٌ من المغرب وهولندا في عام 2014 في إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب[189]. وتهدف هذه المبادرة إلى الجمع بين الممارسين وصانعي السياسات من مجموعة واسعة من البلدان لتبادل الدروس المستفادة، والممارسات الحسنة، والتحديات في سبيل التصدي للتهديد الذي يفرضه المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

حددت المذكرة 19 ممارسة حسنة توجه الحكومات في وضع سياستها الخاصة بالتصدي لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وتركز تلك الممارسات على عدة جوانب من سبل الاستجابة لتهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب، بما في ذلك[190]:

188 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، «مذكرة لاهاي–مراكش بشأن الممارسات الحسنة حول استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب» (2014).

189 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب هو منصة غير رسمية متعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب تم إطلاقها في عام 2011 للمساعدة في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. يضم المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب ست مجموعات عمل، تُركز إحداها على المقاتلين الإرهابيين الأجانب. البلدان الأعضاء في المنتدى من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم: الجزائر، ومصر، والأردن، والمغرب، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة.

190 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (2014). مبادرة «المقاتلون الإرهابيون الأجانب»، مذكرة لاهاي – مراكش بشأن الممارسات الحسنة حول استجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

- كشف التطرف العنيف والتدخل ضده (الممارسات الحسنة من 1 إلى 5).

– الممارسة الحسنة رقم 1 – الاستثمار على المدى الطويل في بناء علاقات موثوقة مع المجتمعات المحلية القابلة للتجنيد، والأخذ في الاعتبار مجموعة أوسع من القضايا وبواعث القلق التي تؤثر على المجتمع.

– الممارسة الحسنة رقم 2 – تطوير مجموعة واسعة من الأنشطة والأنشطة البديلة الاستباقية والإيجابية وتقديم روايات مناقضة، وتقديم بدائل مثمرة وغير عنيفة لمساعدة المحتاجين، وأيضًا توفير وسائل لتصريف الإحباط والغضب والمخاوف دون التحول إلى عنف.

– الممارسة الحسنة رقم 3 – جمع وسائل التواصل الاجتماعي وخبراء التحليل والمبتكرين التكنولوجيين لتطوير وإنتاج روايات مناقضة ذات محتوى مقنِع.

– الممارسة الحسنة رقم 4 – تمكين أولئك الأكثر قدرة على إحداث التغيير، بما في ذلك الشباب والأسر والنساء والمجتمع المدني، لابتكار روايات مناقضة ذات محتوى إيجابي وبثها عبر رسائل إلكترونية إلى جهات تشجع على التطرف العنيف.

– الممارسة الحسنة رقم 5 – عدم ربط ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب أو التطرف العنيف بأي دين أو ثقافة أو مجموعة إثنية أو جنسية أو عرق.

- منع، وكشف، والتدخل ضد التجنيد والتسهيل (الممارسات الحسنة من 6 إلى 9).

– الممارسة الحسنة رقم 6 – التواصل مع المجتمعات المحلية بخصوص تطوير الوعي بخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب واعتماد المرونة في التعامل مع رسائل التطرف العنيف.

– الممارسة الحسنة رقم 7 – جمع وصهر معلومات تفصيلية من الوكالات الحكومية والعاملين في الخطوط الأمامية والمجتمعات المحلية ووسائل التواصل الاجتماعي للكشف عن التجنيد والتسهيل مع احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

– الممارسة الحسنة رقم 8 – جمع الموارد وتقاسم المعلومات والتعاون مع القطاع الخاص للحد من تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الإنترنت.

– الممارسة الحسنة رقم 9 – اعتماد نهج مصمم وموجه لمكافحة التطرف للاستجابة لمكافحة التطرف العنيف والتحول إلى الأصولية والتجنيد، استنادًا إلى العوامل المحددة المحفزة والفئات المستهدفة.

- كشف السفر والقتال واعتراضهما (الممارسات الحسنة من 10 إلى 14).

– الممارسة الحسنة رقم 10 – زيادة تقاسم المعلومات العامة المحلية والمعلومات الاستخبارية والمعلومات الخاصة بإنفاذ القانون، والتحليل وأفضل الممارسات من خلال علاقات ثنائية ومنتديات متعددة الأطراف منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

– الممارسة الحسنة رقم 11 – وضع وتنفيذ النظم القانونية والإجراءات الإدارية المناسبة لمقاضاة المقاتلين الإرهابيين الأجانب على نحو فعال والتخفيف من الخطر الذي يمثلونه.

- الممارسة الحسنة رقم 12 – تطبيق تدابير الفحص المناسبة المصممة لعرقلة سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع إيلاء اهتمام خاص للسفر جوًا.

- الممارسة الحسنة رقم 13 – استخدام كافة الأدوات المتاحة لمنع إساءة استخدام وثائق السفر الخاصة بتنقلات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

- الممارسة الحسنة رقم 14 – زيادة قدرة الدول على منع المقاتلين الإرهابيين الأجانب من السفر عبر الحدود البرية، وعلى نطاق أوسع، اتخاذ التدابير المناسبة لمنع هؤلاء المقاتلين داخل أراضيها من التخطيط أو التحضير للقيام بأعمال إرهابية داخل تلك الدول أو خارجها.

- الكشف والاعتراض عند العودة (الممارسات الحسنة من 15 إلى 19).

- الممارسة الجيدة رقم 15 – استخدم أوسع نطاق ممكن من مصادر المعلومات لتوقع وكشف العائدين.

- الممارسة الحسنة رقم 16 – بناء واستخدام أطر لتقييم المخاطر على المستوى الفردي، تقوم على الأدلة بالنسبة للعائدين، وتقييم حالتهم ووضع النهج المناسب للتعامل معهم وفقًا لذلك.

- الممارسة الحسنة رقم 17 – تعزيز التحقيقات مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب والملاحقات القضائية لهم، عند الاقتضاء، من خلال تحسين تبادل المعلومات وجمع الأدلة.

- الممارسة الحسنة رقم 18 – إعداد وتطبيق الردود على أنواع الأعمال الإرهابية التي قد يستخدم فيها المقاتلون الإرهابيون الأجانب مهارات خاصة.

- الممارسة الحسنة رقم 19 – وضع برامج شاملة لإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين.

في 2015، تم إقرار إضافة ملحقة بهذه المذكرة[191]، تركز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. تعرض هذه الإضافة الملحقة سبع توصيات[192]، تشمل:

- تعزيز التعاون وتقاسم المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون ووكالات مراقبة الحدود ومصالح النيابة العامة؛
- نفاذ جميع وكالات إنفاذ القانون ووكالات مراقبة الحدود إلى قواعد البيانات ذات الصلة؛ و
- الحاجة إلى وضع نُهج مصممة حسب الحالة عند التعامل مع العائدين، مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل التالية: «مستوى الخطر الذي يشكله الفرد فيما يتعلق بارتكاب هجوم إرهابي، وجسامة الجريمة وخطورتها، والأدلة المتاحة، والعوامل المحفزة، وسن العائدين، وشبكة الدعم من أفراد الأسرة والأصدقاء، وأثر ذلك على الضحايا والمصلحة العامة».

---

191 المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، «إضافة ملحقة بمذكرة لاهاي–مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، مع التركيز على المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين» (2015).

192 (1) «ضمان الكشف المبكر وتكثيف تقاسم المعلومات داخل الدول وفيما بينها بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين». (2) «استخدام أدوات تقييم المخاطر الفردية التي تشكل أساسًا للتدخلات المصممة حسب الحاجة. (3) «اتباع نهج يقضي بالتعامل مع كل حالة على حدة، ومعالجة فئات محددة من المقاتلين العائدين». (4) «إقامة شراكة وثيقة مع الحكومات والمجتمعات المحلية وتطويرها للتعامل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين». (5) «المشاركة في شراكات مستدامة وإقامتها مع الجهات الفاعلة المتعددة التخصصات في القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني». (6) «إدراج تدابير إعادة التأهيل ضمن استجابة العدالة الجنائية وخارجها». (7) «النظر في استخدام الإجراءات الإدارية ضمن إطار سيادة القانون بهدف التقليص الفعال للمخاطر التي يمثلها المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدين».

2. مبادئ مالطا لإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين (2016).

مبادئ مالطا لإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين[193] هي مبادرة مشتركة بين مركز هداية للأبحاث والمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون. تقترح هذه المبادرة 22 مبدأ لإرشاد الدول الأعضاء في سياساتهم وبرامجهم التي تهدف إلى إعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين. وتستحق بعض هذه المبادئ تسليط الضوء عليها، وهي:

- **المبدأ رقم 3:** « التقييم الفعال لتحديد المقاربة المثلى لبرنامج إعادة الإدماج ومتطلباته»

يؤكد المبدأ رقم 3 على ضرورة التعامل مع العائدين بحسب كل حاجة على حدة. وعلى ذلك، ينبغي صياغة برنامج إعادة الإدماج «مع التركيز على الأفراد، سواء أكانت هذه البرامج تخدم المقاتلين العائدين من القتال الفعلي، أم أفراد أسرهم، أم الخاضعين لنظام العدالة الجنائية في الدولة بسبب انتهاكهم لقوانين مكافحة الإرهاب».

تستلزم الاستجابة المخصصة للتعامل مع الوضع استيعاب دوافع المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين الخاصة بكل منهم، ووضع أطر ملائمة لتقييم المخاطر. وفي بعض الحالات، قد يكون الاعتماد على الإجراءات الإدارية الأخرى أكثر ملائمة مثل برامج إعادة الإدماج أو منع السفر أو المراقبة أو القيود المفروضة على الوصول إلى الانترنت أو الوصول إلى مواقع محددة بدلا من الملاحقة الجنائية. وربما يضع المسؤولون في اعتبارهم أثناء اتخاذ ذلك القرار بعض العوامل مثل، خطورة مشاركة العائدين في هجوم إرهابي، ومدى خطورة جريمته، وتوافر الأدلة حولها، والعوامل التي دفعته للتنفيذ الهجمة، وعمره، وشبكة الدعم المحيطة به من أفراد أسرته وأصدقائه، وأثر ذلك على الضحايا، وعلى المصلحة العامة. وربما يكون من المناسب كذلك أثناء الاحتجاز، توفير الرعاية للعائدين الذين يعانون من اضطراب في الصحة العقلية أوإيداعهم في المستشفى.

- **المبدأ رقم 6:** « لإنفاذ القانون دور محوري في إنجاح جهود إعادة الإدماج «

يشدد المبدأ رقم 6 على ضرورة إنفاذ القانون أثناء تنفيذ الجهود المبذولة لإعادة التأهيل، مع ملاحظة الآتي: « يقوم المسؤولون عن إنفاذ القانون بإعداد خطة مشاركة مجتمعية للمساعدة على كسب الثقة والسمعة الطيبة داخل المجتمعات المحلية ودعم الشراكات مع القادة المحليين والمنظمات، وتدريب وتثقيف جميع الموظفين المكلفين بتطبيق القانون لفهم ومعالجة اشكاليات جهود إعادة الإدماج، وكذا تدريب فريق البرنامج والمهنيين على تمييز علامات التشدد، والاستجابة بشكل مناسب للتهديدات المتطرفة المحتملة، والتواصل مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم وغيرهم من الأفراد العاملين في برامج إعادة الإدماج بطرق بناءة لتجنب الصراع. ولا بد كذلك من العمل على إزالة وصمة العار، والتحلي بالمهنية، وضمان دعم الأسرة والمجتمع للمقاتلين الإرهابيين الأجانب، على ألا تقتصر على الموظفين العاملين بالبرنامج فقط. يمكن للدول أن تقوم بشرح البرامج لجميع المشاركين من خلال إجراء دورات تدريبية أو اجتماعات. يبقى احترام سيادة القانون، ومنع انتهاكات حقوق الإنسان من الاعتبارات الرئيسية، الذي ينبغي ألا يقتصر على مراكز الاحتجاز.»

- **المبدأ رقم 7:** « تعتمد برامج إعادة الإدماج مجموعة واسعة من الخبراء ذوي الاختصاصات المتعددة والتنسيق الوثيق بين مختلف المسؤولين المعنيين»

---

193 انظر Hedayah and The International Institute for Justice and the Rule of Law, “The Malta Principles for Reintegrating Returning Foreign Terrorist Fighters” (2016).

يركز المبدأ رقم 7 على ضرورة تعدد تخصصات استراتيجيات إعادة التأهيل، إذ تتكامل أدوار علماء النفس، والإخصائيين الاجتماعيين، ورجال الدين، وخبراء متابعة العلاج، وخدمات الشباب، وخدمات الصحة الذهنية، وتحديدًا أفراد الأسرة وممثلي المجتمع المحلي، كونهم جزءًا لا يتجزأ من إنجاح برنامج إعادة الإدماج. وفي هذا الشأن، يتعين على المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني العمل معًا بعناية لوضع خطة عمل، وتنسيق هذه الجهود لتحقيق أقصى قدر من الفعالية للبرنامج.

3. مبادئ مدريد التوجيهية 2015 وملحقها (2018).

تشكل مبادئ مدريد التوجيهية لعام 2015 أداة عملية تستفيد منها الدول الأعضاء، حيث تجمع أفضل الممارسات حول وقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقًا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2178 (2014). وتلك المبادئ هي نتاج اجتماع خاص للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي استضافته حكومة إسبانيا في مدريد يومي 27 و28 يوليو/تموز 2015، إلى جانب سلسلة من الجلسات الفنية ذات الصلة التي نظمتها المديرية التنفيذية للجنة.

28 شهد هذا الاجتماع مشاركة الدول الأعضاء من كافة أنحاء العالم، من بينهم الدول الأكثر تضررًا من تهديدات المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

كما شارك ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة والأوساط الأكاديمية وممثلو المجتمع المدني في الاجتماع، الذي حدد المشاركون خلاله مجموعة من 35 مبدأً توجيهيًا. وتم اعتماد الوثيقة النهائية التي شملت تلك المبادئ من قبل مجلس الأمن في ديسمبر/كانون الأول 2015 (S/2015/939)[194].

هذه المبادئ الخمسة والثلاثون مقسمة إلى ثلاث موضوعات:

- «الكشف عن أعمال تحريض المقاتلين الإرهابيين الأجانب وتجنيدهم وتيسير أنشطتهم، والتدخل والتصدي لها، ومنعها»، (المبادئ التوجيهية من 1 إلى 14).
- «منع سفر المقاتلين الإرهابيين الأجانب بسبل منها التدابير التنفيذية واستخدام نظام المعلومات المسبقة عن الركاب، والتدابير الرامية إلى تعزيز أمن الحدود» (المبادئ التوجيهية من 15 إلى 21).
- التجريم والملاحقة القضائية، بما في ذلك استراتيجيات الملاحقة القضائية للعائدين، والتعاون الدولي وإعادة تأهيل العائدين وإعادة إدماجهم» (المبادئ التوجيهية من 22 إلى 35).

ومع انتهاء ما يُدعى «خليفة» داعش، تحول انتباه مجلس الأمن إلى التهديد المتزايد الذي يفرضه المقاتلون الإرهابيون الأجانب العائدين، وطلب في قراره رقم 2396 (2017) إلى لجنة مكافحة الإرهاب، بدعم من مديريتها التنفيذية، مراجعة مبادئ مدريد التوجيهية في ضوء الخطر المتزايد الذي يفرضه المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين وغيره من الفجوات التي تشوب تلك المبادئ والتي من شأنها أن تعيق قدرات الدول على اكتشاف المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين وأسرهم وحظرهم على النحو الملائم، وملاحقتهم القضائية، وإعادة تأهيلهم، وإدماجهم، كلما أمكن ذلك، وكذا الاستمرار في التعرف على الممارسات الجيدة الجديدة. وبالتالي، أسفر عقد اجتماع خاص آخر للجنة في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2018 في ولاية نيويورك إلى صياغة ملحق لمبادئ مدريد التوجيهية لعام 2015، ويتضمن هذا الملحق سبع عشرة ممارسة جيدة إضافية تساعد الدول الأعضاء في

194 انظر (S/2015/939) (انظر الحاشية رقم 57، الفصل الأول).

جهودهم للاستجابة إلى ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين المتزايدة[195].

تتضمن المبادئ التوجيهية السبعة عشر الإضافية الواردة في الملحق مجالات التدخل التالية:

- «أمن الحدود وتقاسم المعلومات» (المبادئ التوجيهية من 1 إلى 3).
- «منع ومكافحة التحريض على ارتكاب أعمال إرهابية بما يتفق مع أحكام القانون الدولي، ومواجهة نزعة التطرف المُ فضية إلى الإرهاب والخطاب الإرهابي؛ وتقييم المخاطر وبرامج التدخلات» (المبدآن التوجيهيان 4 و 5).
- «التدابير القضائية والتعاون الدولي» (المبادئ التوجيهية من 6 إلى 14).
- «حماية الهياكل الأساسية الحيوية، والأهداف الضعيفة أو الهشة، والمواقع السياحية» (المبادئ التوجيهية من 15 إلى 17).

هـ) دور المجتمع المدني والمجتمعات المحلية

تؤكد خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن منع التطرف العنيف (A/70/674)[196] على ضرورة قيام الدول الأعضاء «بوضع استراتيجيات مشتركة وتشاركية، مع جهات منها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية، لمنع ظهور التطرف العنيف». وقد تناولت عدة فعاليات للمجتمع الدولي هذه الدعوة إلى إقامة شراكات قوية مع المجتمع المدني من أجل تقديم نهج شامل لمكافحة الإرهاب، وهي:

- شدد مجلس الأمن في قراره رقم 1624 (2005) على «أهمية دور وسائط الإعلام والمجتمع المدني والديني وأوساط الأعمال والمؤسسات التعليمية في تهيئة بيئة لا تفضي إلى التحريض على الإرهاب».
- يؤكد القرار رقم 2129 (2013) على الحاجة إلى تعزيز الشراكات مع «المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية وسائر المؤسسات من أجل إجراء البحوث وجمع المعلومات، وتحديد الممارسات الجيدة» و «يشدد على أهمية التفاعل مع الكيانات المعنية بالتنمية.»
- أخيرًا، شجع القرار رقم 2178 (2014) الدول الأعضاء على «إشراك المجتمعات المحلية والعناصر الفاعلة غير الحكومية المعنية في وضع استراتيجيات لمناهضة التطرف العنيف». هذه هي المرة الأولى التي يُشار فيها إلى مناهضة التطرف العنيف في قرار تم إقراره في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

لذلك، من الأهمية بمكان أن تنظر الولايات القضائية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وتخصيص الموارد المناسبة لذلك، عند صياغة خططها الوطنية الرامية إلى منع التطرف العنيف ومكافحته.

---

195 ملحق عام 2018 لمبادئ مدريد التوجيهية لعام 2015، 28 ديسمبر/كانون الأول 2018 (1177/S/2018).

196 خطة عمل منع التطرف العنيف، تقرير الأمين العام، 24 ديسمبر/كانون الأول 2015 (674/A/70).

2.2 الإطار الإقليمي

لا تنطبق جميع الالتزامات والتوصيات الخاصة بولايات قضائية أخرى حول مكافحة الإرهاب وظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في جميع أنحاء العالم، فيقتصر تطبيق بعضها على منطقة بعينها. وبالتالي، يجب على الدول التي تنتمي إلى منطقة معينة ألا تشير فقط إلى الصكوك الدولية، وإنما إلى الصكوك الإقليمية كذلك. وفي سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يرتبط الإطار القانوني لمكافحة الإرهاب الذي طورته كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي وثيق الصلة بهذه القضية.

أ) الصكوك القانونية لجامعة الدول العربية في شأن مكافحة الإرهاب

تأسست جامعة الدول العربية في 22 مارس/آذار 1945 كمنظمة حكومية دولية، وتضم في عضويتها 22 دولة عربية[197]. ويعد ميثاق جامعة الدول العربية (الذي تم اعتماده في 22 مارس/آذار 1945) هو الصك التأسيسي للجامعة، وينص على أن الأهداف الشاملة للجامعة تشمل تعزيز العلاقات بين دولها الأعضاء، وتنسيق سياساتها من أجل تعزيز التعاون بينها، والحفاظ على استقلالها وسيادتها. وتتمثل أجهزتها الرئيسية في مجلسها، ولجانها الدائمة، وأمانتها العامة.

من حيث الأهمية المعيارية لنواتجها – التي تتمثل غالبًا في القرارات والتصريحات – لم تضع جامعة الدول العربية آلية تُلزم دولها الأعضاء بالامتثال لقراراتها. وهذا ما ينص عليه ميثاقها بالفعل، حيث يقر بأن القرارات التي يتم اتخاذها بالأغلبية «تُعد ملزمة فقط للدول التي توافق عليها»[198]. في سبيل ذلك، وكما هو مبين في الصكوك الرئيسية الأخرى، تأسست الجامعة على هيمنة السيادة الوطنية، مع محدودية القدرة على اتخاذ إجراءات جماعية، بما في ذلك الأمور المتعلقة بالأعضاء. ويُعزى ذلك جزئيًا إلى التعقيدات الإقليمية السياسية والتاريخية والدينية وما إلى ذلك. وكما هو واضح منذ تأسيسها، شاب الضعف بشكل عام اعتماد وتنفيذ نواتج وتدابير جامعة الدول العربية على أرض الواقع[199].

صكوك مكافحة الإرهاب

إن ظاهرة الإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين ليست ظاهرة جديدة على المناطق الجغرافية التي تمثل عضوية المنظمة (الشرق الأوسط والخليج وشمال أفريقيا)، بالرغم من اختلاف شكل هذه الأنشطة ومصدرها. واستجابةً للأخطار المصاحبة لهذه الأنشطة والحاجة لزيادة التعاون فيما بين الأقاليم، تم التوصل إلى اتفاقية الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب (1997)، وأقرت جامعة الدول العربية الصك الأساسي الملزم ضد الإرهاب وهو الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (المُعتمدة في 22 أبريل/ نيسان 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 7 مايو/ أيار 1999).

تتسم الاتفاقية باتساع نطاقها إلى حد ما، وتتنوع من حيث نطاق الموضوعات التي تغطيها. وعند مقارنتها بمعظم الصكوك الإقليمية الأخرى، باستثناء منظمة التعاون الإسلامي، فإنها تضم بعض السمات المميزة، منها أن مبادئها الأساسية لا تشمل القانون الدولي فحسب، بل تشمل أيضًا «أحكام الشريعة الإسلامية» (الديباجة).

---

197 انظر MacDonald, Robert W. The League of Arab States: A Study in Dynamics of Regional Organization. Princeton University Press, 2015.

198 انظر (2014) Masters, Jonathan, and Mohammed Aly Sergie. “The Arab League.” Council on Foreign Relations.

199 المرجع السابق.

ومن السمات الأخرى للاتفاقية «استجابة العدالة الجنائية للإرهاب»[200] فيما يتصل بالنهج الإقليمية المختلفة في تعريف الإرهاب – أنها تؤكد على «حق الشعوب في الكفاح بمختلف الوسائل ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان، بما في ذلك الكفاح المسلح من أجل التحرر أراضيها وتقرير المصير». وفي سياق هذا النص، لن يُعد الأشخاص المشتركين في هذه الكفاحات المسلحة مرتكبي جرائم جنائية وفقًا للفقرة (أ) من المادة رقم (2) من الاتفاقية.

هناك أيضًا العديد من السمات الأخرى للاتفاقية التي تثير بعض الجدل، إذ نُظر إليها من منظور سيادة القانون، وحقوق الإنسان الدولية، والتزامات القانون الدولي الإنساني التي تمتثل لها الدول الأعضاء، وما يتصل بها من مقاييس معيارية. إن صياغة الاتفاقية تغطي نطاقًا واسعًا للغاية، (مثال: في تعريف الإرهاب (المادة 2، لم يتم تعريف مفهومي «التهديد» و«العنف»)، وليست هناك إشارة مرجعية داخل نص الاتفاقية إلى قانون حقوق الإنسان الدولي، بل تشير بعض المواضع إلى القانون الوطني للدول الأطراف في الاتفاقية – وليست جميعها أطرافًا في معاهدات حقوق الإنسان الدولية السارية – وللاتفاقية في حد ذاتها. وفي الواقع، أعرب بعض المعلقين عن مخاوفهم إزاء الأثر المحتمل لتنفيذ الاتفاقية في ظل الهياكل القانونية الوطنية للدول الأعضاء من حيث الجهود المبذولة لتعزيز وتقوية الإصلاحات المحلية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. وأخيرًا، يجدر الذكر أن الاتفاقية لا تؤكد صراحةً على الإطار القانوني الدولي الذي يرسخ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ومبادئها أو أهدافها[201].

من بين الأنشطة الأساسية لجامعة الدول العربية؛ عقد اجتماعات القمة وإصدار توصيات لدولها الأعضاء. أقرت الجامعة، على سبيل المثال، عددًا من التوصيات أثناء قمة جامعة الدول العربية السادسة والعشرين في عام 2015، التي انعقدت في مصر لمناقشة الأزمات الإقليمية المهمة، بما فيها المشكلات التي تتعلق بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الاجانب، وكان من ضمن التوصيات إنشاء قوة عسكرية مشتركة لمواجهة التحديات التي تفرضها الجماعات الإرهابية المتطرفة والمقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، مما يعكس القيود المتأصلة في قرارات القوانين والبيانات غير الملزمة وما شابه، إذ يبدو أن هذه التوصية لم يتم تنفيذها حتى تاريخه[202].

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998

المادة الأولى:

1. الإرهاب:

«كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردى أو جماعي، يهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو الحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، او احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر».

---

200 انظر "Counter-Terrorism Module 4". 2020. UNODC. https://www.unodc.org/e4j/en/terrorism/module-4/index.html.

201 انظر "Counter-Terrorism Module 3". 2020. UNODC. https://www.unodc.org/e4j/en/terrorism/module-3/index.html.

202 انظر Sheira, Omar, and Muhammed Ammash (2015). " Arab League Summit Report." Global Political Trends Center Istanbul Kultur University, April, no. 10.

2. الجريمة الإرهابية:

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي، كما تعد من الجرائم الإرهابية الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها:

أ- اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ 14/9/1963.

ب- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ 16/12/1970.

ج- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في 23/9/1971 والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال 10/5/1984.

د- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في 14/12/1973.

هـ- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في 17/12/1979.

و- اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار لسنة 1983م، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية.

المادة الثانية:

أ- لا تعد جريمة، حالات الكفاح بمختلف الوسائل، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير، وفقا لمبادئ القانون الدولي، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية.

المادة الثامنة:

«لغرض تسليم مرتكبي الجرائم بموجب هذه الاتفاقية لا يعتد بما قد يكون بين التشريعات الداخلية للدول المتعاقدة من اختلاف في التكييف القانوني للجريمة، جناية كانت أو جنحة، أو بالعقوبة المقررة لها، بشرط ان تكون معاقبا عليها بموجب قوانين كلتا الدولتين بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تقل عن سنة أو بعقوبة اشد.»

صكوك وآليات حقوق الإنسان

لم يُشر ميثاق جامعة الدول العربية التأسيسي لعام 1945 إلى حقوق الإنسان، وهذا الأمر ليس بالغريب، حيث إن أول معاهدة دولية أشارت إلى حقوق الإنسان كانت ميثاق الأمم المتحدة، الذي تم اعتماده بعد ميثاق جامعة الدول العربية. وفي الصكوك اللاحقة، وردت في بعض الأحيان إشارات ضمنية غير مباشرة إلى احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وانعكست في الالتزام باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة[203].

في عام 1968، أنشأ مجلس الجامعة «اللجنة العربية لحقوق الإنسان» المنوطة بدعم قضايا حقوق الإنسان والتوعية بها. وفي حين أن إنشاء هذه اللجنة كان تطورًا مشجعًا لتعزيز حقوق الإنسان في المنطقة، إلا أن عدم

203 انظر Almakky, Rawa Ghazy. The league of Arab states and the protection of human rights: a legal analysis. Diss. Brunel University London, 2015.

وجود أي آلية إنفاذ مثل تلك التي تمارسها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان[204]، يقيد أثرها وتأثيرها.

تمثلت خطوة التطور التالية في اعتماد مجلس جامعة الدول العربية للميثاق العربي لحقوق الإنسان في 15 سبتمبر/أيلول 1994 (لم تُصادق عليه أي من الدول الأعضاء). على الرغم من أن هذا الميثاق كفل العديد من حقوق الإنسان المهمة، وأضاف بعض الاختلافات الإقليمية الخاصة به، إلا أنه فشل في الاعتراف بالكثير من الحقوق والضمانات الأخرى التي تكفلها المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولم تتم صياغة أحكامه الخاصة بالحقوق الجوهرية بشكل كامل، مقارنةً بالالتزامات الواردة في المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، والتي صادقت عليها الكثير من الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية. على سبيل المثال، يتضمن الميثاق حظر التعذيب باعتباره «معاملة»، لكنه لا يتضمن نصًا واضحًا يحظر التعذيب باعتباره «عقابًا»، بما في ذلك العقاب البدني. لهذه الأسباب وغيرها، تزايدت المخاوف، ولا سيما بين المنظمات غير الحكومية، إزاء تأثير الميثاق على الجهود المبذولة لتعزيز وتقوية صكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني المتفق عليها دوليًا، والمقاييس المعيارية المُطبقة في الدول الأعضاء.

وللتغلب على هذه الانتقادات والمخاوف، تم اعتماد نسخة معدلة من الميثاق العربي لحقوق الإنسان في 22 مايو/أيار 2004، ودخل حيز التنفيذ في 15 مارس/آذار 2008[205]. وظلت بعض عناصر الميثاق دون تغيير، مثل إعادة التأكيد على الإعلان العالمي لعام 1948 بشأن حقوق الإنسان، وإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام لعام 1990 (الذي اعتُمد في 5 أغسطس/آب 1990)، وقد كان كلاهما موضوع خلاف بالنظر إلى ميثاق 1994. ظل نص بعض الأحكام المهمة دون تغيير، مثل المادة 8 (1) التي تنص على أنه «يحظر تعذيب أي شخص بدنياً أو نفسياً أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطَّة بالكرامة أو غير إنسانية»[206]، والتي أغفلت مرة أخرى الإشارة إلى «العقوبة»؛ وظل نص المادة 5 بشأن الحق في الحياة مقتضبًا للغاية. ومن ناحية أخرى، عكست بعض الأحكام، مثل الطوارئ الاستثنائية التي حددتها المادة 4، معايير حقوق الإنسان الدولية القائمة على نحو أفضل.

بينما ينص كلا الميثاقين على تعهد الدول الأطراف بتقديم تقارير دولية إلى لجنة الخبراء، لم ينص أيٌّ منهما على آلية تسمح للأفراد أو الدول بتقديم التماسات إلى هذه اللجنة بخصوص انتهاك أحكام الميثاق، أو أي صلاحيات لمراقبة أو إنفاذ امتثال الدول الأعضاء[207].

في هذا الشأن، اتُخذت بعض الخطوات الإيجابية نحو إنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان مقرها دولة البحرين، لمعالجة بعض الثغرات التي تشوب آليات التنفيذ[208]. وافق المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية على النظام الأساسي لتلك المحكمة في 7 سبتمبر/أيلول 2014، وخلال عام 2016، وتم إدخال مزيد من التعديلات على نص هذا النظام[209]. وأُشير إلى بعض التحفظات حول امتثال المحكمة المقترحة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عدم قدرة الضحايا على اللجوء مباشرةً إلى المحكمة (يحق فقط للدول الأطراف، والمنظمات غير الحكومية المعتمدة في دولة طرف والمسموح لها على وجه التحديد بالقيام بذلك من قبل تلك الدولة، أن ترفع قضايا أمام المحكمة)، وكذا بخصوص توفير الضمانات المناسبة للمحاكم، واستقلال القضاء ونزاهته. ولكن تظل هناك عقبات عدة يتعين التغلب عليها قبل بدء عمل المحكمة المخطط لها وتشغيلها. ومن المؤسف أن المحاولة المستمرة لإنشاء محكمة

---

204 قرار رقم 06/2 بشأن الإجراءات الاحترازية في خليج غوانتانامو. 28 يوليو/تموز 2006.

205 «الميثاق العربي لحقوق الإنسان التابع للمفوضية السامية لحقوق الإنسان». 2020. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

206 المرجع السابق.

207 انظر Human Rights Watch (2012). " Civil Society Denounces Adoption of Flawed Human Rights Declaration: AHRD falls far below international standards." 19 November.

208 «خطة إنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان في مرحلتها النهائية». عرب نيوز (السعودية). 23 فبراير/شباط 2016

209 المرجع السابق.

عدل إسلامية دولية – ذلك المفهوم الذي تم الاتفاق عليه لأول مرة عام 1987 من قبل أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي آنذاك – لم تتحول بعد إلى واقع.

الميثاق العربي لحقوق الإنسان – النسخة المعدلة 2004

المادة الخامسة:

1 .«الحق في الحياة حق ملازم لكل شخص».

2 .«يحمي القانون هذا الحق، ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا».

المادة الثامنة:

1 .«يحظر تعذيب أي شخص بدنيًا أو نفسيًا أو معاملته معاملة قاسية أو مهينة أو حاطَّة بالكرامة أو غير إنسانية.»

ب) منظمة التعاون الإسلامي

تأسست منظمة التعاون الإسلامي عام 1969، وهي ثاني أكبر منظمة حكومية دولية بعد الأمم المتحدة من حيث عدد الأعضاء، حيث تضم 57 دولة عضوًا، بما في ذلك دولة فلسطين، وتمتد عبر أربع قارات[210]، ويتمثل هدفها في حماية مصالح العالم الإسلامي وصونها، ولا سيما من خلال تعزيز التضامن والتعاون بين دولها الأعضاء.

أهم ثلاثة أجهزة لمنظمة التعاون الإسلامي هي؛ القمة الإسلامية (المكونة من رؤساء الدول والحكومات)، ومجلس وزراء الخارجية، والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان. ومن أكثر نواتجها تأثيرًا من الناحية السياسية والقانونية، تلك الصادرة عن القمة الإسلامية ومجلس وزراء الخارجية، حيث يعتمد كلاهما العديد من الإعلانات والقرارات والبيانات، يتناول بعضها القضايا المتعلقة بالإرهاب (خاصة القرارات السياسية، وأحيانًا القانونية)[211]. ورغم أن هذه النواتج غير ملزمة بشكل عام للأعضاء، إلا أنها تلعب دورًا بارزًا على الصعيدين السياسي والدبلوماسي، وتشكل جزءًا مهمًا من مجموعة قوانين المنظمة.

ميثاق منظمة التعاون الإسلامي هو أداتها الدستورية، وتم اعتماد صيغته الأصلية خلال مؤتمر وزراء الخارجية الذي عُقد في جدة في الفترة من 29 فبراير/شباط إلى 4 مارس/آذار 1972، ولكن تم تعديله وتحديثه لاحقًا في عام 2008 خلال القمة الإسلامية الحادية عشرة التي عقدت في داكار يومي 14–13 مارس/آذار 2008 (تغير اسمها من «منظمة المؤتمر الإسلامي»، وهذا الاسم يوحي بوجود اتحاد يجمع بين هذه الدول، إلى «منظمة التعاون الإسلامي»). وكما هو الحال مع جامعة الدول العربية، من السمات المميزة لمنظمة التعاون الإسلامي أنها مدعومة بمبادئ الشريعة الإسلامية، فضلا عن مبادئ القانون الدولي.

صكوك مكافحة الإرهاب

شاركت منظمة التعاون الإسلامي مشاركة نشطة في القضايا المتعلقة بالإرهاب طوال فترة وجودها، حيث واجهت الكثير من الدول الأعضاء صورًا مختلفة من الإرهاب. وكانت قضايا السلام والأمن، ومكافحة الإرهاب،

210 منظمة التعاون الإسلامي (2016 (أ)). برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي حتى عام 2015. POA–Final/2016/OIC/SUM–13.

211 انظر 8 May 2016 ."OIC to Revisit Convention on Combating International Terrorism."

وكذلك حقوق الإنسان، والحوكمة الجيدة، من الأولويات التي أشار لها البرنامج الاستراتيجي للمنظمة، برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي – 2025 [212].

كانت أولى الصكوك الرئيسية للمنظمة، مدونة قواعد السلوك للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول مكافحة الإرهاب الدولي، التي اعتمدتها المنظمة عام 1994 [213]. ورغم أن هذه المدونة كانت ذات طبيعة سياسية، وليست ملزمة قانونًا، إلا انها أثرت في الصياغة اللاحقة لمعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي في عام 1999، (التي تم اعتمادها في 1 يوليو/تموز 199، ودخلت حيز التنفيذ في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002)، وهي الصك الأساسي الصادر عن المنظمة لمكافحة الإرهاب.

تتسم هذه المعاهدة ببعض المميزات البارزة، أولها أن المادة 2 (أ) استثنت من نطاق أحكام المعاهدة الأشخاص المشاركين فيما تعتبره كفاحًا مسلحًا مشروعًا لتقرير المصير (وهذا ما نصت عليه اتفاقية جامعة الدول العربية). وهذا حكمٌ مهمٌ منذ أن أشارت المنظمة، في ماليزيا عام 2005، إلى هذا النهج لتعريف الإرهاب في سياق الجهود الجارية للاتفاق على تعريف عالمي للإرهاب في سياق مسودة الاتفاقية الشاملة.

بالنسبة لتأثير تلك المعاهدة، رغم دخولها حيز التنفيذ من الناحية الفنية في 7 نوفمبر/ تشرين الثاني 2002، فإن اتساع نطاق بعض أحكامها يهدد بإعاقة فعاليتها كأداة موضوعية. كما أن فعاليتها تتأثر كذلك بانخفاض مستوى قبول الأعضاء لها ومصادقتهم عليها، فحتى تدخل حيز التنفيذ، يتعين أن يُصادق عليها سبعة فقط من أعضاء المنظمة، في حين أصبح العديد منهم دولاً أطرافًا في المعاهدة منذ ذلك الحين. ولكن تظل تلك المعاهدة مصدرًا قانونيًا مهمًا من عدة جوانب؛ من بينها توضيح نهج المنظمة المؤسسي المتفق عليه لمكافحة الإرهاب، ووضع قواعد إقليمية ذات صلة بالإرهاب.

واعترافًا بالتحديات المذكورة وغيرها من التحديات التي عرقلت معاهدة 1999، أعلنت المنظمة في عام 2016 نيتها للنظر في اقتراح بروتوكولات إضافية، بالإضافة إلى تحديث بعض أحكام المعاهدة في سبيل تعزيز مستويات التعاون الحالية. فقد يُسهم ذلك أيضًا في توضيح الاتجاهات الجديدة في الإرهاب، مثل الإرهاب السيبراني، وتمويل الإرهاب، والشبكات الإرهابية العابرة للحدود، والتأكيد على أهمية احترام حقوق الإنسان في سبل التصدي لمكافحة الإرهاب[214].

ميثاق منظمة التعاون الإسلامي 2008

المادة الأولى:

18. «التعاون في مجال مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع في المخدرات، والفساد، وغسل الأموال، والاتجار في البشر».

منظمة التعاون الإسلامي، برنامج العمل 2016

2-2 مكافحة الإرهاب، والتطرف، والتطرف العنيف، والتشدد، والطائفية، والإسلاموفوبيا

2-2-1 بناء شراكات لمكافحة الإرهاب بغية تعزيز الجهود الدولية لمكافحة كافة جوانب الإرهاب، ودعم

212 انظر "OIC to Revisit Convention on Combating International Terrorism." 8 May 2016.

213 منظمة التعاون الإسلامي (1994). مدونة قواعد السلوك للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي حول مكافحة الإرهاب الدولي في عام 1994.
22 وقرار المؤتمر الإسلامي للوزراء الأجانب رقم 43 P/Res-22.

214 انظر "OIC to Revisit Convention on Combating International Terrorism." 8 May 2016.

التعاون مع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية.

2-2-2 إعادة النظر في اتفاقية مكافحة الإرهاب المعتمدة عام 1999 لوضع الآليات المناسبة لمواجهة الاتجاهات الجديدة للإرهاب.

2-2-3 صياغة نموذج جديد للتسامح بين الأديان وبين الطوائف وداخل الطوائف لتعزيز التفاهم والاعتدال من خلال الحوار، وتشجيع مبادرات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين الأديان والثقافات في هذا الصدد.

2-2-4 محاربة الإسلاموفوبيا والتعصب والتمييز ضد المسلمين.

2-2-5 تشجيع المنتديات والبرامج الشبابية لبث القيم، ومكافحة التطرف وجميع أنواع الشرور الاجتماعية.

2-2-6 تحسين استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواجهة إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني في الأعمال الإرهابية والتجنيد لأغراض الإرهاب.

2-2-7 مكافحة إساءة استخدام الفضاء الإلكتروني لأغراض إرهابية، بما في ذلك التجنيد والتمويل وحملات التجسس الإلكتروني من قبل المنظمات غير القانونية.

صكوك وآليات حقوق الإنسان

شاركت منظمة التعاون الإسلامي في عدد من الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان منذ فترة، ومن هذه الأنشطة سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في تعزيز التضامن القائم على القيم الإسلامية المشتركة.

ومن أهم صكوكها في هذا الشأن؛ إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام لعام 1990، الذي حقق أثرًا رغم عدم كونه صكًا ملزمًا قانونًا، ولا سيما أثره في سياق المناقشات التي أجرتها المنظمة حول حقوق الإنسان المؤسسية، حيث تكرر التأكيد على الإعلان في نصوص العديد من قراراتها، وكذا في نصوص المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان. ولكن يظل هناك أمرٌ باعث على القلق البالغ، وهو أن أحكام إعلان القاهرة قد لا تعكس بشكل كامل معايير حقوق الإنسان المتفق عليها دوليًا، ومنها الالتزامات التي نصت عليها المعاهدات الدولية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي صادقت على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان[215].
كان اعتماد النسخة المعدلة من ميثاق منظمة التعاون الإسلامي لعام 2008 [216] من الخطوات البارزة نحو تجسيد المبادئ القانونية التي تقوم عليها استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على نحو أفضل. وتشمل أهدافه الرئيسية ومبادئه الرئيسية «تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، والديمقراطية، والمساءلة في الدول الأعضاء وفقًا لأنظمتها الدستورية والقانونية «(الديباجة)؛ و «تأييد أهداف ومبادئ هذا الميثاق وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي مع التقييد الصارم بمبدأ عدم التدخل في الشؤون التي تندرج أساسًا ضمن نطاق التشريعات الداخلية لأية دولة».

ومن التطورات المهمة الأخرى، قيام منظمة التعاون الإسلامي بإنشاء الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان في عام 2008، كواحدة من الأجهزة التابعة لها، «للنهوض بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المنصوص عليها في مواثيق المنظمة وإعلاناتها، وفي صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها عالميًا بما يتوافق مع

---

215 انظر Human Rights Watch (2012). " Civil Society Denounces Adoption of Flawed Human Rights Declaration: AHRD falls far below international standards." 19 November 2012.

216 منظمة التعاون الإسلامي. (2008). ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

القيم الإسلامية»[217]. تم إطلاق الهيئة رسميًا عقب اعتماد نظامها الأساسي خلال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية المنعقد في أستانا بكازاخستان، في 30–28 يونيو/حزيران 2011. وتشمل مهامها الأساسية؛ تعزيز وإسداء المشورة حول معايير ومبادئ حقوق الإنسان، ومتابعة جداول أعمال حقوق الإنسان، وبناء القدرات، والأنشطة التثقيفية، فضلا عن تقديم المساعدة التشريعية الفنية للدول الأعضاء. والجدير بالذكر أن الهيئة تتبنى نهجًا يتثمل في تنفيذ مهامها «بما يتفق مع قواعد ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، مع مراعاة القيمة التي تضيفها المبادئ الإسلامية للعدالة والمساواة». وتجمع أهم نتائجها في صورة تقارير.

لكن، كما هو الحال مع بعض آليات حقوق الإنسان الإقليمية الأخرى، لا تستفيد الهيئة من أي آليات رصد منهجية، مثل التقارير الدورية التي تقدمها الدول الأعضاء، ولا تتمتع بصلاحية تلقي التماسات الأفراد أو الدول فيما يتعلق بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان، وليس لديها أي سلطات تنفيذية.

في حين تنبأت المادة 14 من ميثاق 2008 أيضًا بالتقدم الوشيك نحو إنشاء محكمة العدل الإسلامية الدولية، التي تصورتها الكويت لأول مرة في عام 1987، إلا أنه لم يتحقق حتى اليوم كسب الإجماع السياسي اللازم لوضع اللمسات الأخيرة على النظام الأساسي لتلك المحكمة، وهو بمثابة الأساس الذي تقوم عليه المحكمة. وفي جميع الأحوال، ستهتم تلك المحكمة بالبت في النزاعات بين الدول، وليس شكاوى الأفراد.

217 المرجع السابق.

الفصل الثالث

التحقيق عبر الإنترنت في الجرائم المتعلقة بالمقاتلين الإرهابيين الأجانب

أصبح التدريب على التحقيقات الإلكترونية وجمع الأدلة الحاسوبية من أولويات التحقيق مع المقاتلين الإرهابيين الأجانب وملاحقتهم قضائيًا خلال بعثات التقييم وأنشطة التدريب التي يجريها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأصبحت أجهزة الحاسوب والهواتف المحمولة والإنترنت تتحول سريعًا إلى سمة من السمات الرئيسية في التحقيقات الحديثة في قضايا الإرهاب، حيث يُمكن استخدام أي منها في ارتكاب جريمة، ويمكن أن يحتوي أي منها على أدلة على جريمة، وكذا يمكن أن تكون أهدافًا للجريمة.

تناقش بعض المنشورات الرسمية التحقيقات الإلكترونية والأدلة الإلكترونية، ومنها على سبيل المثال:

- الإرهاب / الرابطة الدولية لأعضاء النيابة العامة لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود (يناير/كانون الثاني 2019)؛
- نموذج تدريب المدربين الذي أعده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن طلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود (مقرر نشره في عام 2020)؛
- منشور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: «استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية» (سبتمبر/أيلول 2012)؛
- تقرير مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لاجتماع المجلس (وزراء العدل): «جمع الأدلة الإلكترونية في العصر الرقمي – الطريق إلى الأمام» (4 نوفمبر/تشرين الثاني 2015)؛
- منشور رابطة كبار ضباط الشرطة في المملكة المتحدة: «دليل الممارسات الجيدة للأدلة الرقمية» (مارس/آذار 2012)؛ و
- منشور وزارة العدل الأمريكية «التحقيق في مسرح الجريمة الإلكتروني: دليل للمستجيبين الأوائل، الإصدار الثاني» (2012).

جميع الوثائق المذكورة أعلاه متاحة على الإنترنت، ويمكن الرجوع إليها عند ذكرها في النص.

يطرح حاليًا التوجه نحو زيادة الاعتماد على شبكات الاتصالات والبيانات، وتخزين المعلومات في النطاق السيبراني، بالإضافة إلى عدم رضا البلدان وعجزها عن التوصل إلى موافقةٍ متبادلةٍ مترسخةٍ فيما يتعلق بالرقابة الفعالة على العمليات في ذلك النطاق، تحدياتٍ جديدةٍ تعترض طريق سلطات إنفاذ القانون والنيابات العامة، وتمنعهم من مكافحة التهديد الذي يفرضه الإرهاب. ونظرًا لما يتمتع به الإرهابيون من دهاء ومرونة وقدرة على الابتكار، فقد كانوا من بين أول المجموعات التي استغلت هذه التقنيات الجديدة لأغراضٍ إجرامية.

وتُشكل الجرائم التي تنطوي على أدلةٍ إلكترونيةٍ تحدياتٍ فريدةٍ من نوعها للمشرعين، والمحققين، وأعضاء النيابة العامة، والقضاة، المعنيين بالاستجابة بالشكل المناسب على الصعيد المحلي، وبما يحقق أهداف التعاون الدولي. ومن الأمور الباعثة على القلق، زيادة عدد الحوادث والجرائم عبر الحدود الوطنية، ولا سيما بسبب العولمة والتقدم

التكنولوجيا. بمجرد القبض على المشتبه بهم، نجد أن أغلب الدعاوى القضائية – إن لم يكن كلها – يعتمد على الأقل بصفةٍ جزئية على استخدام الأدلة الإلكترونية بما في ذلك من بيانات الموقع، ومنشورات وسائل التواصل الاجتماعي، والرسائل النصية، ورسائل البريد الإلكتروني، وسجلات مكالمات الهاتف الخلوي. وعلاوةً على ذلك تتطلب جميع القضايا المرتكبة عبر الحدود الوطنية التي تنطوي على أنشطةٍ إرهابيةٍ، وغسيل أموال وإتجار بالمخدرات، وإتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين أدلةً محفوظةً في خوادم مقدمي خدمة الإنترنت.

ويظل نطاق هذه الجرائم وحجمها، ومدى التعقيد الفني المصاحب لكشف هوية مرتكبيها، والتحديات التي تعوق تقديمهم للعدالة، من القضايا التي تحظى بالاهتمام الحاسم والمُلح للمجتمع المعني بإنفاذ القانون.

يزداد تعقيد القضايا التي تشتمل على أدلةٍ إلكترونيةٍ أيضًا بسبب الاختلافات الكبيرة بين البلدان فيما يتعلق بالأطر القانونية والإجراءات الداخلية والإدارات الحكومية المعنية، والصلاحيات، والممارسة، والخبرة، بالإضافة إلى تباين ممارسات مقدمي خدمة الإنترنت ومستوى تعاونهم عند تلقيهم لطلبات البيانات من سلطات إنفاذ القانون. ونظرًا لحجم هذه القضايا وطبيعتها الحساسة من حيث الوقت، يعد التعاون عبر الحدود أمرًا ضروريًا وأساسيًا للحفاظ على الأدلة الإلكترونية اللازمة للتحقيقات والدعاوى الجنائية وجمعها بفعاليةٍ مع إيلاء الاحترام الواجب لحقوق الإنسان وسيادة القانون وبما يتوافق مع معايير القانون الدولي المعمول به.

تتفاقم هذه المشكلات بشكلٍ أكبر نظرًا لطبيعة الأدلة الإلكترونية الحساسة من حيث الوقت، وأجه الاختلاف بين الأنظمة القانونية، وتصادم الأنظمة البيروقراطية، وحماية السيادة، كما تتأثر – في كثيرٍ من الأحيان – بعجز سلطات إنفاذ القانون والدول عن العمل معًا لحل خلافاتهم.

في 2014 قال تشارلز ليستر، خبير الإرهاب بمعهد بروكينغز:

«بطرقٍ شتى، أحدثت سوريا ثورةً في استخدام الجهاديين للعلاقات العامة والمعلومات، حيث هيمنت وسائل التواصل الاجتماعي لأغراض التواصل والبقاء على تقديم البيانات، والإبلاغ بها، وأصبح امتلاك الناس لحساباتهم الخاصة على هذه الوسائل أمرًا بالغ الأهمية. ولا أعتقد أن أي صراعٍ آخر قد وصل أو حتى اقترب من حجم أو نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الذي نشهده في سوريا الآن. وسيستمر هذا الأثر على مدى سنواتٍ عديدةٍ قادمةٍ ... الأمر الذي أفادهم كثيرًا في أنشطة التجنيد.»[218]

في واقع الأمر، تُعيد الثورة الرقمية تعريف كافة جوانب المجتمع، ولم تكن الجريمة مستثناةً من ذلك. وزاد استغلال المجرمين – بمن فيهم الإرهابيين – للتكنولوجيا في التخطيط للجرائم وارتكابها. وهذا يعني أن السلطات تحتاج إلى الاعتماد على الأدلة الإلكترونية بشكلٍ أكبر لإصدار أحكام بالإدانات. ففي المملكة المتحدة – على سبيل المثال – اشتملت الأدلة المستخدمة في المحكمة على محادثات سكايب وصور لمعسكرات التدريب، فضلا عن صورٍ التُقِطت في الجمهورية العربية السورية بهاتِف محمول[219].

في أوج تنظيم داعش في العراق والجمهورية العربية السورية، شكَّل انتشار التشدد على وسائل التواصل الاجتماعي مدعاةً للقلق البالغ. حيث تفيد التقارير أنه في عام 2015 سيطرت الجماعة على 90000 حسابٍ على تويتر

218 انظر Sam Jones, "Jihad by social media", Financial Times, 28 March 2014.

219 انظر EUROPOL, "European Union Terrorism Situation and Trend Report 2015" (TE-SAT) (2015).

تستهدف الشباب وتجنّدهم للحرب، وأصبح الهاشتاج بمثابة سلاح جديد[220]. كما عززت وسائل التواصل الاجتماعي تجنيد داعش، حيث ساعدتهم على جذب ما لا يقل عن 30000 مقاتلٍ أجنبيٍ من حوالي 100 بلدٍ، وإحضارهم إلى ساحات القتال في سوريا والعراق، بل وساعدتهم أيضًا في غرس البذور لإقامة فروع جديدة في أماكن مختلفةٍ من ليبيا وأفغانستان إلى نيجيريا وبنغلاديش. وأثارت داعش هلعًا عظيمًا على الإنترنت، حيث كان للصور التي رُتبت ونُظمت بدقةٍ، وأُضيف لها أحد تأثيرات الإنستجرام، أثرٌ قويٌ في نشر الذعر. وقامت جيوش من برامج روبوتات على تويتر بتحريف المناوشات الصغيرة أحادية الطرف وتحويلها إلى انتصاراتٍ عظيمةٍ في ساحة المعركة. فبدأت الهاشتاجات، واستُخدمت ودُفعت على الإنترنت (وسُرقت هاشتاجاتٌ أخرى) لتشكيل القصة وترويجها[221].

أثبت أعضاء داعش – بالإضافة إلى الجماعات الأخرى – مدى صعوبة تتبعهم بسبب استخدامهم للوسائل التكنولوجية كتطبيقات التشفير، ومنصات وسائل التواصل الاجتماعي، ومنصات الرسائل الفورية المشفّرة. أفاد عددٌ من المنافذ الإخبارية أن داعش قد أصدرت دليلًا إرشاديًا تحت عنوان «كيف تنشر تغريداتٍ بأمانٍ دون أن تكشف عن موقعك لوكالة الأمن القومي» لشرح كيفية تجنب المراقبة والرصد[222]. ومن بين الأمثلة الأخرى التي تعبر عن الدرجة الذي أصبح عليها الإرهابيون المتأسلمون من التمكن التكنولوجي عددًا من التطبيقات التي طوّرها الإرهابيون أنفسهم مثل[223]:

- **"تشفير الجوال» "Tashfeer al–Jawwal"**– منصة تشفير للهواتف المحمولة طوّرتها الجبهة الإعلامية الإسلامية العالمية وأُطلقت في سبتمبر/أيلول 2013.
- **"أسرار الغرباء»"Asrar al–Ghurabaa"**– برنامج تشفيرٍ بديلٌ آخر طوّرته داعش وأُصدر في نوفمبر/تشرين الثاني 2013. وفي الوقت نفسه انشقت الجماعة عن تنظيم القاعدة الرئيسي بعد صراعٍ على السلطة.
- **«أمن المجاهد» "Amn al–Mujahid"**– برمجية تشفير حاسوبيةٌ (أُطلقت في ديسمبر/كانون الأول 2013) طورتها لجنة الفجر التقنية، واحدة من أهم منظمات تنظيم القاعدة. وكانت هذه البرمجية مصحوبةً بدليل تعليماتٍ من 28 صفحةً عن التشفير.
- **"الإمارة» "Alemarah"**– تطبيقٌ يسرد الأخبار، والموجزات، والمواقع الإلكترونية، والتقويمات التي تحتوي على معلوماتٍ تتعلق بالعمليات الإرهابية المستمرة، وقد أُطلق في إبريل/نيسان 2016.
- **"أعماق إصدار 1.1» "Amaq v 1 .1"** تطبيق أندرويد عادةً ما تستخدمه بعض المنظمات الإرهابية لإذاعة المعلومات ونشرها. ولهذا التطبيق عدة نسخٍ، ويستخدم «أعماق إصدار 2.1» ملف تكوين يسمح لموزع التطبيق بتغيير المحدّد المنتظم لموضع الموارد في المكان الذي يُستضاف فيه التطبيق وذلك في حالة حذف أي من مواقعه الإلكترونية. كما يستخدم مجرمو الإنترنت هذه التقنية لإدارة البرمجيات الضارة.

---

220 انظر J.M. Berger and Jonathon Morgan, "The ISIS Twitter Census: Defining and describing the population of ISIS Supporters on Twitter", Analysis Paper No. 20 (Washington, D.C., Brookings Institution, March 2015).

221 انظر Singer, Emerson. 2020. "War Goes Viral". The Atlantic.

222 انظر Pierluigi Paganini, "Covert Communication Techniques Used by Next Gen High Tech Terrorists", Security Affairs, 12 May 2016.

223 المرجع السابق.

وبصرف النظر عن الاستخدامات الدعائية، تعمل هذه التطبيقات بشكلٍ أساسيٍ على تسهيل الاتصالات الآمنة، مما يزيد صعوبة رصد السلطات للأنشطة المتعلقة بالإرهاب وردعها.

بالإضافة إلى التطبيقات المفصّلة حسب الطلب، توجد أيضًا العديد من خيارات البرمجيات الحاسوبية المسجلة الملكية، والتقنيات المتاحة عبر الإنترنت للإرهابيين لتيسير الأمان الإلكتروني، ومن أمثلتها، تيليجرام وواتساب. أظهرت الدراسات حدوث اتصالات عبر قنوات الاتصال «العادية» (كالبريد الإلكتروني على سبيل المثال) باستخدام تقنيات التشفير السرية كإخفاء المعلومات، وقد تظل تقنية العلامات المائية المخفية من بين هذه الخيارات المتاحة[224].

وتطرح هذه التقنيات – عند استخدامها مع التشفير – تحدياتٍ خطرة أمام أجهزة الاستخبارات وإنفاذ القانون والنيابة العامة، ومن أمثلة هذه التحديات، قضية أُدين فيها رجلًا من المملكة المتحدة في 2017 في عدة جرائم، منها كونه عضوًا في تنظيم داعش، ومسؤولا عن تدريب الإرهابيين، حيث أعد المتهم دليلا إلكترونيًا للمساعدة الذاتية للإرهابيين مرفقًا به تقنيات تشفيرٍ، وطرق لتجنب رصد وتعقب الأجهزة الشرطية والأمنية. كما نشر أيضًا مقاطع فيديو تعليميةً وإرشاديةً عن كيفية تأمين البيانات الحساسة وعدم كشف الهوية على الإنترنت225. وتتضمن بعض البرمجيات الحاسوبية المستخدمة هنا ما يلي:

- **نظام تشغيل تايلز Tails Operating System (OS)**– نظام تشغيلٍ آمنٌ «يبدأ تثبيته وتشغيله» من محرك وحدة التخزين الناقلة ولا يترك أي أثرٍ على الحاسوب ما لم يتم إعداده بوضوح وبشكلٍ خاصٍ لتنفيذ ذلك، حيث تمر كافة الاتصالات الصادرة إلى نظام التشغيل عبر «الجهاز البصلي» وبالتالي تظل مجهولة المصدر. وتُحظر الاتصالات الواردة غير المجهولة.
- **زيرو نت ZeroNet** – شبكة نظيرٍ لنظيرٍ تسمح بإنشاء مواقع إلكترونية يستحيل تقريبًا مراقبتها أو إزالتها حيث تُخزّن محتوياتها على حواسيب مستخدمين عدة، بدلًا من تخزينها على الخادم.
- **فيراكريبت VeraCrypt** – برمجيةٌ حاسوبيةٌ تقوم بإنشاء مجلد مشفّر على قرصٍ صلبٍ مخفي داخل مجلدٍ آخر. وبالتالي يمكن للمشتبه به أن يعطي كلمات المرور للدخول على الأجهزة طوعًا، علمًا بأن المجلد المخفي لا يمكن أن يراه أحد.

تتضمن التقنيات والبرمجيات الأخرى الجهاز البصلي «تور» وهو متصفح ويب غالبًا ما يُشار إليه عند ذكر الشبكة العميقة أو المظلمة، وهو جزءٌ من الإنترنت غير مكشوفٍ أو متوفرٍ بواسطة محركات البحث العادية كجوجل. ويقوم هذا المتصفح بتشفير الاتصالات ليعيق إمكانية تتبع نشاط الويب[226].

---

224 يُقصد بتقنية إخفاء المعلومات إخفاء بيانات داخل بيانات أخرى، كإخفاء ملف نصي داخل صورة. وهي واحدة من تقنيات التشفير، يمكن استخدامها بالإضافة مع تقنيات تشفير أُخرى كطريقة أكثر أمانًا لحماية البيانات. وتُستخدم العلامات المائية المخفية عادةً لتحديد ملكية حقوق نشر هذه العلامة. ويقصد «بالعلامة المائية» عملية إخفاء المعلومات الرقمية في إشارة ناقل المعلومات؛ وينبغي أن تحتوي المعلومات المخفية، دون اشتراط ذلك، على ارتباط بإشارة الناقل. ويمكن استخدام العلامات المائية الرقمية للتحقق من صحة أو سلامة إشارة الناقل، أو لإظهار هوية أصحابها، ويكثر استخدامها لتتبع انتهاكات حقوق النشر، ومصادقة الأوراق النقدية.

225 انظر Bill Goodwin, "IS supporter Samata Ullah branded a 'new and dangerous breed of terrorist", Computer Weekly, 29 April 2017؛ انظر أيضًا "'Cufflink terrorist' Samata Ullah jailed for eight years", BBC News, 2 May 2017.

226 انظر Retirely, "How terrorists communicate – Dark Web"، متاح على الرابط https://www.retire.ly/how-terrorists-communicate-dark-web/

يواصل المتعاطفون مع داعش الاستثمار في الموارد التي تروّج الأدوات مفتوحة المصدر والتي تضمن إخفاء هوية جهات الاتصال على المواقع (بما في ذلك بعض المواقع على دارك نت) من أجل حماية من يتصفحون الدعاية الإرهابية عبر الإنترنت.[227]

وقد زادت أهمية وخطورة تلك المسائل بسبب كوفيد19-، فبعد تفشي الفيروس في جميع أنحاء العالم، ظهرت تهديداتٌ إرهابيةٌ جديدةٌ. وورد أن شبكات اليمين المتطرف تتأهب للاستفادة من الاضطراب الاجتماعي المحتمل أن يحدث. تستمر المجموعات التابعة لتنظيم داعش في استخدام المنصات الإعلامية كتيليجرام لتحريض المناصرين في البلاد المشتتة بسبب كوفيد19- على ارتكاب الجرائم حيث وضعت إطارًا للجائحة واعتبرته بمثابة تعزيز إلهي لنضالاتهم.

1.3 التحقيقات الإلكترونية

تتزايد أهمية القدرة على إجراء تحقيقات إلكترونية بصفتها عنصرًا أساسيًا في جميع الملاحقات القضائية، ودون أدنى شك، فإن هذا النوع من التحقيقات يعد مجرد أحد جوانب الملاحقات القضائية المتعددة، ومكملًا للطرق التقليدية المقررة، وآليات التحقيق الخاصة الأخرى.

إن الإنترنت نظامُ ضخمُ يتألف من شبكات حاسوبية متداخلة، ومن ملايين الشبكات الخاصة، والعامة، والأكاديمية، والتجارية، والحكومية، التي تربطها معًا مجموعة واسعة من تكنولوجيا التشبيك الإلكترونية اللاسلكية والبصرية، وساعد على وجود تلك الروابط مجموعة من البروتوكولات العالمية أهمها بالنسبة للمحقق «بروتوكول الإنترنت»، ولما كانت «شبكة الويب العالمية» هي مساحة معلوماتية يمكن الوصول من خلالها إلى الوثائق وغيرها من المصادر المتاحة على شبكة الإنترنت، تم تحديد ثلاث مواصفات لتكنولوجيا الويب، وهي: «المحدّد المنتظم لموضع الموارد»، و»لغة الترميز المستخدمة في الوثائق»، و»بروتوكول نقل النصوص المترابطة».

إن أساس الاتصال عبر الإنترنت هو عملية تخصيص عنوان لكل جهاز متصل بالإنترنت، حيث يسمح هذا العنوان للجهاز بالاتصال والتواصل مع أي جهاز أخر متصل بالإنترنت، ويُشار إلى هذا النظام بعنوان بروتوكول الإنترنت، ويمكن مقارنته بما يشبه رمز البوابة أو رقم الهاتف، إذ يسمح للشخص بعنونة الطرد وتركه في النظام في حين يضمن الجزء الآخر من بروتوكول التواصل بتوصيل الطرد وهو ما يسمى «بروتوكول التحكم في الإرسال»، وهو أحد أهم البروتوكولات في شبكات بروتوكول التحكم بالإرسال/بروتوكول الإنترنت. وبينما تقتصر تعاملات بروتوكول الإنترنت مع حزم من البيانات، يُمكّن بروتوكول التحكم في الإرسال جهازين مضيفين من إنشاء اتصال بينهما، وتبادل سيل البيانات وتدفقها، ولا يضمن هذا البروتوكول توصيل البيانات فحسب، وإنما يضمن كذلك توصيل حزم البيانات بنفس ترتيب إرسالها.

يتعرف عنوان بروتوكول الإنترنت على الجهاز وموقعه في أي مكان بالعالم، ويوجد نسختان من عنوان بروتوكول الإنترنت وهما «الإصدار الرابع» و»الإصدار السادس».

أُنشئ «الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت» عام 1983، واستخدم نظام عناوين بطول 32-بت، مما أعطى مجالًا لإنشاء ما يزيد عن 4 مليار عنوان، إلا أن النمو الضخم للإنترنت وزيادة عدد الأجهزة المتصلة بالشبكة

227 انظر TE-SAT 2018, p.31 (see footnote 120, Chapter 1) ؛ انظر أيضًا EUROPOL, "Internet Organised Crime Threat Assessment (IOCTA) 2018" (2018), p.13.

يعني أن عدد عناوين بروتوكول هذا الإصدار سينفذ بنهاية المطاف، وحيث أن كل جهاز متصل بالشبكة يحتاج إلى عنوان لا يتكرر، ظهر نظام جديد لعنونة الإنترنت وهو، الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت لتلبية الاحتياجات لعناوين الإنترنت، ويعمل كلا الإصداران في نفس الوقت. ونظرًا لاحتمالية نفاذ عناوين الإنترنت، يقوم مقدمو خدمة الإنترنت بتعيين عناوين ديناميكية من الإصدار الرابع، مما يعني أنه غالبًا ما يتغير عنوان بروتوكول الإنترنت بصفة دورية – على الأغلب في كل مرة يتم الاتصال فيها من شبكة مختلفة حيث تتنازل الأجهزة التي تفقد الاتصال بالإنترنت عن العنوان الخاص بها، بحيث تتمكن الأجهزة الأخرى من استخدامه، أي أن الجهاز يستأجر عنوان بروتوكول الإنترنت ولا يملكه مما يبطئ إلى حدٍ كبير من استنفاذ عناوين الإصدار الرابع[228].

كيف يبدو شكل عناوين بروتوكول (الإصدارين الرابع والسادس)؟

تُكتب العناوين في الإصدار الرابع بطول –32بت في صورة عدد مكون من أربعة أرقام عشرية يفصل بينها نقطة. ويتراوح هذا العدد بين صفر و255. ومن أمثلة عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت 1.160.10.240.

أما عنوان الإصدار السادس من بروتوكول الإنترنت بطول –128بت، فيكتب بالنظام الست عشري[229] ويفصل بالنقطة المزدوجة. ومن أمثلة عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت 3ffe:1900:4545:3:200:f8f f:fe21:67cf.

وفي جميع الأحوال، سيعمل الإصداران بالتوازي لبعض الوقت في المستقبل، لذا، من المتوقع أن يضع المحققون الإصداران في اعتبارهم عند إجراء بحثهم.

هناك طريقتان لتخصيص عنوان بروتوكول الإنترنت للجهاز عند اتصاله بالشبكة، إما تخصيصًا ديناميكيًا أو تخصيصًا ثابتًا:

- عادةً ما يخصص عنوان بروتوكول الإنترنت الثابت على سبيل المثال للخادم الذي يقدم خدمة مثل صفحة على الإنترنت. ويسمح تخصيص العنوان الثابت (أو الدائم) للأجهزة بالعودة إلى نفس الموقع على الإنترنت.
- أما العناوين المخصصة ديناميكيًا فتخصص من خلال عملية تسمى «بروتوكول تهيئة المضيف ديناميكيًا"، ويتكون هذا البروتوكول من برنامج يعمل على خادم أو موجه يقوم – على سبيل المثال – بتحديد عملية تعيين عناوين بروتوكول الإنترنت للأجهزة الأخرى في الشبكة، إذ يقوم هذا البروتوكول بتخصيص العناوين من ضمن مجموعة من العناوين، وتعد هذه العناوين الجزء الذي ينبغي أن يتابعه مسار التحقيق.

فور تعريف عنوان بروتوكول الإنترنت، سيكشف البحث عبر الإنترنت عن هوية «مقدم الخدمة» الذي يوصل الجهاز المرتبط ببروتوكول الإنترنت بالشبكة، وحيث أن جميع مقدمي خدمة الإنترنت مقسمين إلى شركات تجمع

---

228 انظر Paul Bischoff, "IPV6 vs IPV4: what are they, what's the difference, which is the most secure?", Comparitech, 11 January 2019.

229 يعد النظام الست عشري طريقة أسهل لتمثيل القيم الثنائية في أنظمة الحاسوب، لأنها تقلل من عدد الأرقام إلى حد كبير، حيث أن الرقم الست عشري الواحد يعادل أربعة أرقام ثنائية.

اشتراكات من المستخدمين، فإن هذه الشركات تحتفظ بسجلات لكافة الأنشطة التي يقوم بها كل مشترك على الإنترنت.

ويختلف الإطار الزمني لاحتفاظ مقدمي خدمة الإنترنت ببيانات المشتركين، لذا ينبغي على المحققين أن يتحركوا سريعًا، فيمكنهم تقديم طلب رسمي لمقدم الخدمة لحفظ البيانات المعنية لحين إصدار المذكرة أو التصريح أو الأمر القضائي الذي يسمح باستخراج السجلات.

ولكن، بسبب محدودية عدد عناوين الإصدار الرابع من بروتوكول الإنترنت كما هو موضح أعلاه، يستخدم مقدمو خدمة الإنترنت تكنولوجيا أخرى لتعويض هذا العجز، إلا أنها قد تُسفر عن تداعيات خطرة تهدد تحقيقات إنفاذ القانون لحين توافر عناوين الإصدار السادس على نحو كامل. يستخدم مقدمو الخدمة تكنولوجيا ترجمة عنوان شبكة الناقل لمشاركة عنوان بروتوكول الإنترنت الواحد مع عدة مشتركين في نفس الوقت (عدة آلاف)، مما قد يجعل الأمر مستحيلا بالنسبة لمقدمي الخدمة من الناحية الفنية فيما يتعلق بالالتزام بالأوامر القانونية لتحديد المشتركين الأفراد. ففي التحقيقات الجنائية، عادةً ما يكون عنوان بروتوكول الإنترنت هو المعلومة الوحيدة التي من شانها أن تربط الجريمة بالفرد[230].

ونظرًا لا توجد سياسة مشتركة لحفظ البيانات في أوروبا، وحيث لا يمتلك مقدمو خدمة الإنترنت السلطة التقديرية لتقرير الإطار الزمني لحفظ البيانات، يحتفظ بعضهم بالبيانات لمدة 6 أشهر، في حين يحتفظ البعض الآخر بها لمدة شهرين، وقد يحتفظ البعض الآخر بها لمدة لا تزيد عن 14 يومًا. لذا يجوز أن يقدم المحققون طلبًا رسميًا إلى مقدمي خدمة الإنترنت للاحتفاظ بالبيانات المعنية لحين إصدار المذكرة أو التصريح أو الأمر القضائي الذي يسمح باستخراج السجلات.

غير أن الوصول إلى البيانات الرقمية لا يكون أمرًا بسيطًا ومباشرًا على الدوام، إذ عادةً ما تُحفظ البيانات في بلد آخر. لذا، اقترحت مفوضية الاتحاد الأوروبي قواعد جديدة داخل الاتحاد الأوروبي لتعجيل عملية الوصول إلى الأدلة الإلكترونية المحتفظ بها في دولة عضو أخرى. من شأن تلك القواعد أن تسمح للسلطات القضائية في إحدى دول الاتحاد الأوروبي أن تطلب الوصول إلى الدليل الإلكتروني مباشرةً من مقدم الخدمة الموجود في إحدى الدول الأعضاء الأخرى، وبالتالي يمكن تعجيل طلب الوصول إلى البيانات، نظرًا لعدم الحاجة إلى الذهاب إلى سلطات الدولة الأخرى[231].

وفي نفس الوقت، يمكن للسلطات الشرطية والقضائية الوصول إلى البيانات المخزنة في السحابة الحاسوبية في الولايات المتحدة على نحو أسهل إذ تعتزم مفوضية الاتحاد الأوروبي التفاوض مع حكومة الولايات المتحدة بشأن المشاركة في قانون «توضيح الاستخدام القانوني للبيانات في الخارج» لعام 2018 [232].

---

230 لمزيد من المعلومات انظر EUROPOL, "Are you sharing the same IP address as a criminal? Law enforcement call for the end of carrier grade NAT (CGN) to increase accountability online", press release, 17 October 2017.

231 مجلس الاتحاد الأوروبي، «تحسين الوصول إلى الأدلة الإلكترونية لمحاربة الجريمة»، متاح على الرابط https://www.consilium.europa.eu/en/policies/e-evidence/.

232 انظر Matthias Monroy, "European Commission wants to facilitate access to servers in the third states", 05 February 2019، متاح على الرابط https://digit.site36.net/2019/02/05/european-commission-wants-to-facilitate-access-to-servers-in-third-states/، وانظر أيضًا Aravind Swaminathan et al. "The CLOUD Act, Explained", Orrick, 06 April 2018، متاح على الرابط https://www.orrick.com/Insights/2018/04/The-CLOUD-Act-Explained.

ما هو التحقيق الإلكتروني؟

من الأهمية بمكان النظر في مصطلح «التحقيق الإلكتروني» والذي قد يغطي عددًا من المفاهيم بما فيها:

- **العمليات الاستخباراتية السرية** (مراقبة المتعاطفين مع الإرهابيين المعروفين أو المشتبه فيهم قبل إقامة الدعاوى القضائية) – عادةً ما يندرج هذا النوع من المهام ضمن اختصاص دوائر الأمن أو الاستخبارات، لذا لن نتطرق إليه في هذا التقرير.
- **عمليات إنفاذ القانون السرية** – يُقصد بها الأنشطة السرية المُكلف بتنفيذها بعض القائمين على إنفاذ القانون المدربين، ولن نتطرق إلى هذا النوع من التحقيقات الإلكترونية في هذا التقرير، إذ تحكمه التشريعات المحلية، وبالتالي يختلف باختلاف الولاية القضائية.
- **جمع المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر** – من خلال البحث عبر الإنترنت، وتُتاح مثل المعلومات للجميع دون الحاجة إلى سلطة رقابية أو إصدار مذكرة أو تصريح للحصول عليها.

التحقيقات مفتوحة المصدر

تشير بعض التوقعات العامة إلى أن الإنترنت سيخضع إلى «دورية» روتينية تقوم بها سلطات إنفاذ القانون، وإن كانت تخص المعلومات مفتوحة المصدر فحسب، لذا، تشارك هيئات عدة في محاولات استباقية للرقابة على الإنترنت، والكشف عن أي أنشطة غير قانونية. إلا أن هذه الرقابة قد تتحول في بعض الحالات إلى «مراقبة». وفي هذه الأحوال، ينبغي أن يلجأ المحققون إلى التشريعات ذات الصلة من أجل استمرار السلطة الملائمة.

لذلك، ينبغي أن يتأكد المحقق دائمًا من استخدام حاسوب مجهول غير مرتبط بأجهزة أخرى أثناء تصفح الإنترنت لهذا الغرض، وبالرغم من وجود سياسات وإجراءات بقدرٍ يفوق المتوقع، والتي تستهدف تغطية أنشطة المحققين مفتوحة المصدر، إلا أنه من الضروري وضع الآليات التالية في الاعتبار:

- **الشبكة الخاصة الافتراضية** – تمد الشبكة الخاصة الافتراضية شبكة خاصة عبر شبكة عامة، مثل شبكة الإنترنت، حتى تسمح للمستخدمين بإرسال البيانات واستلامها من خلال الشبكات المتشاركة أو العامة كما لو أن الأجهزة الحاسوبية المستخدمة متصلة مباشرةً مع الشبكة الخاصة. وبالتالي، يستفيد مستخدم الشبكة الخاصة الافتراضية من السياسات الوظيفية والأمنية والإدارية التي تحكم الشبكة الخاصة.
- **الخادم الوكيل** – خادم في شبكات الحاسوب (نظام حاسوبي أو تطبيق) يقوم بدور الوسيط لطلبات العملاء (حاسوب المحقق في هذه الحالة) التي تبحث عن مصادر من خوادم أخرى.
- **بطاقات هوية المشترك للسداد حسب وقت الاستخدام** – استخدام شبكة الهاتف من مقدم خدمة محلي للاتصال بالانترنت باستخدام بطاقة هوية مشترك مختلفة في كل مرة يتم الاتصال بالشبكة.
- **الجهاز البصلي** – ويقصد به برنامج مجاني يسمح بالاتصال المجهول لجميع المستخدمين بما فيهم المحققين، ويوجه الحركة على الانترنت من خلال شبكة مجانية عالمية تطوعية تتكون من أكثر من 7 آلاف ناقلة كهربائية تخفي موقع المستخدم والاستخدام عن أي شخص يقوم بمراقبة الشبكة

أو عن تحليل الحركة على الانترنت مما يصعب عملية تتبع نشاط الانترنت وصولًا إلى المستخدم، ومن هذه الأنشطة «الزيارات إلى المواقع والمنشورات الإلكترونية والرسائل الفورية وغيرها من وسائل الاتصال»[233] بغرض حماية الخصوصية الشخصية للمستخدم وكذلك حريته وقدرته على القيام بعمليات اتصال سرية بحجب أنشطته على الانترنت من الرقابة.

عند القيام بعملية بحث مفتوح المصدر، ينبغي على المحققين ضمان تغيير عناوين بروتوكول الانترنت في كل مرة اتصال لهم بشبكة الانترنت، فعلى النحو الأمثل، ينبغي عليهم اختيار أي عنوان بروتوكول انترنت يرتبط بالجهاز الذي يستخدمونه للاتصال.

يُحبذ حصول المحققين المكلفين بإجراء تحقيقات مفتوحة المصدر على التدريب المناسب، لضمان نزاهة عملهم وتأمين شبكة الحاسوب التي يقومون بالبحث من خلالها، حيث حال تعذر ذلك، قد يفصح المحقق على الانترنت عن هويته والجهة التي يعمل لصالحها مما يعيق أي تحقيقات مستقبلية.

وسائل التواصل الاجتماعي

يمكن أن تشكل تطبيقات وسائل التواصل الاجتماعي أدوات قوية في مراقبة الفعاليات و/أو الأشخاص لأغراض جمع معلومات استخباراتية. وينبغي التأكيد على أن المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر ترتبط بالمعلومات المفتوحة، وتلك التي ينشرها الأفراد أو المجموعات بحرية على الانترنت، والتي تتوفر دون الحاجة إلى الوصول إلى مناطق شبكة الويب العالمية محظورة الدخول (ما يسمى «بالمنتديات المغلقة» أي تلك المحمية بكلمة مرور، والتي يديرها مستخدمون محددون، وتحتاج على الأغلب لسلطة رقابية أو تصريح قبل إجراء التحقيق). ولا بد من الحرص على التأكد من صدق الاستخبارات مفتوحة المصدر، لذا، دائمًا ما يُحبذ تعزيز المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر عند التطبيق وقبل التفكير في أي تصرف تنفيذي.

233 انظر Johnathan D. Glater, “Privacy for People Who Don’t Show Their Navels”, New York Times, 25 January 2006.

تقدم الصورة التوضيحية التالية فكرة عن التحديات التي تواجه المحققين من حيث حجم المعلومات المتوفرة على وسائل التواصل الاجتماعي بمفردها، وتوضح الأرقام حجم الأنشطة على شبكة الانترنت في الدقيقة الواحدة[234].

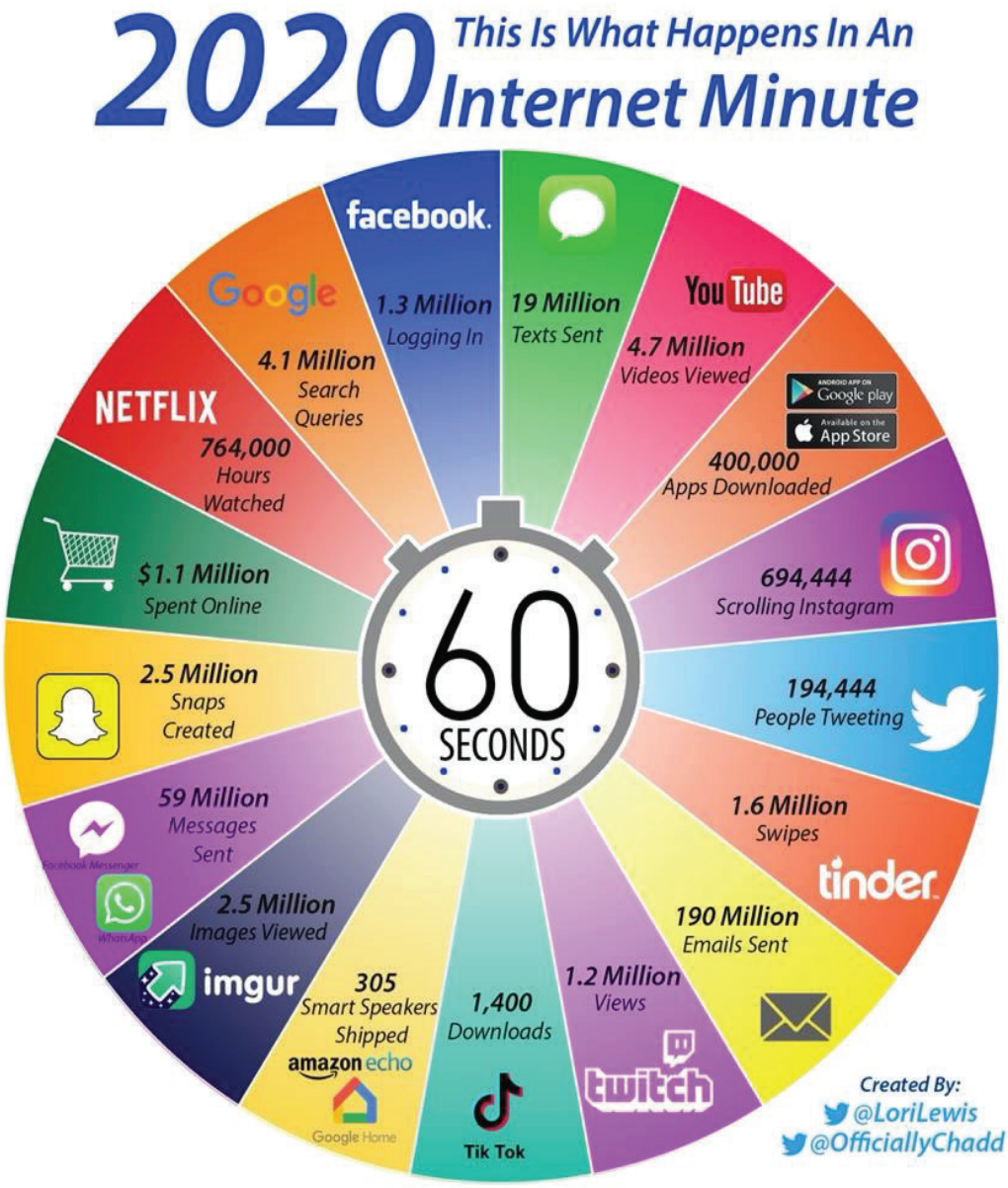

لا ينبغي الاستهانة باستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لأغراض الإرهاب.

للحصول على فكرة عن حجم التحدي، تخيل إرسال 194,444 تغريدة في دقيقة واحدة، أي ما يعادل حوالي 2,8 مليون تغريدة في اليوم.

عند حساب بعض الأرقام المذكورة أعلاه على أساس شهري، سنجد ما يلي:

56,940,000,000 تسجيل دخول على الفيسبوك

179,580,000,000 عملية بحث على جوجل

234 انظر Lori Lewis, "Infographic: What Happens in an Internet Minute 2020", All Access, 10 March 2020.

إرسال 2,584,200,000,000 رسالة عبر فيسبوك ماسنجر وتطبيق الواتساب.

إرسال 8,322,000,000,000 بريد إلكتروني

الأدوات الإلكترونية

تتوفر أدوات بحث إلكترونية مجانية أخرى للمحققين، يجدر وضعها في الاعتبار عند الشروع في جمع المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر:

- **إنتل تكنيكس (Intel Techniques)** – بوابة تدريب تجارية المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر تقدم قائمة (مجانية) لأدوات البحث على الانترنت[235].
- **نت بوت كامب (NetBootCamp)** – موقع تعليمي ومصادري يُركز على مهارات التحقيق الإلكتروني وآلياته، صُمم خصيصًا للقائمين على إنفاذ القانون، ومحققي الشركات، والمحققين الخصوصيين، والمحللين، وأعضاء النيابة العامة، والمحامين. ويوفر كذلك عددًا من أدوات البحث الإلكترونية[236].
- **ريسيرش كلينيك (Research Clinic)** – مصدر مجاني يضم روابط بحث عبر الانترنت، وتدريبات وتطبيقات تدعم المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر[237].
- **إطار عمل المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر** – يُقدم مخططًا بيانيًا يساعد على تركيز جمع المعلومات من الأدوات أو المصادر المجانية[238].
- **دليل 2018 لمصادر وأدوات المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر** – يُقدم قائمة شاملة من الأدوات التي تساعد المحققين على استكشاف المعلومات المتوفرة على وسائل التواصل الاجتماعي[239].

يُنشئ الكثير من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي أسماء مستعارة، ويستخدمونه عادةً في منصات عدة، ويمكن للمحققين في العديد من الحالات اكتشاف الأسماء المستعارة التي يستخدمها شخص ما عن طريق البحث ببساطة عن اسم الشخص الحقيقي، فيقوم تويتر على سبيل المثال بإظهار اسم المستخدم مرتبطًا بالاسم الحقيقي للشخص، وكذلك يعتبر موقع سوشال منشن «SocialMention»[240] وموقع التحقق من اسم المستخدم «CheckUserNames»[241] من الأدوات المفيدة لإيجاد مواقع أخرى يظهر فيها اسم المستخدم.

---

235 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع Intel Techniques المتاح على الرابط: https://inteltechniques.com/ . ملاحظة هامة: يمكن أيضًا دفع رسوم للحصول على الوصول الكامل إلى أدوات OSINT والتدريب عليها.

236 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع NetBootCamp، متاح على الرابط https://netbootcamp.org/osinttools/.

237 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع Research Clinic، متاح على الرابط http://researchclinic.net/.

238 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع إطار عمل المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر، متاح على الرابط https://osintframework.com/.

239 انظر Bielska et al, "Open source intelligence tools and resources handbook", I-intelligence (2018)، متاح على الرابط https://www.i-intelligence.eu/wp-content/uploads/2018/06/OSINT_Handbook_June-2018_Final.pdf.

240 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع SocialMention، متاح على الرابط http://www.socialmention.com/#.

241 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع CheckUserNames، متاح على الرابط https://checkusernames.com/.

من ناحية أخرى، عادةً ما تقوم الهواتف الذكية بالإشارة إلى الأشخاص في الصور باستخدام احداثيات «النظام العالمي لتحديد المواقع» المعروف باسم «نظام تحديد المواقع الجغرافي» والذي يمكّن من التعرف على مكان التقاط الصورة بالنظر في بيانات «تنسيق ملف الصور القابل للتبديل»[242]. وفيما يلي صورة توضح كيفية إظهار هذه البيانات باستخدام برنامج مجاني متاح إلكترونيًا.

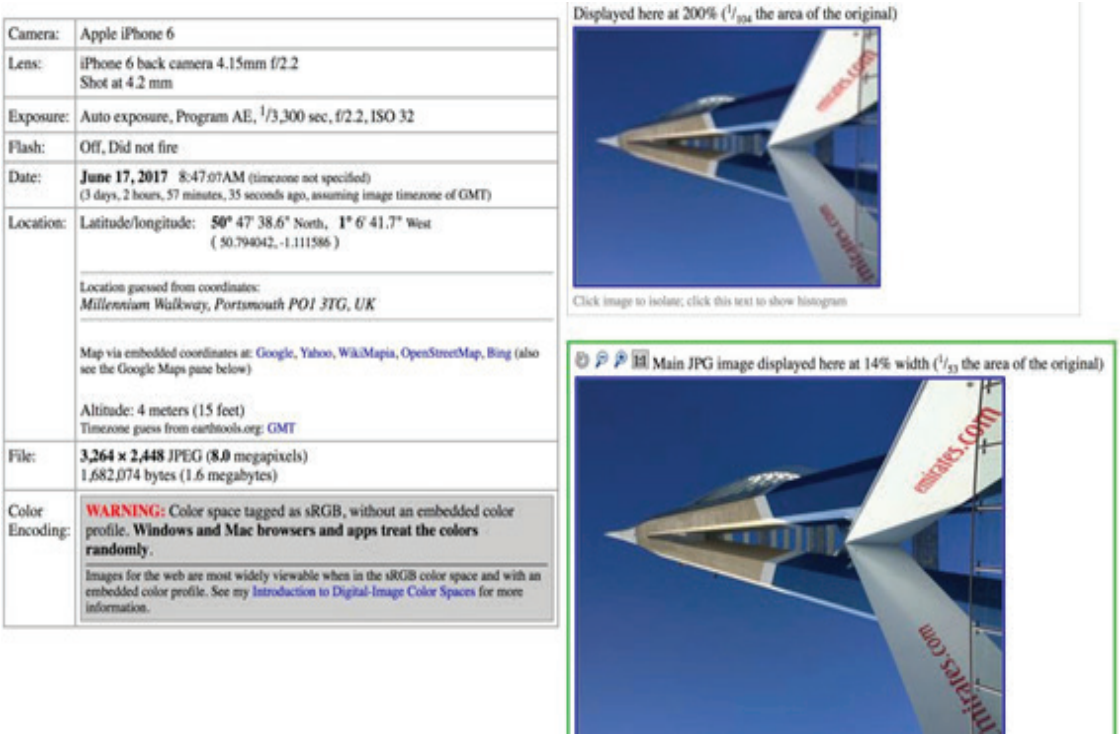

Camera:	Apple iPhone 6
Lens:	iPhone 6 back camera 4.15mm f/2.2 Shot at 4.2 mm
Exposure:	Auto exposure, Program AE, 1/3,300 sec, f/2.2, ISO 32
Flash:	Off, Did not fire
Date:	**June 17, 2017** 8:47:07AM (timezone not specified) (3 days, 2 hours, 57 minutes, 35 seconds ago, assuming image timezone of GMT)
Location:	Latitude/longitude: **50°** 47' 38.6" North, **1°** 6' 41.7" West (50.794042, -1.111586) Location guessed from coordinates: *Millennium Walkway, Portsmouth PO1 3TG, UK* Map via embedded coordinates at: Google, Yahoo, WikiMapia, OpenStreetMap, Bing (also see the Google Maps pane below) Altitude: 4 meters (15 feet) Timezone guess from earthtools.org: GMT
File:	**3,264 × 2,448** JPEG (**8.0** megapixels) 1,682,074 bytes (1.6 megabytes)
Color Encoding:	**WARNING:** Color space tagged as sRGB, without an embedded color profile. **Windows and Mac browsers and apps treat the colors randomly**. Images for the web are most widely viewable when in the sRGB color space and with an embedded color profile. See my Introduction to Digital-Image Color Spaces for more information.

ملحوظة: حُذفت المعلومات الخاصة «بتنسيق ملف الصور القابل للتبديل» من الصور المرفوعة على الفيسبوك ولكنها غالبًا ما تكون محفوظة على تويتر وفوتوباكيت.

بينما يعتبر إيجاد الأشخاص الذين قاموا بزيارة أحد المواقع الإلكترونية أمرًا صعبًا حيث إن أغلب المواقع (ولا سيما المدونات) غير مزودة بمهمة «البحث عن المستخدم» ضمن خصائص الموقع والتي تظهر جميع الصفحات التي ترك فيها الشخص تعليقًا أو أنشأ صفحة على سبيل المثال، يظل من الممكن إجراء البحث التالي على جوجل، مما سيظهر أي تعليقات قام بها الفرد على أي موقع تم البحث عنه:

الموقع: [domain.com] [«جون دو»] يقول: (استبدال domain.com وجون دو باسم الموقع واسم الشخص/اسمه المستعار).

مثال: إذا كنت ستكتب على جوجل ما يلي:

“site: twitter.com “United Nations” says: “worldradioday

ستظهر لك قائمة بتغريدات صفحة الأمم المتحدة الرسمية على موقع تويتر حول اليوم العالمي للإذاعة.

242 المعيار الذي يحدد تنسيقات الصور والصوت والعلامات الإضافية المستخدمة بواسطة الكاميرات الرقمية (بما في ذلك الهواتف الذكية) والماسحات الضوئية والأنظمة الأخرى التي تتعامل مع ملفات الصور والصوت المسجلة بواسطة الكاميرا الرقمية.

تتضح جدوى ما سبق أهمية عند القيام بإنشاء ملف تعريفي للمشتبه به، فعادةً ما يشير الناس إلى تفاصيل شخصية في التعليقات مثل المدينة التي قد يزورونها، أو المواقع الإلكترونية التي يتصفحونها باستمرار، أو الأماكن التي يقضون فيها أوقاتهم. يعد هذا مصدرًا جيدًا لأدلة إضافية وفرصة لتطبيق آليات تحقيق أخرى، إذ توجد منصات إلكترونية عدة غير تلك المشهورة، مثل الفيسبوك وتويتر وانستغرام، فبعضها قد لا يكون معروفًا، ولكن يجدر وضعها في الاعتبار عند جمع المعلومات بناء على المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر، ويقدم موقع سوشيال ميديا ليست « Social Media List» قائمة بأهم 200 شبكة عالمية، ويتم تحديث هذا الموقع بانتظام[243].

الفيسبوك

بعد التسجيل لاستخدام الفيسبوك، يمكن للمستخدمين إنشاء صفحة مستخدم وإضافة مستخدمين أخرين «كأصدقاء» وتبادل الرسائل ونشر حالتهم وصورهم، ومشاركة مقاطع الفيديو، واستخدام التطبيقات المختلفة، وتلقي الإخطارات عند تحديث الآخرين لحساباتهم.

وكذلك، يمكن للمستخدمين الانضمام إلى مجموعات ذات اهتمامات مشتركة ينظمها مكان العمل أو المدرسة، أو غيرها من السمات، ويرتبون أصدقائهم في قوائم مثل «أشخاص من العمل» أو «الأصدقاء المقربون». والجدير بالذكر أن الفيسبوك هو أشهر مواقع التواصل الاجتماعي في العديد من الدول الناطقة بالإنجليزية، بما فيها كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنه وصل في السوق العالمية إلى الأعلى استخدامًا في أمريكا الشمالية يتبعها الشرق الأوسط – أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. يوضح الجدول التالي مدى تغلغل الفيسبوك في الولايات القضائية ذات الصلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق باستخدام الإنترنت بحلول يونيو/حزيران 2020 [244]:

الولاية القضائية	استخدام / اختراق الإنترنت (% من السكان)	مستخدمو الفيسبوك
مصر	49,231,493/ 48,1 %	42,400,000
العراق	21,276,000 / 52.9 %	22,030,000
الأردن	8,700,000 / 85.3 %	5,755,000
المغرب	23,739,581 / 64.3 %	18,330,000
المملكة العربية السعودية	31,856,652/ 91.5 %	23,720,000
تونس	7,898,534/ 66.8 %	7,445,000
العالم	4,585,578,718/ 58.8 %	2,224,726,721

243 لمزيد من المعلومات، تصفح موقع Social Media List، متاح على الرابط https://socialmedialist.org/social-media-apps.html.

244 انظر "Internet World Stats – Usage and Population Statistics"، متاح على الرابط https://www.internetworldstats.com/ ، تم إجراء التحديث الأخير لإحصائيات تغلغل الفيسبوك في يونيو/حزيران 2020 (تمت زيارة الموقع في 11 يونيو/حزيران 2020).

الخصوصية

يُمكّن الفيسبوك مستخدميه من اختيار إعدادات خصوصيتهم، وتحديد من يستطيع مشاهدة أجزاء محددة من صفحاتهم، وهو موقع مجاني، يمكن لمستخدميه التربح منه من خلال الدعاية مثل إعلانات اللافتات. كي يتمكن الشخص من الدخول على الفيسبوك، يُطلب منه تعيين اسم مستخدم وصورة للصفحة (إن وجد)، ويمكن للمستخدم بعد ذلك التحكم في المعلومات الأخرى التي يرغب في مشاركتها، والأفراد الذين يمكنهم رؤيتها، والأشخاص الذين يظهر لهم اسمه عند البحث من خلال إعدادات الخصوصية.

محرك البحث البياني من الفيسبوك

عقب العديد من الدعاية السلبية الأخيرة ومشكلات حماية البيانات، ألغى الفيسبوك محرك البحث البياني مما صعب البحث بحرية عن مستخدمي الموقع عند توافر البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف فقط.

إلا أنه يمكن باستخدام محرك بحث الفيسبوك وحده التوصل إلى كم كبير من المعلومات، فعلى سبيل المثال يمكن للأشخاص الوصول إلى قائمة من الصور المسموح بمشاهدتها للعامة والتي «أُعجب» بها الأشخاص وقراءة التعليقات المكتوبة عليها. وكذلك يمكن باستخدام رمز الهوية المميز لكل صفحة من صفحات الفيسبوك كأداة إضافية للبحث تفوق البحث باستخدام الكلمات. فإن تم البحث باسم شخص يحمل اسم «ويليام» ويعيش قرب ايدينبرغ، يمكن البحث عن «أشخاص يدعون «ويليام» يعيشون بالقرب من ايدينبرغ، إسكتلندا» في شريط البحث الموجود داخل الموقع. وهناك أيضًا بعض الكلمات الأخرى التي يمكن استخدامها لتعقب شخص ما، ومنها على سبيل المثال:

- العثور على أشخاص يدعون «الاسم الأول، الاسم الأخير»؛ و
- العثور على أشخاص قاموا بزيارة «اسم المكان».

حتى وإن كان الشخص الذي يتم البحث عنه قد حظر نفسه عن الرؤية العامة، يُمكن أن يظل العثور عليه ممكنًا بالبحث في قائمة الأهل، إذ يمتلك كل شخص وكل صفحة على الفيسبوك رمز هوية مميز يسمح للباحثين بتحديد شخص أو مكان أو شيء في قائمة الفيسبوك للبحث «المتقدم». ويمكن العثور على الشخص كذلك من خلال البحث في لغة الترميز المستخدمة في الوثائق المخصصة للصفحة. وللقيام بذلك، يتم النقر على الزر الأيمن من الفأرة على صفحة الفيسبوك واختيار «رؤية المصدر».

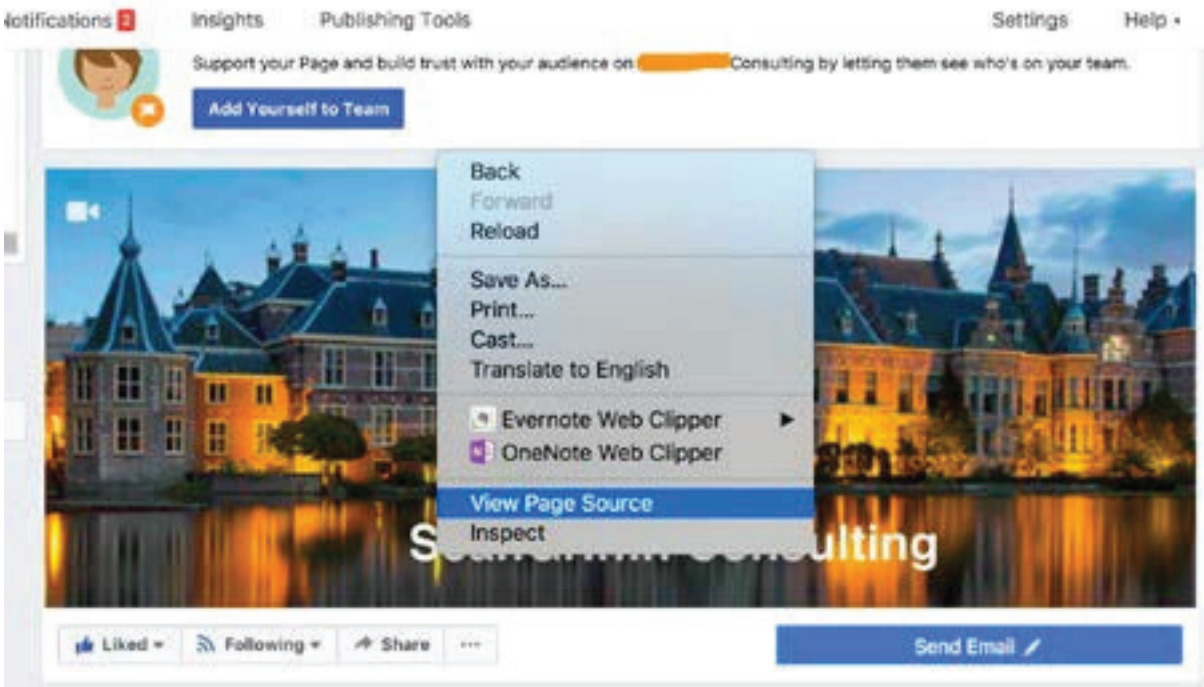

بعد النقر على الزر الأيمن، تظهر نافذة تعرض لغة الترميز المستخدمة في الوثائق الموجودة على هذه الصفحة، وهي لغة البرمجة التي تخبر المتصفح (مثل سفاري أو جوجل كروم أو فايرفوكس) كيفية عرض الصفحة ويكون شكل الترميز مشابهًا للصورة التالية.

يمكن البحث عن الملف باستخدام مفتاح «ctrl» مع «f»، والبحث على «profile_id» ويكون الرقم الظاهر بجانبه هو رقم التعريف على الفيسبوك المميز، وتسري هذه الآلية أيضًا على الصفحات الموجودة على الفيسبوك.

يمكن البحث على الفيسبوك من خلال جوجل باستخدام «site:facebook.com»، ويمكن التحديد أكثر بالإشارة إلى الكلمات التي ينبغي أن تكون في اسم صفحة الفيسبوك باستخدام «intitle» متبوعة بالكلمة. على سبيل المثال، للبحث في صفحات الفيسبوك الخاصة بالإنتربول، لكن بذكر السويد، ستكون عبارة البحث كالتالي:

Sweden intitle: INTERPOL HQ site:facebook.com

الصور

تسمح بعض أدوات الانترنت بالبحث عن الصور من أجل تحديد المكان الذي التُقطت فيه الصور، وهو ما يعرف بالبحث العكسي عن الصور ويكون مفيدًا على نحو خاص في الحالات التي يستخدم فيها الأشخاص نفس صورة الملف الشخصي في مختلف المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي:

- على محرك البحث تن آي «Tiney» – ارفع الصورة المحفوظة واتبع الإرشادات التي تظهر على الشاشة[245].
- «صور غوغل» – اضغط على أيقونة الكاميرا الموجودة في نافذة البحث لرفع الصورة من أجل البحث، وسوف يظهر غوغل عناوين الصفحات الأخرى التي ظهرت فيها الصورة المختارة، مثال: حسابات تويتر أو المدونات والمواقع الشخصية[246].
- يقدم الفيسبوك نفسه إرشادات للقائمين على إنفاذ القانون على موقعه تحت مسمى «معلومات للجهات المسؤولة عن تنفيذ القانون»، تحدد الإجراءات التي ينبغي على المحققين اتباعها ممن يرغبون في إيجاد سجلات على الموقع[247].

تويتر

أسفر تحقيق أُجري عام 2014 في المملكة المتحدة («طريق العمليات») عن أول إدانة بريطانية تتصل بالقتال في الجمهورية العربية السورية. وكان المُدان في هذه التحقيقات هو شودور شودري، بعد تلقي بلاغات عدة حول نشاطه على تويتر، حيث نشر 10 آلاف تغريدة (رسالة) ولديه أكثر من 3 آلاف حساب (متابع).

والجدير بالذكر أن تويتر هو شبكة تواصل اجتماعي إلكترونية (مدونة صغرى) تُمكّن المستخدمين من إرسال وقراءة الرسائل القصيرة المعروفة «بالتغريدات». ويمكن للمستخدمين المشتركين قراءة التغريدات أو نشرها، بينما لا يمكن لغيرهم سوى قراءة التغريدات فحسب. يصل المستخدمون إلى تويتر من خلال واجهة الموقع، أو الرسائل القصيرة، أو التطبيق الموجود على الهاتف. وفي عام 2020، زاد عدد مستخدمي موقع تويتر عن 262 مليون مستخدم على مستوى العالم، ويتردد حوالي 42% منهم على المنصة يوميًا[248].

بإمكان مستخدمي تويتر جمع عدد من المنشورات معًا تحت موضوع واحد أو نوع واحد باستخدام الوسم «الهاشتاج»: وهي كلمات أو عبارات تسبق برمز «#»، ويمكن أيضًا استخدام رمز «@» قبل اسم المستخدم للإشارة إليه أو الرد عليه. ولكي تتم إعادة نشر رسالة من مستخدم آخر على تويتر أو مشاركتها مع المتابعين، يمكن للمستخدم أن يضغط على زر إعادة التغريد المصاحب للتغريدة.

---

245 انظر موقع Tineye، متاح على الرابط: https://www.tineye.com/.

246 انظر موقع صور جوجل، متاح على الرابط: https://images.google.com/.

247 الفيسبوك، «معلومات لسلطات إنفاذ القانون»؛ إرشادات تنفيذية. متاح على الرابط https://www.facebook.com/safety/groups/law/guidelines/.

248 انظر Omnicore, "Twitter by the Numbers: Stats, Demographics and Fun Facts", 15 June 2020، متاح على الرابط https://www.omnicoreagency.com/twitter-statistics/.

تمثل مواقع التواصل الاجتماعي أداة قوية في جهود الدعاية الإرهابية المبذولة، فكما هو موضح في أحد التقارير التي صدرت عام 2015، تُقدر عدد الحسابات الموجودة على تويتر، والتي تعمل لصالح منظمة داعش بحوالي 46 ألف حساب[249].

الخصوصية والأمن

الرسائل المُرسلة على تويتر هي رسائل عامة، ولكن يُمكن للمستخدمين أيضًا إرسال رسائل خاصة. ويمكن لأي شخص الاطلاع على المعلومات الخاصة بمن اختاروا متابعة حساب ما، ومن الذي اختارهم المستخدم لمتابعته، وإن كان من الممكن تغيير إعداد الحساب إلى «مَحميّ»، وبالتالي تقتصر هذه المعلومات (وجميع التغريدات) على المتابعين المعتمدين فقط.

ويجمع موقع تويتر معلومات التعريف الشخصية عن مستخدميه، ويشاركها مع أطراف ثالثة، كما هو مبين في سياسة الخصوصية الخاصة بالموقع.

التحقيقات من خلال موقع تويتر

الأمر الأول الذي يتعين فهمه عند إجراء تحقيقات من خلال موقع تويتر، هو أن نتائج البحث على هذا الموقع مقسمة إلى عدة أقسام. ومن الممكن التبديل بين الفئات التالية داخل التطبيق نفسه: الأشخاص والصور والتغريدات ومقاطع الفيديو.

تتحدد النتائج من خلال خوارزميات البحث في تويتر، وستكون إحدى النتائج الأولى التي يتم إرجاعها بعد البحث هي التغريدات «الأعلى» (أي الأكثر انتشارًا). وإذا تطلب الأمر إجراء بحث أكثر دقة، فتأكد من النقر فوق «الكل».

- **البحث القائم على الموقع –** يمكن البحث عن التغريدات التي تكتب من موقع محدد، أو بالقرب من موقع محدد، مثل كتابة: «بالقرب من نيويورك في خلال: 5 دقائق» للعثور على التغريدات التي كُتبت على بعد 5 أميال من نيويورك.
- **البحث عن التغريدات التي تتضمن روابط –** إذا كانت التغريدات المرغوب بها هي تلك التي تحتوي على روابط فحسب، يمكن إضافة «عوامل تصفية: روابط» إلى عبارة البحث.
- **البحث عن تغريدات صادرة من شخص بعينه –** إذا كان البحث الأساسي يدور حول البيانات الصادرة من شخص بعينه، تُكتب عبارة «من: [اسم المستخدم]» للبحث من بين التغريدات التي كتبها.
- **البحث حتى تاريخ أو منذ تاريخ محدد –** يمكن البحث في تويتر عن محتوى كُتب حتى تاريخ أو منذ تاريخ بعينه، بكتابة عبارة «منذ: 2012 – 20–09»، تظهر التغريدات المكتوبة منذ 20 سبتمبر/أيلول 2012، أما عند كتابة «حتى: 20–09–2012» ستظهر التغريدات التي كُتبت حتى نفس التاريخ.

249 انظر Berger and Morgan, "The ISIS Twitter Census: Defining and describing the population of ISIS Supporters on Twitter". (انظر الحاشية رقم 201).

- **البحث عن التغريدات من مصادر بعينها –** إذا كان المحقق يبحث عن تغريدات أُرسلت عبر الرسائل القصيرة، أو من أحد عملاء تويتر، ينبغي استخدام مشغل البحث «المصدر»، فمثلا، بكتابة «المصدر: نص» ستظهر التغريدات التي أُرسلت عبر الرسائل القصيرة.

جميع هذه المشغلات متاحة على صفحة «البحث المتقدم» على تويتر[250]، ويتوافر العديد منها في قالب، لتسهيل الاستخدام.

يُمكن اعتبار تويتر بالأساس طريقة لإرسال رسائل الهاتف القصيرة، ولكن على الإنترنت، مما يجعل عملية البحث في هذا العدد المهول من الرسائل والاتصالات مهمة شاقة للغاية، إلا أن الشركة (تويتر) تقدم إرشادات للمحققين حول الإجراءات المتبعة للحصول على تسجيلات[251].

كما يوجد عدد من الأدوات الإلكترونية المتاحة مجانًا لمساعدة المحققين ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- **جيوسوشيال فوت برينت «Geosocial Footprint» –** يتم ادراج اسم المستخدم في صندوق البحث لمعرفة الموقع (المواقع) التي نشر منها أخر 200 تغريدة[252].
- **تويت بيفر «TweetBeaver» –** يقدم تحليلات حول تويتر مفيدة ومجانية، ويسمح للمحققين بالبحث عن الخط الزمني والأصدقاء، والمتابعين، وهويات تعريف تويتر، ويسمح بتنزيل النتائج على ملفات إكسل للمساعدة في إجراء مزيد من التحليلات[253].

ويشكل نود اكس ال "NodeXL" أحد الأدوات المفيدة لتنزيل البيانات الضخمة الموجودة على تويتر، وتحليلها، ويتسم بالبساطة رغم دقته، وهو نموذج مفتوح المصدر لميكروسوفت اكسل يعمل بدمج البيانات المستخرجة من ملف بامتداد (القيم المفصولة بفواصلCSV) على رسم بياني شبكي معلوماتي من أجل إنشاء على سبيل المثال تمثيل بصري للتغريدات المختارة من أي فترة زمنية.

ويوجد العديد من البرامج المتوفرة (تجاريًا ومجانيًا) التي يمكن أن تساعد في تحليل البيانات الضخمة (مثلًا بيانات عدد من حسابات تويتر المتداخلة، وبرنامج توزيع الرسائل على مستوى العالم، على سبيل المثال)، وتقدم العديد من هذه البرامج «صورة» حول شبكة الاتصالات، ويمكنها المساعدة في تحديد الأفراد الرئيسيين في الشبكة، مثل من سيتمكنون من الوصول إلى الشبكة، والأشخاص المحتمل استهدافهم لهدم فعالية شبكة ما. ومن ضمن أشهر الأدوات المستخدمة على نطاق واسع للتحقيقات الإلكترونية، برنامج تحليل تجاري طورته شركة باتيرفا ويسمى مالتيغو «Maltego»[254].

وإلى جانب الأدوات التحليلية التي تمت مناقشتها بالفعل، هناك احتمالية أخرى لاستخدام البيانات الضخمة بهدف تحديد الشبكة الاجتماعية («تحليل الشبكة الاجتماعية»، ويقدم هذا التحليل تصورًا للشبكة ويعمل على فهم موضع شخص بعينه في شبكته من خلال مجموعة من الخوارزميات. ويشار إلى ما سبق في تحليل الشبكة الاجتماعية

---

250 انظر"Twitter's Advanced Search"، متاح على الرابط:
.https://twitter.com/search-advanced?lang=en-gb&lang=en-gb&lang=en-gb

251 تويتر «إرشادات إنفاذ القانون»

252 انظر موقع Geosocial Footprint، متاح على الرابط /http://geosocialfootprint.com.

253 انظر موقع TweetBeaver، متاح على الرابط /https://tweetbeaver.com.

254 انظر موقع شركة باتيرفا Paterva، متاح على الرابط، https://www.paterva.com/community/community.php.

بمصطلح «قياس المحورية» أي مدى محورية شخص ما بالنسبة إلى مجموعة من حيث التأثير وإمكانية الوصول والتعاملات المباشرة والتوسط.

قياس المحورية	التفسير في شبكات التواصل الاجتماعي	طريقة أخرى للتفسير
المدى	كم عدد الأشخاص الذين يمكن أن يصل إليهم هذا الشخص؟	في شبكات التعاون الموسيقي: كم عدد الأشخاص الذين تعاون معهم هذا الموسيقي؟
البينية	ما مدى احتمالية أن يكون هذا الشخص هو المسار المباشر بين شخصين في الشبكة؟	في شبكات الجواسيس: من هو الجاسوس الذي قد تتدفق معظم المعلومات السرية من خلاله؟
القرب	ما مدى سرعة وصول هذا الشخص إلى كل فرد في الشبكة؟	في شبكات العلاقات الجنسية: ما مدى سرعة انتشار الأمراض المنقولة جنسيًا من هذا الشخص إلى باقي أعضاء الشبكة؟

ونجد مثالا بارزًا على قوة تحليل الشبكة الاجتماعية في ورقة بحثية أعدها Dr. Valdis E. Krebs، الذي أجرى تحليلا لفرق الخطف المشاركة في هجمات 11/9 فقط باستخدام معلومات مفتوحة المصدر (اعتماد في الأساس على مقالات إخبارية، إذ قد كتب هذا المقال قبل عصر تويتر والفيسبوك)[255].

وقد اقتربت ملاحظاته بشكل ملحوظ من الموقع الفعلي للشبكة التي ينتمي لها كل فرد من الخاطفين.

255 انظر Valdis E. Krebs, “Uncloaking Terrorist Networks”, First Monday, vol. 7, No. 4 (1 April 2002).

جميع نقاط الالتقاء في نطاق خطوتين/درجة المشتبه بهم الأصليين

ما هي الأدلة التي يتعين جمعها؟

ينبغي إجراء الدراسة المبنية على طرق التحقيق المختارة أو جمع الأدلة التي تعتمد على الحاسوب أو الانترنت بما يتوافق مع الإجراءات والتشريعات المحلية.

وتناقش التعريفات التالية معنى «الأدلة الإلكترونية»، ونعرضها في صورة أمثلة للمناقشات التي دارت حول طرق جمع الأدلة من هذا النوع:

- **المعلومات المخزنة إلكترونيًا** تتضمن أي معلومات تم إنشاؤها أو تخزينها أو استخدامها مع التكنولوجيا الرقمية، ومن أمثلتها، ملفات معالجة الكلام، ورسائل البريد الإلكتروني، والرسائل النصية (التي تتضمن مرفقات)، والبريد الصوتي، والمعلومات التي تم الوصول إليها عبر الإنترنت، بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي، والمعلومات المخزنة على الهواتف الخلوية، والمعلومات المخزنة على الحواسيب، ونظم الحواسيب، ومحركات الأقراص المصغرة، ومحركات الأقراص المحمولة، والأقراص المضغوطة، والشرائط، وغيرها من الوسائط الرقمية[256].

- **الأدلة الإلكترونية القائمة** على الحاسوب، يقصد بها المعلومات والبيانات التي لها قيمة في التحقيقات، ومخزنة على الحاسوب، أو يمكن نقلها من خلاله، وتعتبر لهذا السبب أدلة كامنة بنفس الطريقة التي تعتبر بها البصمات أو الحمض النووي دليلًا كامنًا، إذ أنه في حالتها الطبيعية، لا يمكننا رؤية المحتوى الموجود داخل الجسم المادي الذي يحمل الأدلة، لذا يلزم وجود معدات أو برمجيات لتوفير الدليل[257].

- **الأدلة الرقمية** ويمكن تصنيفها إلى معلومات وبيانات ذات قيمة في التحقيق مخزنة في جهاز إلكتروني، أو مرسلة إليه، أو نقلت من خلاله، ويستلزم وجود هذه الأدلة إذا تم الاستحواذ على بيانات أو أجهزة إلكترونية وتأمينها للفحص، وكذلك تعتبر أدلة كامنة (مثل البصمات والحمض النووي) وتعبر الحدود القضائية بسرعة وسهولة، ويمكن ببساطة تغييرها أو إتلافها أو تدميرها، كما يمكن أن تكون صالحة لفترة زمنية قصيرة[258].

الأدلة المخزنة إلكترونيًا	
المعلومات الأساسية عن المشتركين	اسم المشترك/المستخدم ويجوز أن تشمل مدة استخدام المشترك لهذه الخدمات المحددة والعنوان الشبكي عند تسجيل الدخول لأول مرة.
بيانات حركة المرور (بخلاف بيانات المحتوى)	• البيانات الوصفية المتعلقة بتقديم الخدمات؛ وتتضمن البيانات التي تتعلق بالاتصال أو المرور أو موقع الاتصال (مثال: العنوان الشبكي أو عنوان التحكم بالوسائط). • سجلات الدخول التي تسجل وقت وتاريخ دخول الشخص إلى الخدمات، والعنوان الشبكي الذي وصل منه إلى الخدمات • سجلات المعاملات، والتي تحدد المنتجات، أو الخدمات التي حصل عليها الشخص من مقدم الخدمات أو الغير (مثال: شراء مساحة تخزين سحابية).

256 وزارة العدل الأمريكية، والمكتب الإداري للمحاكم الأمريكية، مجموعة العمل المشتركة المعنية بالتكنولوجيا الإلكترونية في نظام العدالة الجنائية)، Recommendations for Electronically Stored Information (ESI) Discovery Production in Federal Criminal Cases (Washington, D.C., February 2012)، متاح على الرابط: https://www.fd.org/sites/default/files/Litigation%20Support/final-esi-protocol.pdf, p. 12.

257 رابطة كبار ضباط الشرطة، «دليل الممارسات الجيدة حول الأدلة الإلكترونية الحاسوبية» (2017)، متاح على الرابط: https://www.datlabsdatarecovery.co.uk/wp-content/uploads/2017/10/ACPO-Guidelines.pdf, p.5.

258 وزارة العدل الأمريكية، مكتب برامج القضاة، Electronic Crime Scene Investigation: A Guide for First Responders, Second Edition (Washington, D.C., April 2008).

بيانات المحتوى	نص أو رسالة البريد الإلكتروني، أو الرسالة، أو المدونة، أو المنشور، أو الفيديو، أو الصور، أو الصوت المخزن في شكل رقمي (غير بيانات المشترك أو البيانات الوصفية) [أ]
الجمع الآني للأدلة الإلكترونية	
بيانات حركة المرور (بخلاف بيانات المحتوى)	اعتراض من يتصل بهم الشخص، والمكان الذي يقوم بالاتصال منه – مثال: عناوين بروتوكول الانترنت الثابتة والدينامية.
بيانات المحتوى	اعتراض نص أو رسالة البريد الإلكتروني، أو الرسالة، أو المدونة، أو المنشور، أو الفيديو، أو الصور، أو الصوت المخزن في شكل رقمي (غير بيانات المشترك أو البيانات الوصفية).

أ. http://eur-tex.europe.eul/legal-content/En/Txt/pdf/?uriCELEX-BSC01188&from=En ص43.

فئات الأدلة الإلكترونية [259]

تنسيق الرسالة الأولية للبريد الإلكتروني يُظهر الأدلة الإلكترونية المخزنة[260]

وفي كل الأحوال، فإن التحقيق والملاحقة القضائية في القضايا التي تتضمن أدلة رقمية، يستلزم مهارات تحقيق جنائية خاصة، فضلا عن ضرورة توافر الخبرة والمعرفة والتجربة اللازمة لتطبيق هذه المهارات في بيئة افتراضية، وكذلك ينبغي الإلمام السليم بجميع المتطلبات القانونية والإجرائية التي تتصل بقبول الأدلة وقواعدها على المستوى المحلي والعالمي.

259 مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، الرابطة الدولية لأعضاء النيابات العامة «الدليل العملي لطلب الأدلة الإلكترونية عبر الحدود»، الأمم المتحدة، يناير/كانون الثاني، ص 7.

260 المرجع السابق ص 8.

فعند اتخاذ قرار بشأن أي المعلومات المخزنة إلكترونيًا أو الأدلة الرقمية اللازم جمعها، ينبغي الوضع في الاعتبار البيئة التي سيتم عبرها جمع هذه المعلومات والأدلة، سواء كانت تحقيقات إلكترونية، أو تحقيقات في مسرح الجريمة. فكما ناقشنا من قبل، يجوز أن تتضمن المرحلة الأولية من التحقيقات قدر من جمع المعلومات الاستخباراتية مفتوحة المصدر، وينبغي خلال هذه المرحلة، ومع تقدم التحقيقات نحو المرحلة التالية، حفظ سجلات حول عمليات البحث وتقدمه (مع تركيز البحث باتجاه إثبات الفعل الجنائي وضع الاعتبار)، على أن تكون هذه السجلات هي أساس سلسلة الأدلة الإلكترونية.

يُشكل تعقب عناوين بروتوكول الإنترنت وتتبعها أحد المراحل الأولى للتحقيقات التي تستهدف التعرف على هوية شخص (أشخاص)، حيث تُقدم هذه العناوين، كما أوضحنا من قبل، أساس الاتصال الإلكتروني، ويكون تتبع تلك العناوين، إلى جانب المجال، هو الجزء الأساسي من أي تحقيق إلكتروني. لذا توجد العديد من المصادر المتوفرة على الانترنت للمساعدة في هذه العملية. أولًا، نجد الكيانات المسؤولة عن التعامل مع النظام نفسه مثل هيئة الإنترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان) حيث يمكن إجراء البحوث حسب المنطقة من خلال سجلات الانترنت الإقليمية[261].

ثانيًا، لكل موقع خاصية تسمى «WHOIS»، وتسمح للمحققين بتحديد معلومات تسجيل بروتوكول الانترنت[262]، وهذه المعلومات تعود إلى المسجل أو الشخص أو الكيان الذي يدفع اشتراك الخدمة، ومن أجل الوصول إلى معلومات السداد على سبيل المثال، أو سجلات بروتوكول الانترنت، ينبغي أن يتواصل المحققون مع المسجل وفقًا للإرشادات والإجراءات والتشريعات المحلية المعنية كما ذكر سابقًا.

سيتمكن المحقق فور تتبع عنوان بروتوكول الانترنت، من طلب بيانات مقدم خدمة الإنترنت من أجل تحديد هوية الشخص المسؤول الذي يستخدم الجهاز صاحب عنوان بروتوكول الانترنت. وعادةً ما تصدر هذه الطلبات بموجب مذكرة أو تصريح يقدم إلى القاضي المحلي، بناء على الإجراءات والتشريعات المحلية. وكذلك، تتضمن الأدوات الإلكترونية الأخرى لتعقب عناوين بروتوكول الانترنت والتحري عنها نيتوورك تولز «Network Tools»[263]، وروبتيكس «Robtex»[264].

المواقع الشبكية وملفات تعريف الارتباط

يتم تخزين أي معلومات مُتاحة ماديًا على الإنترنت على نظام حاسوبي واحد أو أكثر، لذلك، يمكن استرجاعها بالتحليل الجنائي لتلك الأجهزة المادية. ولكن، قد تكون بعض من هذه المعلومات متقلبة (مثال محتوى الرسائل الفورية)، وبالتالي يمكن تغيير محتواها أو حذفها، قبل أن يتم تحديد موقع تلك الأجهزة وفحصها (مثل محتوى أي موقع شبكي). في مثل هذه الحالات، ربما يلزم التقاط الأدلة مباشرةً من الإنترنت، ربما أثناء التفاعل «الحي» مع المشتبه به، أو بالتقاط محتوى موقع شبكي حي[265]. وهناك أدوات عدة مُتاحة مجانًا للمساعدة في لذلك، بما في ذلك:

1. أتش تي تراكس HT Tracks[266]؛

---

261 انظر موقع الأيكان، متاح على الرابط /http://www.iana.org.

262 WHOIS هي أداة مساعدة عبر الإنترنت، تقوم بإرجاع معلومات حول اسم المجال أو عنوان بروتوكول الإنترنت. على سبيل المثال، إذا أدخلت اسم مجال مثل microsoft.com، فستعرض الأداة اسم وعنوان مالك المجال (في هذه الحالة، شركة مايكروسوفت)

263 انظر الموقع الإلكتروني Network Tools، مُتاح على الرابط /https://network-tools.com.

264 انظر الموقع الإلكتروني Robtex، مُتاح على الرابط /https://www.robtex.com.

265 رابطة كبار ضباط الشرطة، «دليل الممارسات الجيدة حول الأدلة الإلكترونية الحاسوبية» (انظر الحاشية رقم 238).

266 انظر الموقع الإلكتروني لاتش تي تراك، متاح على الرابط /http://www.httrack.com.

2. Wget [267]؛

3. واي باك مشين Wayback Machine – موقع محفوظات على شبكة الإنترنت[268]؛ و

4. سكراب بوك Scrapbook – «مكون إضافي» لمتصفحي جوجل كروم وفايرفوكس.

بمجرد التقاط موقع شبكي أو جمع محتواه، يتمكن المحقق من الوصول إلى معلومات قد تكون مفيدة في التحقيق. ويمكن مشاهدة الصفحات ذاتها بنفس طريقة إعدادها في المتصفح، وبالتالي يمكن أن يبحث المتصفح عن الشخص الذي كتب الصفحة، ويمكنه أيضًا التحقق من أسماء الأشخاص أو المنظمات أو المجموعات التي تدعي مسؤوليتها عن الموقع. وقد يبحث المحقق عن عنوان بريد إلكتروني يخص شخصًا أو مجموعة من خلال إحدى محركات البحث، ليحدد ما إذا كان مستخدمًا في أي موضع آخر على الإنترنت. وإذا لم يكن الموقع صحيحًا لغويًا، ويحتوي على أخطاء في الكتابة، فقد يكون ذلك دليلا على مستوى فهم اللغة المُستخدمة، ودليلا محتملا على أصل الكاتب. وإذا وجد المحقق موقعًا شبكيًا بلغة أجنبية، فهناك العديد من الموارد لتقديم المساعدة في الترجمة، ولكن ربما لا يرقى لمستوى الإثبات، الذي قد يحتاج إلى ترجمة رسمية للمعايير القضائية المحلية.

وينبغي أن يضع المحقق في اعتباره استخدام ملفات تعريف الارتباط، وهي عبارة عن ملفات صغيرة مُخزنة على حاسوب المستخدم، ومصممة لحمل كمية بسيطة من البيانات الخاصة بعميل معين[269]، وموقع شبكي، ويمكن الوصول إليها إما عبر خادم الويب أو حاسوب العميل، وتسمح تلك الملفات للخادم بتسليم صفحة مخصصة لمستخدم معين (على سبيل المثال كلمة مرور)، أو يمكن أن تحتوي الصفحة نفسها على بعض النصوص (النص عبارة عن قائمة بالأوامر التي يمكن تنفيذها تلقائيًا) والتي تكون على دراية بالبيانات الموجودة في ملف تعريف الارتباط، وقادرة على نقل المعلومات من زيارة واحدة إلى الموقع الشبكي (أو الموقع ذي الصلة) حتى الزيارة التالية[270].

على سبيل المثال، تخيل أنه قد تم القبض على شخصٍ عُرف أنه كان موجودا في الجمهورية العربية السورية عند عودته من المنطقة، وعُثر معه على هاتف محمول أثناء اعتقاله، وبفحص هاتف المشتبه به، تبين تسجيله الدخول على حساب الفيسبوك أثناء تواجده في سوريا. وترك موقع الفيسبوك ملف لتعريف الارتباط على هاتف المشتبه به (رغم أن المشتبه فد حذف تلك الملفات أو أنكر صلته بها). أثناء إجراء التحقيقات، تبين أن نفس ملف الارتباط الخاص بالفيسبوك يرتبط بمجموعة أخرى من مُستخدمي الفيسبوك. ربما يُشير ذلك إلى استخدام المقاتلين الأجانب هاتف المشتبه به أثناء تواجده في سوريا، وربما قدم ذلك أدلة استخباراتية أفضت إلى مزيد من التطور في التحقيقات.

سجلات الإنترنت

تعد وثائق الحاسوب، ورسائل البريد الإلكتروني، والرسائل النصية القصيرة، والرسائل الفورية، والمعاملات والصور، ومحفوظات الإنترنت، من الأمثلة على المعلومات التي يمكن جمعها من الأجهزة الإلكترونية، واستخدامها بشكل فعال كأدلة. وتحتفظ المواقع الإلكترونية نفسها بسجلات عناوين بروتوكول الإنترنت، فعلى سبيل المثال، يحتفظ موقع البريد الإلكتروني لـ Google Gmail بسجلات أصحاب الحسابات وعنوان بروتوكول الإنترنت الأصلي الذي تم تسجيل الحساب منه. وكذا، تستخدم الأجهزة المحمولة، وأجهزة الحاسوب المحمولة، وأجهزة الحاسوب المكتبية، أنظمة النسخ الاحتياطي عبر الإنترنت، والمعروفة باسم «السحابة الحاسوبية».

267 انظر GNU, "GNU Wget 1.20 Manual"، 30 نوفمبر 2018

268 انظر واي باك مشين، متاح على الرابط https://archive.org/web/.

269 يُقصد بالعميل هنا أحد معدات أو برمجيات الحاسوب التي تصل إلى خدمة مُتاحة من خلال خادم.

270 انظر "What are cookies?"، متاح على الرابط: http://www.whatarecookies.com/.

فيما يتعلق بالأجهزة المحمولة، يمكن للأنظمة المستندة إلى السحابة الحاسوبية أن توفر لباحثي الأدلة الجنائية إمكانية الوصول إلى الرسائل النصية، والصور المأخوذة من هاتف معين، والاحتفاظ بمتوسط 1,500–1,000 (أو حتى أكثر) من أخر الرسائل النصية المُرسلة من ذلك الهاتف، والمستلمة عليه. بالإضافة إلى ذلك، تخزن العديد من الأجهزة المحمولة معلومات حول الأماكن التي ربما انتقل إليها الجهاز، مع بعض المعلومات عن المدة الزمنية التي قضاها صاحب الهاتف في كل مكان. للحصول على هذه المعلومات، يمكن أن يصل الباحث الجنائي إلى آخر 200 موقع خلوي، في المتوسط، وصل إليها الجهاز المحمول. ويمكن أن توفر أنظمة الملاحة، وأجهزة الراديو عبر الأقمار الصناعية المركبة في السيارات معلومات مماثلة. وتحتوي الصور الملتقطة بجهاز يدعم النظام العالمي لتحديد المواقع على بيانات توضح مكان وزمان التقاط الصورة بالتحديد. Hamstermap هو أحد المواقع المفيدة والتي تمكن من تحويل المعلومات المستندة إلى الموقع (إحداثيات النظام العالمي لتحديد المواقع أو خطوط الطول/دوائر العرض)، وحيث يوفر هذا الموقع إمكانية إدخال البيانات الجماعية (على سبيل المثال من ملفات Excel CSV)[271].

بالمثل، يمكن تطبيق تقنيات التشفير وإخفاء الهوية المستخدمة في أشكال أخرى من الاتصال عبر الإنترنت على الملفات التي تتم مشاركتها بعدة تقنيات من بينها، تقنية النظير إلى النظير و»بروتوكول نقل الملفات». ومن أمثلة مواقع مشاركة الملفات التي تُمكّن أطراف التواصل من تحميل الوسائط المتعددة، ومشاركتها، وتحديد موقعها، والوصول إليها بسهولة عبر الإنترنت «Rapidshare» و «Dropbox» و «Fileshare». وقد تحتفظ بعض شبكات مشاركة الملفات بسجلات التحويل، أو معلومات الدفع، والتي قد تكون ذات أهمية في سياق التحقيق.

قد تكون خوادم البيانات المستخدمة لتقديم هذه الخدمات موجودة فعليًا في ولاية قضائية مختلفة عن الولاية الخاصة بالمستخدم المسجل، وبالتالي تختلف مستويات وقدرات التنظيم والتنفيذ. لذلك، قد يكون التنسيق الوثيق مع سلطات إنفاذ القانون المحلية مطلوبًا للحصول على أدلة أساسية [272]للدعاوى القانونية. في مثل هذه الحالات، ينبغي للسلطات الوطنية المختصة أن تستفيد من الأدوات المتاحة للتعاون الدولي، مثل طلب المساعدة القانونية المتبادلة[273]، ضمن أمثلة أخرى.

كما ينبغي للمحققين النظر في الرجوع إلى وثيقة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «إرشادات أساسية للمحققين وأعضاء النيابة العامة لطلب بيانات/أدلة إلكترونية/رقمية من ولايات قضائية أجنبية»، التي تتضمن عددًا من الممارسات الجيدة، ومن بينها على سبيل المثال لا الحصر، ضرورة استنفاد المصادر الداخلية/الوطنية للحصول على البيانات/الأدلة الإلكترونية قبل إرسال الطلبات إلى بلد أجنبي، وبالنظر إلى استراتيجية التحقيق، ضرورة التحقق من السلطة متلقية الطلب مما إذا كان صاحب الحساب قد يعرف بتقديم أي طلب لحفظ البيانات (على سبيل المثال إذا كانت سياسة مزود خدمة الإنترنت إخطار عملائه بمثل هذه الأمور)[274].

يمكن أيضًا استكشاف ما إذا كان من الممكن التمييز بين المتطلبات الرسمية في إجراءات المساعدة القانونية المتبادلة اعتمادًا على البيانات المطلوبة (على سبيل المثال، ما إذا كانت البيانات المطلوبة تخص المشترك أم حركة

---

271 انظر الموقع الإلكتروني Hamstermap عبر الرابط http://www.hamstermap.com./.

272 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، «دليل المساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين»، (سبتمبر/أيلول 2012)

273 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، «استخدام الإنترنت لأغراض إرهابية» (سبتمبر/أيلول 2012)

274 مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، إرشادات أساسية للمحققين وأعضاء النيابة العامة لطلب بيانات/أدلة إلكترونية/رقمية من ولايات قضائية أجنبية، تم عرضها خلال الاجتماع الأقاليمي الثاني حول تبادل الممارسات حول طلب الأدلة الرقمية وتقديمها في التحقيقات والملاحقات في قضايا الجريمة المنظمة، الذي عُقد في تبليسي في 9–11 ديسمبر/كانون الثاني 2014 في إطار مبادرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة «CASC» التي تنشئ/تعزز شبكة المدعين العامين والسلطات المركزية في بلدان المصدر والعبور والمقصد المعنية بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز.

المرور أم بيانات المحتوى)[275]. في العديد من الولايات القضائية، غالبًا ما تكون متطلبات الوصول إلى بيانات المشترك أقل من متطلبات بيانات حركة المرور، بينما ينطبق النظام الأكثر صرامة على بيانات المحتوى[276].

يعد التعاون مع القطاع الخاص أيضًا ركنًا رئيسًا في تأمين الأدلة الرقمية، وفي بعض الحالات، يمكن للسلطات المختصة النظر في توجيه طلبًا مباشرًا إلى مقدمي الخدمات في الخارج، عندما تسمح التشريعات المحلية بالكشف عن البيانات غير المتعلقة بالمحتوى على أساس طوعي لسلطات إنفاذ القانون. طورت العديد من شركات الإنترنت والاتصالات أدلة لمساعدة مسؤولي إنفاذ القانون في فهم ماهية المعلومات المتاحة، وكيفية الحصول عليها. ويمكن إيجاد روابط للأدلة المتاحة للجمهور لبعض هذه المواقع، بما في ذلك فيسبوك وتويتر، على الموقع الإلكتروني للرابطة الدولية لكبار ضباط الشرطة[277]. ومع ذلك، فإن أي دليل يتم الحصول عليه بهذه الطريقة قد لا يكون مقبولًا أمام المحكمة دون «إضفاء الطابع الرسمي» عليه، وذلك من خلال إطار المساعدة القانونية المتبادلة.

2.3 كيف يتم جمع الأدلة الإلكترونية؟

أكد تقرير الاتحاد الأوروبي «جمع الأدلة الإلكترونية في العصر الرقمي – الطريق إلى الأمام» على التحديات التي تعترض إنفاذ القانون وأعضاء النيابة العامة الذين يجرون تحقيقات «رقمية» أو إلكترونية. ينص التقرير على ما يلي:

> «يشكل جمع الأدلة الإلكترونية، ومشاركتها، ومقبوليتها، في الإجراءات الجنائية أحد التحديات الرئيسية من منظور العدالة الجنائية»[278].

مع ظهور تحديات عدة أثناء جمع الأدلة الإلكترونية، تظهر الكثير من الأمثلة على الممارسات الجيدة، ستتم مناقشة بعضها في القسم التالي.

كما ذكرنا سابقًا، ربما تنطوي التحقيقات الرقمية على نوعين من مسارح الجريمة: المسرح الإلكتروني، حيث يفتقر المحقق إلى الأدلة المادية، والمسرح التقليدي، حيث يمكن استخراج الأدلة المادية وإخضاعها للتحاليل الجنائية. ومن منظور التحقيق الرقمي، قد يشتمل مسرح الجريمة المادي أيضًا على أحد عناصر الأدلة غير المادية، مثل المعلومات التي يتم الوصول إليها عبر السحابة الحاسوبية من جهاز المشتبه به.

التعامل مع الأدلة الرقمية في مسرح الجريمة

ينبغي دومًا اتخاذ الاحتياطات عند جمع الأدلة الرقمية، وحفظها، ونقلها، حفاظًا على سلامتها. وفي هذا السياق، تناقش إرشادات رابطة كبار ضباط الشرطة في المملكة المتحدة الخاصة بالأدلة الحاسوبية، الممارسات الجيدة لجمع المعلومات المخزنة إلكترونيًا أو الأدلة الرقمية. ونُشير فيما يلي إلى بعض هذه الممارسات:

- يمكن جمع الأجهزة والأجهزة الطرفية وغيرها من المواد بعد تأمين مسرح الجريمة، مع وجود السلطة القانونية التي تسمح بمصادرة الأدلة.

---

275 تتعلق بيانات المشترك بفرد يدفع مقابل خدمة أو يشترك فيها؛ أما بيانات حركة المرور فتعني المعلومات المتعلقة بالاتصالات التي تتم بين الهواتف أو أجهزة الحاسوب؛ بينما تُشير بيانات المحتوى إلى المحتوى الفعلي لرسالة أو محادثة ما.

276 مجلس الاتحاد الأوروبي «جمع الأدلة الإلكترونية في العصر الرقمي – الطريق إلى الأمام»، 15/13689 (4 نوفمبر/تشرين الثاني 2015).

277 انظر الرابطة الدولية لكبار ضباط الشرطة، «مركز الإعلام الاجتماعي – أدوات ودروس تعليمية»

278 مجلس الاتحاد الأوروبي، «جمع الأدلة الإلكترونية في العصر الرقمي – الطريق إلى الأمام» (انظر الحاشية رقم 255).

- قبل استخراج أي شيء، قم أولاً بتصوير مسرح الجريمة أو تسجيله بالفيديو، وكذا جميع المكونات، شاملة أي أدلة موجودة في الموقع. عند عدم وجود كاميرا، ارسم رسمًا تخطيطيًا للنظام، وقم بتسمية المنافذ والكابلات بحيث يمكن إعادة بناء النظام (الأنظمة) في وقت لاحق.
- مرة أخرى، التقط صورًا لتوثيق أي نشاط على الحاسوب أو المكونات أو الأجهزة، وسجل أي معلومات تظهر على الشاشة.
- ربما تكشف عمليات البحث المادي عن المشتبه بهم، ومواقع أجهزة الحاسوب عن أرقام التعريف الشخصية وكلمات المرور.
- استخرج أجهزة الشحن والكابلات والأجهزة الطرفية والأدلة ذات الصلة، إلى جانب ناقلات البيانات، والهواتف المحمولة، ومحركات الأقراص الصلبة الخارجية، وإطارات الصور الإلكترونية، وما شابه.
- يتم فحص العديد من هذه الأجهزة باستخدام أدوات وتقنيات مختلفة، وغالبًا ما يتم ذلك في مختبرات متخصصة .
- لمنع حدوث أي تغيير في الأدلة الرقمية أثناء جمعها، قم بتوثيق أي نشاط على الحاسوب أو المكونات أو الأجهزة بالتقاط صورة وتسجيل أي معلومات تظهر على الشاشة.
- يمكن تحريك فأرة الحاسوب (دون الضغط على الأزرار أو تحريك العجلة) لمعرفة ما إذا كان هناك أي محتوى على الشاشة[279].

لا بد أن ننتبه إلى أن أنظمة تشغيل الأجهزة والبرامج الأخرى المثبتة عليها تقوم بشكل متكرر بتغيير محتويات التخزين الإلكتروني والإضافة لها. ربما يحدث هذا تلقائيًا دون أن يدرك المستخدم بالضرورة حدوث تغيير في البيانات. خلال هذه المرحلة من التحقيق، يجدر وضع المبادئ الأربعة التالية في الاعتبار:

1. لا ينبغي لأي إجراء تتخذه وكالات إنفاذ القانون أو الفِرق التابعة لها إحداث تغيير في البيانات الموجودة على أجهزة الحاسوب أو وسائط التخزين التي قد تعتمد عليها المحكمة لاحقًا.
2. في الظروف التي يرى فيها شخص ما ضرورة للوصول إلى البيانات الأصلية المحفوظة على أجهزة الحاسوب أو وسائط التخزين، يجب أن يكون هذا الشخص مؤهلاً للقيام بذلك، وأن يتمكن من تقديم أدلة تشرح مدى صلة أفعاله بالقضية، وما لها من آثار.
3. ينبغي إنشاء مسار تدقيق أو أي سجل آخر لجميع العمليات المنفذة على الأدلة الإلكترونية القائمة على الحاسوب، وحفظ تلك الأدلة. وينبغي السماح لطرف ثالث مستقل بفحص هذه العمليات، والوصول إلى نفس النتيجة.
4. يتحمل الشخص المسؤول عن التحقيق (ضابط الحالة) المسؤولية الكاملة عن ضمان الالتزام التام بالقانون وهذه المبادئ.

279 رابطة كبار ضباط الشرطة، «دليل الممارسات الجيدة حول الأدلة الإلكترونية الحاسوبية» (انظر الحاشية رقم 238)، ص. 8.

عند النظر في مسألة المعلومات المتقلبة، لا بد من التركيز على المبدأ الثاني عند اتخاذ أي قرارات عند تقييم مدى احتمالية فقدان المعلومات المتقلبة مقابل الحاجة للحفاظ، قدر الإمكان، على الأجهزة في الحالة الأصلية وقت استخراج الأدلة.

التحليل الجنائي للبيانات الحية

يعتبر التعامل مع الأدلة من أهم جوانب التحاليل الجنائية الحاسوبية التي يتزايد استخدامها. يميل الابتكار التكنولوجي الذي لا نهاية له إلى اتباع أفضل الممارسات دائمة التغير في محاولة لتلبية احتياجات المجال. ومن أحدث التحولات في التعامل مع الأدلة هو التحول من مجرد «سحب القابس» (للخروج بالجهاز من الموقع) كخطوة أولى في جمع الأدلة إلى اعتماد منهجيات للحصول على أدلة «مباشرة» من الحاسوب الشخصي للمشتبه به.

تظهر فعالية «التحليل الجنائي للبيانات الحية» في كونه يجمع الأدلة الرقمية بترتيب يعتمد على متوسط العمر المتوقع للأدلة موضوع الفحص. وربما توجد أهم الأدلة التي يجب جمعها أثناء جمع الأدلة الرقمية اليوم وفي المستقبل الوشيك، فقط في شكل البيانات المتقلبة المحفوظة في ذاكرة الوصول العشوائي للحاسوب[280]. ومع ذلك، يتم التقاط هذا الدليل الحاسم بسهولة باستخدام الأدوات المباشرة للتحليل الجنائي والتحقيق، وبالتالي يمكن التقاط محتويات ذاكرة الوصول العشوائي بالكامل من داخل الموقع، وحتى عن بُعد.

يتجاهل نهج «سحب القابس» التقليدي الكميات الضخمة من البيانات المتقلبة (المقيمة في الذاكرة) التي يمكن فقدها. واليوم، عادةً ما يواجه المحققون حقيقة تشفير البيانات المعقدة، فضلاً عن أدوات القرصنة والبرامج الضارة التي قد تكون موجودة فقط داخل الذاكرة[281]. إذا كان هناك حاسوبًا في وضع التشغيل، يُوصى بشدة بالاستعانة بخبير في التحاليل الجنائية الحاسوبية، لأن إيقاف تشغيل الحاسوب قد يؤدي إلى فقدان الأدلة المتعلقة بالنشاط الإجرامي. أما إذا كان الحاسوب في وضع التشغيل، ولكنه يقوم بتشغيل برنامج مدمر (تنسيق المعلومات أو حذفها أو إزالتها أو مسحها)، فيجب فصل الطاقة عن الحاسوب على الفور للحفاظ على ما تبقى على الجهاز.

أدت سرعة تغير بيئة الحوسبة إلى الحاجة إلى إحداث التغيير في جمع الأدلة الرقمية:

- يتم تثبيت التطبيقات من وسائط قابلة للإزالة مثل أجهزة وحدة التخزين الناقلة، ثم يتم تحويلها إلى الوضع الافتراضي في ذاكرة الوصول العشوائي دون ترك أي أثر على القرص الثابت.
- البرامج الضارة موجودة بشكل كامل في ذاكرة الوصول العشوائي، ولا يوجد أي أثر لوجودها على القرص الثابت.
- يستخدم المستخدمون بانتظام الملفات أو الأقسام المشفرة المخفية/السرية (مساحة القرص الثابت) لإخفاء الأدلة.
- تتيح متصفحات الويب المعروفة للمستخدم إمكانية إخفاء مساراتها، ويتم إنشاء ملفات السجل الخاصة بنشاط المستخدم، ولكن تُحذف عند إغلاق المتصفح.

---

280 انظر James Steele, Kevin O'Shea, Richard Brittson, Anthony Reyes, "Cybercrime Crime Investigations", Chapter 5: "Incident Response: Live Forensic and Investigations" (2011), available at: http://scitechconnect.elsevier.com/wp-content/uploads/2013/09/Incident-Response-Live-Forensics-and-Investigations.pdf.

281 رابطة كبار ضباط الشرطة، «دليل الممارسات الجيدة حول الأدلة الإلكترونية الحاسوبية» (انظر الحاشية رقم 238)

ربما يوفر حفظ البيانات المتقلبة وتحليلها السبيل الوحيد لإيجاد أدلة مهمة لن تكون موجودة في العادة إذا تم إيقاف تشغيل الجهاز للتحري عن سبب الأعطال التي أدت إلى توقفه عن العمل. من أمثلة هذه المعلومات، حسابات المستخدمين، وكلمات المرور، ومحتوى الوثائق غير المحفوظة، والبرامج الضارة، والعمليات الجارية، وسجلات الأحداث، ومعلومات الشبكة، وبرامج التشغيل المسجلة، والخدمات المسجلة.

غالبًا ما لا يدرك مستخدمو الحاسوب أن بعض الخدمات تكون في وضع التشغيل أثناء استخدامهم للحاسوب، حيث تعمل الخدمة في الخلفية دون معرفة المستخدم. هذا يعني أنه أثناء إجراء فحوصات التحليل الجنائي الحية في مسرح الجريمة، ربما يتمكن الباحث مثلا من ملاحظة مُشغل كاميرا رقمية[282].

قد يشير هذا الاكتشاف إلى أنه قد تم تركيب كاميرا رقمية مؤخرًا في الحاسوب، ويمكن بعد ذلك إجراء بحث لتحديد موقع تلك الكاميرا قبل أن يغادر الباحث مسرح الجريمة، وبالتالي قد يحصل على المزيد من الأدلة المهمة. وبالتالي، فإن اكتشاف برامج التشغيل المسجلة قد يزود المحققين بمعلومات حول الأجهزة الطرفية المرتبطة بجهاز المشتبه به.

مصادرة الأجهزة المحمولة

لا ينبغي على المحقق محاولة تشغيل جهاز محمول مغلق، بل إن أمكن عليه محاولة نزع بطاريته، فالهاتف المغلق يحتفظ بمعلومات عن موقع برج الهاتف الخلوي وسجل المكالمات، كما يمنع استخدام الهاتف، وبالتالي عدم تغيير أي بيانات عليه. وفضلا عن ذلك، إذا ظل الجهاز في وضع التشغيل، أو تم تشغيله، فقد يتم تدمير الأدلة الموجودة عليه باستخدام أوامر التحكم عن بُعد دون معرفة المحقق. كما أن هناك بعض الهواتف التي تنفذ التحديثات بشكل تلقائي، وقد تعرض تلك التحديثات البيانات الموجودة على الهاتف للخطر، لذا فإن إزالة البطاريات هي التصرف الأمثل.

أما إذا كان الهاتف المحمول في وضع التشغيل، فينبغي قدر الإمكان محاولة إبقائه في هذا الوضع لأطول فترة ممكنة، لذا على المحقق الاحتفاظ بمجموعة من الشواحن المناسبة لمختلف أنواع الأجهزة ضمن أدواته لتيسير ذلك الأمر. وعلى المحقق أيضًا محاولة إلغاء قفل الشاشة، إن أمكن، إذا وجد الجهاز في هذا الوضع (بلمس الشاشة على فترات منتظمة)، فبهذا، لن يضطر لاستخدام رمز المرور لفتح قفل الجهاز.

وينبغي ضبط الجهاز في وضع «الطيران»، لوقف اتصاله بشبكة الواي فاي أو البلوتوث أو أي نظام اتصال آخر. أما إذا كان الهاتف المحمول في وضع التشغيل، ولكن كانت شاشته مغلقة، فإن توصيله بمصدر طاقة سيجبره (في معظم الحالات) على المزامنة مع خدمات السحابة الحاسوبية قيد التشغيل، ومن المفترض أن يزيد ذلك من حجم الأدلة المتاحة في السحابة الحاسوبية. ولكن الحصول على مثل هذه الأدلة قد يفرض بعض التحديات الكبيرة، حيث إن الماكينة (الماكينات) المستهدفة قد تكون خارج الولاية القضائية للدولة المعنية[283]، أو يمكن تغيير أو حذف الأدلة نفسها بسهولة.

---

282 يقصد بالمُشغلات البرامج التي تتحكم في الجهاز. وينبغي أن يحتوي كل جهاز، سواء كان طابعة أو محرك أقراص أو لوحة مفاتيح، على برنامج تشغيل. وتتضمن أنظمة التشغيل مثل هذه البرامج، مثل برنامج تشغيل لوحة المفاتيح. بالنسبة للأجهزة الأخرى، ربما تحتاج إلى تحميل برنامج تشغيل جديد عند توصيل الجهاز بحاسوبك. لمزيد من المعلومات، انظر الرابط https://www.webopedia.com/TERM/D/driver.html.

283 انظر Aravind Swaminathan et al. “The CLOUD Act, Explained” (انظر الحاشية رقم 213).

في مثل هذه الحالات، يلعب الوقت دورًا حاسمًا في استرجاع الأدلة المتاحة، وقد يلجأ المحققون إلى أخذ لقطات للشاشة تظهر الوقت والتاريخ للمواد ذات الصلة بموضوع التحقيق، أو الحصول على استخراج رقمي للمحتوى الكامل لمواقع الإنترنت المعينة (يطلق عليه عادةً «الخرق»).

عند الوصول إلى مادة متاحة على الإنترنت بغرض حفظ الأدلة، ينبغي أن ينتبه المحققون إلى استخدام أنظمة لا تكشف عن المصدر، حيث إن عدم استخدام الأنظمة المناسبة قد يهدد العمليات الحالية أو المستقبلية. وينبغي أن يستشير المحققون وحدة الجرائم الحاسوبية عند رغبتهم في اختراق محتوى على شبكة الإنترنت أو حفظه[284].

3.3 أساليب التحقيق الخاصة والمقاتلون الإرهابيون الأجانب

العمليات السرية عبر الإنترنت

يعتمد نجاح التحقيق في قضايا المقاتلين الإرهابيين الأجانب بشكل متزايد على استخدام مصادر المعلومات الاستخباراتية البشرية، وتعيين ضباط إنفاذ القانون السريين. ومن المجدي دراسة التعريفات التالية عند الاستعانة بالضباط السريين:

يُقصد بالنشاط السري:

أي نشاط تحري ينطوي على استخدام اسم مستعار أو هوية سرية.

يُقصد بالعملية السرية:

أي نشاط تحري ينطوي على سلسلة من الأنشطة السرية ذات الصلة يقوم بها موظف سري خلال فترة زمنية[285].

مصدر المعلومات الاستخباراتية البشرية السرية – يمكن اعتبار الشخص مصدرًا للمعلومات الاستخباراتية البشرية السرية في الحالات التالية:

أ) إذا استخدم سرًا مثل هذه العلاقة في الحصول على معلومات أو التمكين من وصول شخص أخر لها؛ أو

ب) إذا أفصح سرًا عن المعلومات التي حصل عليها من خلال مثل هذه العلاقة، أو نتيجة لوجودها[286].

ج) تلعب مهارات المحقق الإلكتروني السري دورًا محوريًا عند رغبة المحقق في التواصل سرًا مع مشتبه به عبر الإنترنت، لذا، لا بد أن يتلقى هؤلاء المحققون تدريبًا متخصصًا يُركز على الأمور الفنية والقانونية ذات الصلة بالعمليات السرية التي تتم عبر الإنترنت. قد يأخذ هذا التواصل مع المشتبه به (بهم) صورة الرسائل عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل الفورية، أو أي وسيلة أخرى للمحادثة عبر الإنترنت[287].

---

284 رابطة كبار ضباط الشرطة، «دليل الممارسات الجيدة حول الأدلة الإلكترونية الحاسوبية» (انظر الحاشية رقم 238)، ص. 13.

285 انظر United States of America, Office of the Attorney General, Guidelines on Federal Bureau of Investigation Undercover Operations (Washington, D.C., 13.

286 انظر The United Kingdom, Home Office, Covert Human Intelligence Sources – Revised Code of Practice, (London, August 2018).

287 رابطة كبار ضباط الشرطة، «دليل الممارسات الجيدة حول الأدلة الإلكترونية الحاسوبية» (انظر الحاشية رقم 238)، ص. 13.

تختلف السياسات والإجراءات وحتى التشريعات المتعلقة باستخدام أساليب التحقيق الخاصة من ولاية قضائية إلى أخرى، ولكن هناك توصيات عدة ينبغي مراعاتها عند قيام الضباط بالعمل على هذا النحو:

- مطالبة المحققين بتقديم طلب خطي إلى رئيس الشرطة أو نائبه، يوضح بالتفصيل نطاق التحقيق الذي يستلزم إعداد ملف تعريف وهمي عبر الإنترنت، والغرض منه.
- ينبغي أن تتضمن الطلبات اقتراحات لأسماء المستخدمين، وعناوين البريد الإلكتروني، وتواريخ الميلاد، والمعلومات الأخرى التي ستصبح جزءًا من ملف التعريف الوهمي.
- ينبغي أن تتضمن الطلبات أي صور، أو مقاطع فيديو، أو وسائط أخرى، مرتبطة بملف التعريف الوهمي، مع إيلاء اهتمام خاص إلى الغرض من هذه الوسائط ومصدرها، بالإضافة إلى أي وثائق تنازل أو إفراج ضرورية.
- إنشاء عملية لتقييم هذه الطلبات على مستوى القيادة، على أن يتم تحليل كل طلب لتحديد الغرض من التحقيق، ومدى الحاجة إلى إجراء تحقيق سري.
- الاحتفاظ بسجل لجميع الطلبات المقدمة، سواء التي تمت الموافقة عليها أو المرفوضة، في نظام إدارة سجلات جهة التحقيق.
- وضع بروتوكولات تُمكّن من استخدام أنظمة الحاسوب لتطوير وإدارة ملفات التعريف الوهمية، وينبغي فقط استخدام الأنظمة التي تحتوي على خيارات الأمان المطلوبة لمنع تتبع ملف التعريف الوهمي وصولا إلى جهة التحقيق الأصلية.
- منع استخدام الحسابات الشخصية أو الحسابات الإلكترونية التي لا تخص جهة التحقيق، أو وصول مقدم خدمة الإنترنت عند استخدام ملف التعريف الوهمي.

ضمان تدريب المحققين على كيفية الوصول بشكل قانوني إلى حسابات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي بموجب أمر استدعاء، أو أمر قضائي، أو أي أمر آخر صادر عن المحكمة. وهذا يشمل تعليمات حول الأجزاء ذات الصلة من سياسات الشبكات الاجتماعية الفردية.

- ضمان فهم المحققين كيفية وتوقيت إغلاق حساب على أحد شبكات التواصل الاجتماعي، وحفظه لأغراض الإثبات. كما ينبغي أن يتضمن التدريب تفاصيل عن كيفية التقاط المعلومات، بما في ذلك البيانات الوصفية، وكيفية الحفاظ السليم على تسلسل الحيازة[288].
- ينبغي أن يضع رئيس ضباط الشرطة بروتوكولات لتوثيق وتسجيل أنشطة التحقيق والمراسلات ذات الصلة.
- ضمان تدريب المحققين على كيفية ضبط نبرة المحادثات عبر الإنترنت وسرعتها وموضوعها، بالإضافة إلى التدريب على الاعتبارات ذات الصلة بالوقوع في الفخ.

بغض النظر عن الاعتبارات السياسية التي يتم تنفيذها، ينبغي أن تعكس سياسة التحقيقات في شبكات التواصل الاجتماعي، واستخدام ملفات التعريف الوهمية بشكل عام، السياسة المتعلقة بالتحقيقات السرية التقليدية[289].

---

288 تصف البيانات الوصفية كيف ومتى تم جمع مجموعة معينة من البيانات، ومن قام بجمعها، وكيف تم تنسيقها.

289 انظر Michael D. Silva, “Undercover Online: Why Your Agency Needs a Social Network Investigations Policy”, The Police Chief Magazine.

الملاحق

قائمة الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب

1. الصكوك المتعلقة بالطيران المدني

اتفاقية عام 1963 بشأن الجرائم وبعض الأفعال الأخرى المرتكبة على متن الطائرات

اتفاقية عام 1970 لقمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

اتفاقية عام 1971 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني

بروتوكول عام 1988 لقمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي، والمكمل لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني

اتفاقية عام 2010 لقمع الأعمال غير المشروعة المتعلقة بالطيران المدني الدولي

بروتوكول 2010 المكمل لاتفاقية قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات

بروتوكول 2014 لتعديل الاتفاقية الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال المرتكبة على متن الطائرات.

2. الصكوك المتعلقة بحماية الموظفين الدوليين

اتفاقية عام 1973 بشأن منع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص الخاضعين لحماية دولية والمعاقبة عليها

الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن لعام 1979

3. الصكوك المتعلقة بالمواد النووية

اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية لعام 1980

تعديلات عام 2005 لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية

4. الصكوك المتعلقة بالملاحة البحرية

اتفاقية عام 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية

بروتوكول 2005 لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية

بروتوكول عام 1988 لقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري.

بروتوكول عام 2005 لبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة الموجودة على الجرف القاري

5. الصكوك المتعلقة بالتفجيرات الإرهابية

اتفاقية عام 1991 لتمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها

الاتفاقية الدولية لعام 1997 لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل

الاتفاقية الدولية لعام 1999 لقمع تمويل الإرهاب

6. الصكوك المتعلقة بالإرهاب النووي

الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي لعام 2005

7. قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

قرار مجلس الأمن رقم 1373 بتاريخ 28 سبتمبر/ أيلول 2001

قرار مجلس الأمن رقم 2170 بتاريخ 15 أغسطس/آب 2014

قرار مجلس الأمن رقم 2178 بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2014

قرار مجلس الأمن رقم 2396 بتاريخ 21 سبتمبر/أيلول 2017

8. المبادئ التوجيهية الدولية

مذكرة لاهاي – مراكش حول الممارسات الحسنة لاستجابة أكثر فعالية لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب (2014)، والإضافة الملحقة بها (2015).

مبادئ مالطا لإعادة دمج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين (2016).

مبادئ مدريد التوجيهية 2015 وملحقها (2018).

قائمة الصكوك القانونية الإقليمية المتعلقة بالإرهاب والمقاتلين الإرهابيين الأجانب

جامعة الدول العربية

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب 1998

الميثاق العربي المعدل لحقوق الإنسان 2004

منظمة التعاون الإسلامي

ميثاق منظمة التعاون الإسلامي 2008

منظمة التعاون الإسلامي، برنامج العمل 2016

UNODC

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة